من يحكم مصر بعد مبارك



محمد فخرى

من يحكم مصر بعد مبارك؟

محمد فخري

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

فهرس

إنها محاولة بسيطة قد تؤدي إلى كسر بعض المحرمات التي فرضها الكُتاب السياسيون على أنفسهم أو فرضها الآخرون عليهم.

من يحكم مصر بعد مبارك؟

من حقنا المشروع أن نسأل، وخصوصا إذا كان السؤال متعلق بمصر، مصر التي لا يملك التعبير عنها طبقة أو فئة أو مجموعة دون أخرى، إن أي متر مربع أمام الهرم ليس ملكًا فقط لمصلحة الآثار أو الحكومة أو أهل القاهرة الكبرى بل يملكه أكثر من ستين مليون مصري، لهم الحق الكامل في حمايته والخوف عليه والسؤال عنه، حتى ولو كان في أرض صخرية عقيمة، فما بالنا بالمتر المربع الذي يعلوه كرسي الحكم والذي من فوقه، يتحدد مصير مصر ومستقبلها فتعلو أو تسقط، تزدهر أو تخفت، تحيا أو تموت؛ لذلك فسؤالنا عن هذا المتر المربع يعتبر طبيعيا جدا بل ومن أبسط حقوقنا كمصريين.

ومن الملاحظ أن كثيرا من الكُتاب والمثقفين لا يقتربون من هذا الموضوع، بل ويعتبرونه شائكًا وأتساءل: إذا كنا

في عصر ديمقراطي فما المانع من وجود هذا الكتاب؟! وإذا لم نكن في عصر ديمقراطي فما أحوجنا إلى هذه الكتب التي تتخذ من المواجهة والمصارحة والمكاشفة منهجا لها، وترفض دفن الرأس في الرمال والاهتمام فقط بما يريد البعض جذب الأنظار إليه؛ ولأن مصر ليست ملكًا فقط لمثقفيها، لذا رأيت أن من واجبي، أن يكون هذا الكتاب ميسورا في قراءته للعامة قبل الخاصة، وأن لا يكون الكتاب جافًا فيقرؤه البعض دون الآخر.

من يحكم مصر.. بعد مبارك؟

إننا لا ندعي معرفة الغيب، كما أننا لا نقوم بالتخمين وقراءة الكف والفنجان فكل ما نفعله هو استقراء للمستقبل مبني على معرفة الماضي وتاريخه، كل ذلك في إطار البيئة والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويبقى علم ا لا يعلمه إلا هو وقد خاب من ادعى معرفته.

حاولت من خلال هذا الكتاب الإجابة على كثير من الأسئلة التي شغلتنا منذ سنوات عديدة، ولأنني أثق أن هناك كثيرين يريدون معرفة ما توصلنا إليه؛ لذلك كان هذا الكتاب.

حكام مصر الحديثة

كما يحتل الرئيس مبارك المركز السادس بين حكام مصر الإسلامية الأطول حكما منذ أن فتحها عمرو بن العاص..........

حكام مصر

(الترتيب طبقًا للتسلسل الزمني)

الترتيب	اسم الحاكم	المنصب	بداية تولي الحكم	فترة الحكم		
				يوم	شهر	سنة
١	محمد علي باشا الكبير	والي مصر	١٨٠٥/٠٥/١٧	٢٩	٣	٤٣
٢	إبراهيم محمد علي	والي مصر	١٨٤٨/٠٣/٠٢	٩	٨	٠
٣	عباس حلمي أحمد طوسون	والي مصر	١٨٤٨/١١/١٠	٧	٨	٥
٤	محمد سعيد محمد علي	والي مصر	١٨٥٤/٠٧/١٤	٩	٣	٩
٥	إسماعيل إبراهيم محمد علي	خديو مصر	١٨٦٣/٠١/١٩	١٢	٥	١٦
٦	محمد توفيق إسماعيل إبراهيم	خديو مصر	١٨٧٩/٠٦/٢٦	١٩	٦	١٢
٧	عباس حلمي محمد توفيق الثاني	خديو مصر	١٨٩٢/٠١/٠٨	٢٠	١١	٢٢
٨	حسين كامل إسماعيل إبراهيم	سلطان مصر	١٩١٤/١٢/١٩	٢٥	٩	٢
٩	فؤاد إسماعيل الأول	ملك مصر	١٩١٧/١٠/٠٩	٢٦	٦	١٨
١٠	فاروق فؤاد إسماعيل الأول	ملك مصر	١٩٣٦/٠٤/٢٨	٣	٣	١٦
١١	أحمد فؤاد فاروق الثاني	ملك مصر	١٩٥٢/٠٧/٢٦	٢٧	١٠	٠
١٢	محمد نجيب	رئيس الجمهورية	١٩٥٣/٠٦/١٨	٣	١٠	٠
١٣	جمال عبد الناصر	رئيس الجمهورية	١٩٥٤/٠٤/١٧	١٩	٥	١٦
١٤	أنور السادات	رئيس الجمهورية	١٩٧٠/٠٩/٢٩	١٠	٠	١١
١٥	محمد حسني مبارك	رئيس الجمهورية	١٩٨١/١٠/١٤			
١٦	؟	رئيس الجمهورية	؟			

إن منصب رئيس الدولة في مصر يمتلك صلاحيات لا يملكها أي رئيس دولة أو ملك في العالم، إنه خاتم سيلمان الذي يتيح لمن يملكه أن يفعل ما يشاء دون رقيب.

إن كافة السلطات في الدولة بين يدي رئيس الجمهورية دون أن يكون مسئولاً مسئولية سياسية أمام أي جهة؛ فهو الذي يتولى السلطة التنفيذية، ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم، وهو الذي يعين الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم، وهو الذي ينشئ المرافق والمصالح العامة، والذي يصدر اللوائح المنفذة للقوانين، وهو الذي يبرم المعاهدات، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويرأس مجلس الدفاع والمجلس الأعلى للهيئات القضائية وهيئة الشرطة، ويعلن حالة الطوارئ، وله حق اقتراح القوانين وإصدارها، ويصدر عند الضرورة القوانين في غيبة مجلس الشعب، ويعين ثلث أعضاء مجلس الشورى وعشرة من أعضاء مجلس الشعب، وله حق حله وبالرغم من هذه السلطة الواسعة فهو غير مسئول سياسيا أمام أية جهة في حين أنه من المتعارف عليه أنه لا سلطة دون مسئولية(٢) ولذلك كان السؤال هو

من الذي يحكم مصر بعد مبارك؟ وهل ستجد مصر من يملأ الفراغ الذي سيتركه الرئيس مبارك؟

أسئلة تحيرني وتحير الجميع ولكن أحيانًا حينما يعجز اللسان عن التعبير يلجأ للذاكرة لتسعفه، أتذكر الآن موقف عرابي مع رياض باشا رئيس الوزراء آنذاك عندما طلب عرابي منه تغيير الوزارة فرد ساخرا: ومن تقترحون ليدير شئون الحكومة؟ فما كان من عرابي إلا أن قال له: يا سعادة الباشا إن مصر لم تلدكم أنت ووزراءك السبعة ثم أصيبت بالعقم.

إن هذا ما أردت قوله؛ فأحمس، وعمرو بن العاص، وصلاح الدين، وطومان باي، والظاهر بيبرس، وعبد الناصر لم تمت مصر من بعدهم بل عاشت كما هي. إن نعش الخميني شيعته الطائرة بعدما اجتاحت الملايين شوارع طهران يتخطفون النعش ويقع العشرات تحت الأقدام، وبعد ذلك تولى خمائني ثم رافسنجاني، وأضحت أمريكا تهرول ناحية إيران وإيران تتحفظ. ولينين معبود الاتحاد السوفيتي السابق توفي أكثر من ٥٠ شخصا تحت الأقدام في جنازته بعدما شيعها الملايين، ثم تولى بعد ذلك ستالين،

ثم خروشوف، ثم بريجنيف وعاش الاتحاد السوفيتي حتى تفكك. إن الأفراد يموتون وتبقى الشعوب، هذا ما يجب أن نتعلمه بعد ٣٠ عاما من موت عبد الناصر، وقتها غسلنا شوارع القاهرة بالدموع، وظن الكثيرون أن مصر انتهت بموت عبد الناصر، وتولى السادات وقبل أن يتولى بعام كان أبعد ما يكون عن تولي رئاسة الجمهورية، ولم يتصور أحد من ضباط الثورة ذلك؛ لأنه كان أضعفهم شخصية.

إنها الدنيا لا تتوقف بموت أحد، واستطاع السادات أن يتخذ قرار الحرب، وكان الجيش عند حسن الظن، وبعد ذلك بدأت رحلة التفاوض والتنازل التي اعتبرها البعض كافية لاغتياله، ومات السادات وعاشت مصر من بعده. وتولى مبارك مصر سنة ٨١، ونلاحظ أن الرئيس عبد الناصر قد حكم مصر ١٦ عاما، والرئيس أنور السادات حكمها ١١ عاما، أما الرئيس مبارك فنلاحظ أنه الآن الأطول حكما في مصر الجمهورية، وبعد انتهاء فترة رئاسته الحالية سيصبح هو الأطول حكما في تاريخ مصر الحديثة بعد محمد علي الذي دام حكمه ثلاثًا وأربعين سنة، كما يحتل الرئيس مبارك المركز السادس بين حكام مصر الإسلامية الأطول

حكما منذ أن فتحها عمرو بن العاص، وهم مائتان وواحد بين حاكم ووالٍ وسلطان وملك ورئيس، ويأتي في المركز الأول المستنصر با الخليفة الفاطمي الذي امتد حكمه ٥٨ عاما من سنة ١٠٣٦م إلى سنة ١٠٩٤م، ويأتي بعده محمد علي باشا الذي حكم مصر ٤٣ سنة من سنة ١٨٠٥م إلى سنة ١٨٤٨م، ثم يأتي بعده الفاطمي الآمر بأحكام ا وقد حكم مصر ٢٩ سنة من سنة ١١٠١م إلى سنة ١١٣٠م، ويأتي بعده الأشرف سيف الدين قايتباي السلطان المملوكي الذي حكم مصر ٢٨ سنة من سنة ١٤٦٨م إلى سنة ١٤٩٦م، ويأتي بعده الحاكم بأمر ا الخليفة الفاطمي الذي دام ملكه ٢٥ سنة من سنة ٩٩٦م إلى سنة ١٠٢١م ويأتي بعده الرئيس مبارك الذي بدأ حكمه ١٩٨١م وتنتهي مدة رئاسته الحالية ٢٠٠٤م، وواجب علينا إذا أردنا أن تكون المقارنة منصفة أن نذكر أن الرئيس مبارك هو الجمهوري الوحيد بين هؤلاء فهم ما بين خليفة أو ملك أو سلطان أو والٍ، ونلاحظ أن الأنظمة الجمهورية في الدول العربية تكاد تماثل الملكية. وإذا ما قورنت الجمهوريات العربية بغيرها من جمهوريات العالم تخسر الأنظمة العربية؛ فمنذ سنة ١٩٥٢ مرت مصر

بأربع رؤساء لا غير في الوقت الذي مر فيه الاتحاد السوفيتي وروسيا من بعده بـ ١٦ رئيسا للجمهورية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فمنذ ذلك الوقت فقد مر بها عشر رؤساء، وتشترك معها باكستان في هذا العدد من الرؤساء منذ سنة ١٩٥٢م، في الوقت الذي مر بالهند ١١ رئيسا للجمهورية، وبالصين ٩ رؤساء، وبفرنسا ٧ رؤساء وذلك منذ سنة ١٩٥٢م، في حين أن سوريا مر بها ١١ رئيسا للجمهورية، ولبنان ١٠ رؤساء منذ سنة ١٩٥٢، والسودان ٨ رؤساء منذ سنة ١٩٥٦، والعراق ٦ رؤساء منذ سنة ١٩٥٨، ورئيس واحد للجمهورية الليبية منذ سنة ١٩٦٩، واليمن ٦ رؤساء منذ سنة ١٩٦٢، ومنذ ذلك الوقت مر بالجزائر ٧ رؤساء، وفي حين يبدو أن تداول السلطة أبطأ في الجمهوريات العربية عن جمهوريات العالم نرى أيضا أن السلطة في جمهورية مصر العربية والجمهورية الليبية أبطأ كثيرا بالنسبة للدول العربية إلا أن ذلك لا يخدعنا؛ فالدول العربية التي تم فيها تداول السلطة بسرعة كان ذلك نتيجة إما موت رئيس أو اغتياله أو الإطاحة به

بخلاف الدول الأخرى التي تتغير فيها الرؤساء بانتخابات أو استفتاءات تقرها الشعوب.

إن تداول السلطة في بعض الدول العربية بواسطة الانتخابات أصبح أمرا مستحيلاً؛ فقد ينشأ جيل كامل ويموت أيضا ولا يرى سوى رئيس واحد لجمهوريته، وكان لهذا تأثير في المجتمع من أطفال وشيوخ وأدباء ومفكرين، فهل يتصور أحد أن يسأل ابنه ماذا يريد أن يصبح عندما يكبر فيجيب الابن رئيس جمهورية، طبعا هذا أمر مستحيل في حين أن هذا الأمر ممكن وعادي جدا في دولة متحضرة، والأطفال هناك يعرفون أنه لكي تصبح رئيسا للجمهورية عليك أولاً أن تشارك في الحياة السياسية، وتنضم لأحد الأحزاب التي من خلالها يمكن أن تصل إلى ما تريد وليس هذا فقط، فلقد نجحت أمريكا في الدعوة لمشاركة الأطفال في الانتخابات فيما يسمى بمبادرة تصويت الأطفال، والآن تحاول ألمانيا نقل تلك التجربة إليها، وقد نجحت التجربة الأمريكية نجاحا ملحوظًا في هذا المجال؛ فقد شاركت ستة آلاف مدرسة بها حوالي ستة ملايين طفل في الانتخابات، وكان المدرسون يتشاورون مع الطلبة حول المرشحين

وبرامجهم. ويؤكد علماء جامعة ستانفورد، وويسكونسيت، وأريزونا من خلال متابعتهم للتجربة أن الممارسة الديمقراطية المبكرة للأطفال تقوي لديهم الاهتمامات السياسية، وتضاعف من قدرتهم على قراءة المقالات والصحف السياسية، كما أنها تزيد من مشاركة الآباء السياسية بنسبة ١٠%، وبالرجوع إلى التأثير السلبي الذي يتركه الاستئثار بالسلطة في الدول العربية نجد أن معظم -إن لم يكن كل- الأحزاب أقصى أمانيها هو الوزارة أو التمثيل المشرف داخل المجالس التشريعية والمحليات، ويغيب موضوع رئاسة الجمهورية عن تفكيرها وكأنها ليست جهة الاختصاص؛ ويرجع ذلك إلى الدستور الذي وضعته السلطة أو بدلت فيه أو رفضت تغييره، ويرجع أيضا إلى مساحة الحرية المتروكة للأحزاب الأخرى والخط الأحمر التي يجب أن لا تتعداه، وعلى من يريد أن يصبح رئيسا للجمهورية أن يهاجر إلى أي دولة أخرى أما هنا فالرؤساء كالأنبياء، إن بعض المهاجرين العرب استطاعوا أن يصلوا إلى منصب الرئيس في بلاد المهجر فلو ظلوا في أوطانهم ما استطاعوا حتى الترشيح لهذا المنصب، فإذا

كان رالف نادر المحامي العربي رشح نفسه لرئاسة أمريكا فإن هناك آخرين استطاعوا الوصول إلى الكرسي الكبير ومنهم كارلوس منعم السوري رئيس جمهورية الأرجنتين الأسبق، وأيضا خوليه سيزا طربية (الشامي) رئيس جمهورية كولومبيا، وجيمس عبد النور (الشامي) رئيس جمهورية الإكوادور السابق، وعبد ا أبو كرم رئيس جمهورية الإكوادور السابق، وجميل معوض (الشامي) رئيس جمهورية الإكوادور؛ ولذا أنصح من يريد أن يصبح رئيسا لجمهورية أن يذهب إلى الإكوادور، وهذا بخلاف المناصب الكبرى التي يمتلكها العرب في الدول الأخرى فرئيس وزراء جامايكا هو إدوار صياغة وهو شامي الأصل وجون سنونو الفلسطيني كان حاكم ولاية نيوهامبشير سابقًا ورئيس سابق لجهاز البيت الأبيض بالإضافة إلى كثير من العرب الذين أصبحوا وزراء في الدول الأوربية، والسؤال هنا: هل هؤلاء كانوا من الممكن أن يصلوا إلى هذه المناصب وهم في دولتهم؟! أشك في هذا، وبعيدا عن الأحزاب التي يصر رؤساؤها على البعد عن الشر والغناء له نجد المفكرين والأدباء والمثقفين لا يتناولون هذا الموضوع وإن كان يؤثر

فيهم تأثيرا مباشرا، فالذين تركوا مصر في عهد عبد الناصر والسادات هربا من الاعتقال جاء اعتراضهم على سياستهم وظلمهم في الوقت الذي لم يكتب فيه أحدهم كتابا ينتقضهم في ظل حكمهم وقليل منهم من طالب بتغيير الدستور الذي يعد هو السبب الأول للاستبداد بالحكم الذي يلقي بظله على الأدب والأدباء. وقليل من الأدباء من أشار إلى ذلك (شعرا أو رواية)، وفي الوقت الذي كان الصمت هو سمة الجميع نجد بعض الروايات في زمن عبد الناصر تناولت الاستبداد بالحكم ومنها من عرض سينمائيا ولكن كلها كانت رمزية وذلك لا يقلل من أهميتها وإن كانت لا ترقى إلى أن تدخل في مقارنة مع الأعمال الأدبية الأخرى.

ففي دول العالم المتحضر يستطيع أي مؤلف سينمائي أن يتناول شخصية رئيس الجمهورية، وينسج الأحداث من حولها، ويستعمل خياله للوصول به من مجرد مواطن عادي إلى رئيس للجمهورية، ولا أشير هنا إلى الأفلام التاريخية التي تناولت أشخاصا بعينهم مثل نيكسون وكينيدي ففي أمريكا وحدها أنتجت عشرات الأفلام التي تناولت رئيس الجمهورية كمنصب وشخصية بدون حساسية مثله مثل أي

منصب صغير أو كبير، ويستطيع المؤلف من خلال تقديم القصص الرومانسية أو الكوميدية أو غيرها من قصص الكفاح، أما في الدول العربية فالمؤلف لا يستطيع أن يكتب قصة بطلها رئيس للجمهورية اسمه مثلا محمود فجمهوريته منذ أن أصبحت جمهورية لم يحكمها سوى فلان وعلان وتركان فمن يقصد بالضبط أم تراه قد ظن أنه في أمريكا التي يحكمها كل أربع سنوات شخص. ووجود أفلام مثل ناصر ٥٦، والسادات لا تخالف ما قيل لسبب واحد: أن هذه الأفلام تناولت أحداثًا متفقًا عليها وقعت لرؤساء، وتعتبر هذه الأفلام تاريخية أو وثائقية، فالرؤساء داخل الدول العربية كالأنبياء قلة ومعدودون فنحن مثلاً لا نستطيع أن نسكت عندما نعلم من أحدهم أن هناك نبيا جاء بعد عيسى وقبل محمد كيف هذا، ولذلك أرى أن البطء في تداول الحكم في الجمهوريات العربية لم ولن يترك مساحة للتصور عند المؤلف أو المشاهد فيما بعد، وطبعا هذا إذا وجد المؤلف والمخرج المنتج الجريء بالإضافة إلى موافقة النظام نفسه، وقد تناولت بعض الأعمال المسرحية في مصر هذا الموضوع بطريقة مستترة وإن لم يكن بطلها هو رئيس

الجمهورية ولكن تستحق التقدير؛ لأنها خرجت من نفق المسرح السياسي ذو الرمزية البعيدة، واتجهت إلى الأساس وهي القيادة التي إذا صلحت صلح الجسد كله، وكان للفنانة المعتزلة سهير البابلي مشاركة كبيرة بمسرحيتها "العالمة باشا" والتي تناولت فيها الرئيس ووزراءه بسخرية تعكس أوضاعهم الحالية وذلك من خلال دولة "زنبو على جنبو" وهي دولة خيالية يرمز بها لمصر، والتجربة الأخرى كانت في "دستور يا سيادنا" لجلال الشرقاوي وأحمد بدير والتي تعرضت للمنع من الرقابة ثم أجيزت بعد اتصالات مكثفة وبعد أن تم التغيير فيها، ولكنها ظلت كما هي دستور يا سيادنا وهي تتعرض لمشكلة الدستور من خلال مواطن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية وما يلاقيه من اتهامات واستهزاءات وتجاهل، وهكذا نجد أن موضوع الحكم في مصر يلقي بظلاله على كل شيء حتى الفنون، وفي هذه المسرحية يضع المؤلف يده على المشكلة، فالمشكلة في مصر مشكلة دستور؛ فالدستور يتيح لرئيس الجمهورية أن يمكث في الحكم عشر فترات دون حد أقصى، وقد اتفقت الأحزاب على المطالبة بأن يتم تعديل فقرة انتخابات الرئاسة

إلى أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا عاما مباشرا من بين أكثر من مرشح، وتحدد فترة رئاسته بحيث لا تجدد إلا لفترة واحدة، ومع التخلص عن صفته الحزبية بمجرد انتخابه، ولا يمارس أي نشاط حزبي طوال مدة رئاسته، وقد اتفقت كلمة الأحزاب المختلفة على أن يكون الانتخاب مباشرا من الشعب؛ وذلك لأن الدستور ينص على غير ذلك، فمن يريد ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية في مصر أولاً يجب أن يتم اقتراحه من ثلث أعضاء مجلس الشعب، ثم بعد ذلك أن يتم انتخابه من ثلثي الأعضاء، وبعد ذلك يعرض على مجلس الشعب في استفتاء، ويجب أن ينجح فيه ليصبح رئيس الجمهورية؛ ومعنى ذلك أن الحزب المسيطر على مجلس الشعب يمكنه أن يمنع أي مرشح للرئاسة من خارج حزبه عن الترشيح، فالحزب الوطني الآن وأغلبيته التي تتعدى الثلثين بكثير تستطيع أن ترفض اقتراح أي مرشح؛ لأن المرشح لن يجد الثلث الذي يقترحه للعرض على المجلس وإذا قال أحدهم إن الشعب في النهاية يوافق أولاً من خلال الاستفتاء أذكره بأن ذلك فعلاً من حق الشعب، فله أن يوافق أولاً ولكن يستطيع الحزب ذو الأغلبية

أن يجيء بمرشح آخر من داخل الحزب، ويستطيع أن يرفض اقتراح أي منافس وكل ذلك يعد دستوريا، وإن كان لا يعد بديهيا؛ فبديهيا نحن الآن لسنا دولة اشتراكية كما يقول الدستور، كما أن القطاع العام أيضا لا يقود التنمية كما جاء في الدستور العظيم فلا يوجد قطاع عام في مصر الآن ولا توجد ديمقراطية؛ لأننا

*نعلم جميعا أن من أسس الديمقراطية ولبها هو تحديد مدة معينة لاستمرار السلطة لابد بعدها من إعطاء حق الاختيار، وتمكينهم من إجراء التغييرات الواجبة وبالقدر والشكل المرغوب فيه، ولقد قبل بعض المصلحين على مضض ولأسباب اختلفوا حولها قيام الحزب الواحد وما وصفوه بالديكتاتورية المستنيرة، وذلك على أمل أن يكون ما يدفع من حريات ثمنًا لذلك مؤديا إلى التقدم والتنمية السريعين، وقد أثبت التاريخ دائما أن هذا الطريق يؤدي إلى التأخر وإلى المصائب في نهاية المطاف(٣).

حكام مصر القديمة

هل كان الحاكم في مصر القديمة هو صاحب الضربة البرية الأولى؟..........

حتى يتسنى لنا معرفة من يحكم مصر بعد مبارك يجب أولاً أن نعرف من حكم مصر قبل مبارك، إنها الجذور والخلفية التاريخية التي نستطيع من خلال ضوئها رؤية المستقبل، فقبل أن تبتل أقدامنا بمياه البحر يجب أن نعرف الأعماق وخصوصا إذا كانت الأعماق سحيقة وممتدة على خط موازٍ لامتداد التاريخ، إن الرجوع إلى تاريخ مصر القديمة هو أمر يعد بمثابة الفرض على كل باحث يتناول مصر سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العلمية، إنه الباب الذي يجب أن تدخل منه لترى مصر الحقيقية، فمصر ليست أمريكا التي اكتشفها كولمبوس سنة ١٥٠٢م وقبلها بسنوات كان قد اكتشف جزر البهاما، وكوبا، وهسبانيولا، وجامايكا، وبورتوريكو، وفنزويلا، وترينيداد.

فالتاريخ لا يعرف هؤلاء إلا بعد أن أصابته الشيخوخة، ولم يتم تأسيس الولايات المتحدة إلا سنة ١٧٨٩ عقب ثورتهم على الحكم البريطاني، وأول رئيس للولايات المتحدة كان

جورج واشنطن الذي تولى الرئاسة من سنة ١٧٨٩-١٧٩٧م أما مصر فأول رئيس وملك لها كان مينا موحد القطرين الذي وضع التاج المزدوج رمزا لوحدة مصر حوالي سنة ٣١٠٠ ق.م، وبحسبة بسيطة يتبين لنا أن أول رئيس لمصر يفصل بينه وبين أول رئيس للولايات المتحدة ٤٩٠٠ عام، وترجع المواقع الحضارية التي ظهرت في مصر (الفيوم – البداري – تل العمارة- نقادة) إلى عصر ما قبل التاريخ حوالي ٥٣٠٠ -٣١٠٠ ق.م، أما التقويم المصري القديم فبدأ ٤٢٤١ ق.م؛ لذلك لا يمكن أن نتجاهل هذا التاريخ العظيم ونحن نحاول أن نجيب على عدة أسئلة منها ما الذي دفع المصريين القدماء إلى عبادة حكامهم؟ هل كان الحاكم في مصر القديمة هو صاحب الضربة البرية الأولى؟ ما الذي جعل القدماء المصريين يحسبون تاريخهم على أساس بداية حكم الملك فإذا جاء ملك آخر يبدءون تاريخهم من جديد؟ هل كان النيل سببا في ذل المصريين؟.. ماذا يفعل المصريون إذا مات كلب الحاكم؟. (الذل، والدعة، وسرعة الخوف، والنميمة، والسعي إلى السلطان) من صفات المصريين؟. ما إلى دفع عمر مكرم وأشراف مصر ليمنحوا

الحكم لمحمد علي بعد أن خلعوا الوالي العثماني؟ هل المصريون أنفسهم هم السبب في جعل مصر هي أطول مستعمرة عمرا في التاريخ؟.. هل يجد المصريون الراحة في أن يحكمهم غيرهم؟.

- يقول هيرودوت في تاريخه: لقد حظـي الملـوك عـلاوة على الطقوس الجنائزية التي تقام في محـاريبهم بعبـادة الأجيال اللاحقة؛ فعِبِد أمنحوتب الأول، وأمه، وأحمـس، ونفرتاري في جبانة طيبة.كما عِبِد سنفرو فـي سـيناء، وسنوسـرت الثالـث فـي بـلاد النوبـة. وأمنمحـات في الفيوم. (٤)
- إن ذلك يوضح لنا أن ما يحدث الآن من تأليه لحكام مصر الحديثة لم يكن إلا امتدادا طبيعيا لتأليه حكام مصر القديمة فكما عِبِد أحمس، وأمنحوتب، وسنفرو، وسنوسرت فقـد عِبِد عبد الناصر، والسادات، ومبارك الآن مـع الفـارق الذي فرضه التطور؛ فقد حل التلفزيون والأهرام والأخبار والجمهورية محل جدران المعابـد، وجـاءت النـدوات والمؤتمرات والمقـالات لتسـبح بحمـد الحـاكم بـدلاً من الصلوات والتراتيل في مصر القديمـة، وبـدلاً مـن

الكهنة ورجال الدين جاء رؤساء تحرير الصحف والكُتاب والمثقفون ليقيموا الشعائر وليضيفوا إلى البخور النـوبي حبات النفاق الرخيص حتى يستنشقه الشعب فيستغرق في الصلاة، وعلى جدران المعابد نعرف أن "الفرعون الإلـه كان يضع ذنب حيوان متصلاً بحزامه ويتدلى من وسطه، ويضع لحية مستعارة هي نفسها إله، ويحمـل صـولجانًا مزينًا برأس حيوان الإله ست، وكانت رعيته الوفية تنشد التراتيل لتاجه المشبع بقوة خارقة، وفي وسط جبهته أفعى مقدسة تقذف اللهب المدمر للمتمردين، ولما كان فرعـون ذا بنية بطل فقد سيطر على الحشود فما من فـرد كـان يستطيع مقاومة قوته أو يصـد ضـرباته أو يفـر مـن مطاردته، يقف وحده في ساحة القتال فينكل بالألوف مـن أعدائه "والخوف الذي يبثه يلقي الرعب في قلوب البرابرة فـــــــــــــي بلادهـــــــــــــــم".

لا تخفى عنه خافية، ويسبر بعينه الأغوار العميقة، بلغت خططه درجة الكمال، كل ما يأمر به يـتم ويتحقـق، لا يعرف كرمه حدودا، وضمن السعادة لرعيتـه؛ فيحمـي الضعيف ويقيم العدل(٥).

ما أشبه اليوم بالبارحة، ألم تكن مصر تنشد التراتيل لتاج عبد الناصر المشبع بقوة خارقة مع الأفعى المقدسة التي تقذف اللهب المدمر على المتمردين "والخوف الذي يبثه يلقي الرعب في قلوب الإسرائيليين في بلادهم"، ألم يحمل السادات صولجانًا مزينًا أسموه عصا المارشال وقد لا نتعجب حينما نعرف أن السادات" كان يفكر في آخر أيامه أن يلبس لبسا فرعونيا ويركب مركبة فرعونية تسير به في شارع الهرم حتى الأهرامات وأبو الهول في مهرجان شعبي كبير، ويؤكد لنا البعض أن الفكرة كانت مختمرة في رأسه وأنها لم تنفذ لاغتياله(٦)، ألم تؤكد لنا أجهزة الإعلام أن الرئيس مبارك ما كان يستطيع أحد أن يصد ضرباته الجوية أو يفر من مطاردته، فقد وقف وحده في حرب أكتوبر ونكل بالألوف من أعدائه، هذا بالإضافة إلى أنه لا تخفى عنه خافية ويسبر بعينه الأغوار العميقة، بلغت خططه درجة الكمال "كل ما يأمر به يتم ويتحقق"، لا يعرف كرمه حدودا وضمن السعادة لرعيته فيحمي الضعيف ويقيم العدل، ألم أشر من قبل أن أجهزة الإعلام قد حلت محل جدران المعابد، وأنه لم يتغير شيء منذ أن وحد مينا القطرين

إلى الآن، نجد أن "الفرعون هو المشرف على تشريع القوانين والسلطات القضائية فكان هو المصدر الأعلى للقوانين، بل يبدو أنه كان فوق القانون العام(أي فيما يختص بوراثة التاج سواء أكانت بالمولد أو بوصية من الملك القائم بالحكم أو بالاغتصاب، وكانت هذه خارجة عن اختصاصات البشر) فيصدر الملوك عدة مراسيم (wedjo) كإجراءات لحفظ النظام وقمع المجرمين والمخالفين والتعيينات في المناصب وتخصيص الأوقاف(٧) وفي الدستور الحالي يحق للرئيس اقتراح القوانين وإصدارها بل ويصدر عند الضرورة القوانين في غيبة مجلس الشعب، وهو الذي يعين الوزراء ويعفيهم، وكذلك يعين الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم، وله الحق في تعيين ثلث أعضاء مجلس الشورى وعشرة من أعضاء مجلس الشعب، وله الحق في حل المجلس إن أراد، ومن الأشياء التي تدل على تغلغل سلطة الحكم في نفوس المصريين انفراد القدماء المصريين بنظام معين للتاريخ.

ففي الوقت الذي زودنا فيه العصر المسيحي بتقويم عالمي نستطيع بواسطته ضبط تواريخ جميع حوادث التاريخ

منذ لحظة معينة نجد أن قدماء المصريين كانوا يعدون سنوات حكم كل ملك على حدة، حتى إذا ما اعتلى العرش ملك غيره بدءوا يعدون سني حكمه من جديد، فكانوا يقولون "سنة ٥ من حكم رمسيس"، "سنة ٢٠ من حكم "أمنحوتب" دون ترتيب تعاقب الفراعنة. (٨).

وانفراد الفراعنة بهذه الطريقة للتأريخ يجعلنا نعرف إلى أي حد وصل الرضوخ والانصياع للحاكم في مصر القديمة، ورغم هذا الظلام الحالك إلا أننا نجد بصيصا من النور.

فمع تعداد قوى فرعون غير المحدودة ومواهبه التي فوق مواهب البشر كما تقول النصوص، ورغم أنه كان إلها حقًا مع نسيان الرعية أنه على أي حال بشر نجد أن تاريخ الملوك المصريين مليء بمؤامرات الحريم، وتدبيرهن للفتن وخلع الملوك واغتيالهم. ويبين التاريخ أن الرجال الطموحين لم يتوانوا عن خلع الآلهة (الفراعين) المختارين غير الصالحين لكي يحلوا غيره محله، فما كانت النظريات لتعوق العمل، ورغم كل ما قيل عن انغراس أنياب الحاكم في قلوب المصريين إلا أن هناك جزءا كبيرا (من المصريين لم يهتم

بألقاب العظمة، بل كانوا يحكمون على الإله الكامل من واقع أعماله، وكان الملك نفسه يدرك هذه الحقيقة، فرغم محبة العالم كله إلا أن الشخصية الطيبة تبقى في الأذهان)، هكذا كانت وصية الملك أختون الثاني لولي عهده، وتفضل التقاليد الحاكم غير المتكلف على الحاكم المتغطرس، وتكن الحقد للحاكم القاسي "ولم يخشَ الناس أن ينتقدوا الحاكم أمام عينيه، وقد نطق الحكيم إيبورا بانتقاداته الأربعة أمام حورس ليقرع الحورس الذي أهمل واجباته الملكية بينما كان لجدي وهو أحد العوام القول الفصل في نقاشه مع خوفو ولا شك في أن مثل هذه القصص من نسج الخيال ولكنها كانت تسر الشعب، ومن القصص الحقيقية أنه قد نهى أحد العمال رئيس له لأنه لعن سيتي الثاني، ملكه، وبدون انتظار الأفعى الموجودة في جبهة فرعون أن تنفث اللهب المدمر، اجتمعت المحكمة ونسي فرعون قوته الخارقة واستدعى بعض السحرة المحترفين لكي يدافعوا عنه ضد تلك اللعنة أو يصنعوا المعجزات فدهش عجبا بأعمال السحرة" كذلك توجد قصص شعبية أخرى تعبر عن نفس هذه الفكرة، ومن السهل أن نسترسل في ذكر هذه الأمثلة التي تدل على أن الملك كان

في عيني نفسه وفي عيون رعيته مخلوقًا بشريا خارقًا للعادة في الدولة المصرية.

"الملكية مهنة حسنة" هذه عبارة قالها أختون الثاني، ولكن يسقط القناع عندما نترك الأسلوب التقليدي والأساطير والاحتفالات، فللملكية التقليدية مظهران تنازعا قليلاً إذ كانا على مستويين مختلفين؛ إذ يمكننا أن نقرأ على جدران نفس المعابد صيغًا تزعم السيادة العالمية لرمسيس الثاني، وإلى جانبها نصوص معاهدة مع ملك الحيثيين تمثل الحاكمين على قدم المساواة، وتؤيد انهيار النفوذ المصري في الشرق الأدنى ويعكس هذا الأمل والواقع ولكن تفرض النظرة السامية والمثالية إلى ملك مصر نفسها علينا، نحن الذين نحكم مبدئيا من واقع النقوش البارزة والتماثيل ومهما كانت حماسية وخيالية، فلا شك أن الصورة الخارقة كانت تهتز بعض الشيء في عيون رعاياه عندما يجدون الفرعون يجري متأرجحا في عربته (٩). وفي بردية المتاحف الشرقية مجموعة جوتز وبولاك نفتش فيها عن الحكم والأمثال الخاصة بكرسي الحكم فنجدها متميزة، ونعرف من خلالها أنه إذا كان البعض قد رضي الذل والهوان فهناك أناس

آخرون رفضوا ذلك ونصحوا الحاكم ومنهم من اشتد في قوله حتى بدا معارضا فنجد الحكيم يقول لأحد الحكام

- المنافقين يهتفون للكرسي لا للجالس فوقه- (نفرهو)

- إن المناصب لا تدوم فالعرش الذي تجلس عليه اليوم جلس عليه بالأمس من سبقك وسيجلس عليه في الغد من سيخلفك أو يأتي بعدك ولا يدوم إلا أعمالك الصالحة التي أنجزتها وأنت جالس على العرش.

- يهتف المنافقون للحاكم في حياته ويهتفون عليه عند مماته.

- إذا مات كلب الحاكم سارت الجموع في جنازته وإذا مات الحاكم لا يجد كلابا تشيع جنازته.

- لا صداقة بين الشركاء في السلطان فالحاكم لا يأمن الصديق ولا يطيق صديقًا.

- كرسي الحكم لا يغير من يجلس عليه بل يكشفه (سنب حوتب).

- حاكم مستبد أشد فراسة من وحش مفترس (الأديب الكاتب ياحمس)

- عندما يرفع فرعون السيف بيده اليمنى يسقط الميزان من يده اليسرى.

- عندما يصل الحاكم إلى كرسي العرش يفقد نصف عقله، وعندما يفقد الكرسي يفقد النصف الآخر.

- الظلم يؤدي إلى الانفجار والخضوع له يوقف عجلة التقدم.

- حاكم قوي سريع الانفعال خير من حاكم ضعيف سريع التبدل (رحمي رع).

- لكرسي الحكم مسندان الحكمة والرحمة.

- إن من يحمل سوط فرعون يتلقى ضرباته على ظهره (١٠).

وتدل تلك الحكم والأمثال على وعي سياسي كامل وإن كانت مبعثرة ما بين حكم الأخلاق والعقيدة إلا أنها تعكس لنا ما كان يحدث من بطش الحاكم واستكانة الشعب ونفاق البعض، وما يجب ذكره أن تلك الحكم والأمثال يوصف مصدرها بالإعلام الرسمي، والإعلام

الرسمي ما هو إلا ظل للحاكم، ورغم أنه لم تصلنا آراء المعارضين إلا أنه من الطبيعي أن تكون أشد هجوما وإظهارا للحقيقة وهي أنه مع وجود الاستكانة من البعض والنفاق من البعض كان أيضا يوجد المعارضون الذين يرفضون الذل والاستسلام، ولقد ظلت تلك التركيبة قائمة مع اختلافات بسيطة حتى نهاية التاريخ الفرعوني تقريبا، ثم بدأت مصر تقع في أيدي الاستعمار الأجنبي والسيطرة الخارجية، وقد دخلت مصر العصر الليبي حوالي ٩٥٠ ق.م، وهي عدة أسرات تأسست من ضباط القبائل الليبية التي خدمت في جيش فرعون ثم سيطرت على البلاد بالتدريج وأخيرا اغتصبت العرش، ويأتي بعدهم العصر الكوشي حوالي سنة ٧٣٠ ق.م، وفيه خضعت مصر لحكم بلاد كوش (النوبة والسودان) وفي أواخر هذا العصر يحتل الأشوريون الدلتا، وبعد ذلك يبدأ العصر الصاوي حوالي ٦٦٤ ق.م بعد طرد بسمتك ملك سايس للكوشيين والأشوريين، وفي سنة ٥٢٥ ق.م يدخل قمبيز ملك الفرس مصر ويحتلها، وفي سنة ٤٠١ ق.م تنعم مصر

بالاستقلال بعد الاحتلال الفارسي، وفي سنة ٣٤٣ ق.م يعاود الفرس احتلال مصر حتى يأتي الإسكندر المقدوني سنة ٣٣٢ ق.م، وبعد وفاة الإسكندر يعتلي العرش القائد المقدوني بطليموس الأول ليبدأ العصر البطلمي عام ٣٠٤ ق.م وينتهي في عام ٣٠ ق.م الذي يحتل أوكتافيوس فيه مصر بعد انتصار على مارك أنطونيس وكليوباترا؛ وبذلك تصبح مصر جزءا من الإمبراطورية الرومانية على مدى عدة قرون، ثم جزءا من الإمبراطورية البيزنطية بعد ذلك حتى يأتي عام ٦٤١م (١٨ هـ) حينما يفتح ا مصر على يد عمرو بن العاص، وباستعراض ما سبق نجد أن مصر قد فقدت استقلالها نهائيا قبل الميلاد بعشرة قرون.

حتى لقد عد البعض نحو من ٤٠ أمة سيطرت عليها في تاريخها كله، وحتى قال عنها بعض السطحيين في يأس وتخاذل "وهي لمن غاب"، وبغض النظر مؤقتًا عن هذه النظرة الانهزامية فكيف حدث هذا الانقلاب ولماذا؟. (١١) كيف يصبح الأسد الرعديد حمارا مستأنسا يركبه الجميع؟.

الغول والعنقاء والحرية

المهم عندهم العدل ولو كان الحاكم فرنسيا أو عثمانيا أو مملوكيا......

من الأشياء التي تدعو إلى الغرابة، وتؤكد أن هناك سرا يجب البحث عنه بتشريح الشخصية المصرية حتى نعرف ما السبب الذي جعل عمر مكرم ومعه زعماء الشعب ينصبون محمد علي واليا على مصر بعد أن قاموا بثورتهم واستطاعوا أن يخلعوا خورشيد باشا، والشيء الذي يجعلنا نعض الأنامل من الغيظ أنهم اشترطوا على محمد علي ألا يبرم أمرا إلا بشورتهم.

لقد كان من الأولى إذن أن يتولى عمر مكرم المصري الذي كان رجلاً وطنيا مخلصا وقائدا لمصر في ثوراتها ضد العثمانيين وضد الفرنسيين في الوقت الذي هرب فيه المماليك كالجرذان، وكان عمر مكرم يتمتع باحترام العامة والخاصة لما له من عقل رزين وكرم مشهود وأصل محمود، ولو قلنا إن عمر مكرم لا يصلح للحكم لأصبح أمامنا الكثيرون من الرجال المخلصين الذين كان من حقهم انتقال الحكم إليهم خصوصا بعد ثورتهم ومحاصرتهم للقلعة وخلعهم لخورشيد باشا، فهل وجد المصريون الراحة في أن يحكمهم غيرهم أم أن انعدام الثقة بالنفس كان السبب في ذلك؟! ألم يخطر ببال عمر مكرم أن يصبح هو الوالي. "وهو نقيب

الأشراف وروح المقاومة، وهو المنظم لهذه الحركة، وكان يظهر في الصف الأول من صفوف المجاهدين الذين يدافعون عن مصالح الشعب، وكانت الأوامر في هذه الأثناء تصدر باسمه وينادي المنادي في أنحاء القاهرة بقوله

(حسبما رسم السيد عمر مكرم الأفندي والعلماء، وكانت هذه العبارة دائما دليلاً على من بيده تصريف الأمور في البلاد وقد حاول خورشيد باشا اغتيال السيد عمر مكرم أو اعتقاله بالقلعة؛ لكي يشل الحركة الشعبية بيد أن السيد عمر مكرم تيقظ لذاك ونجا من مكيدته)(١٢)

- ويلاحظ على هذه الثورة وغيرها من الحركات التي تمـت في مصر إبان العصر العثماني أن مطالب الزعماء كـان تتلخص في مطالبة الحاكم أن يسير فيهم بالعدل؛ فالعـدل مطلب ملح دائما للشعب المصري من حكامه وليس لهـم مطلب يفوقه، فهم لا يطمعون إلى طلب الحرية مثلاً على غرار ما تفعل الشعوب الأوربية في ثورتها كما حدث في إنجلترا عقب الثورة التي قام بها الإنجليز سـنة ١٦٨٨م وكما حدث في الثورة الفرنسـية ١٧٨٩م حيـث كانـت الحرية مطلبا أساسيا لكلا الشعبين، ويرجع ذلك إلى البيئة

المصرية الزراعية المستقرة التي ترى أن العـدل بـين أفرادها يكفي لسعادتها بينما طبيعة البيئة الأوربية رعوية متحررة تبغي الحرية في تنقلها فالحرية مطلب أساسي في حياتها(١٣).

وهناك من يبرر عدم تعيين والٍ مصري من قبل زعماء الشعب بأن السلطان لم يكن ليقر مثل هذا التعيين، ولم تكن حركتهم موجهة إلى السلطان وإنما إلى الوالي الظالم كما أنهم كانوا يعتبرون السلطان خليفة المسلمين، والسبب في ذلك يرجع إلى أن جيل الثورة ينتمي بفكره إلى الفكر الإسلامي الذي يؤمن بالمجتمع الإسلامي الموحد الذي يحكمه حاكم إسلامي واحد، هو الخليفة أو أمير المؤمنين. فكان العلماء متشبعين بفكرة الوطن الإسلامي الكبير أكثر من تشبعهم بفكرة الوطن القومي، وكانت فكرة الاستقلال من الجماعة الإسلامية بسبب اللغة أو الجنس تعتبر حركة انفصالية، وقد ظل هذا الفكر واضحا في تفكير مصر حتى القرن العشرين في حركة الجامعة الإسلامية، وكثر أنصاره بمصر لوجود الأزهر بها(١٤).

وذلك الرأي وإن كان يبدو وجيها ويؤيده تمسك الشعب المصري بدينه وحبه للإسلام إلا أن ما يعارض ذلك هو تكرار هذا الموقف تاريخيا مع بعد فكرة الجامعة الإسلامية عن الساحة وقتها، ففي ٩ سبتمبر ١٨٨١م يوم عابدين الشهير حينما وقف الخديو توفيق مرتعدا وأمامه عرابي باشا ومن خلفه الشعب والجيش. الكثيرون تساءلوا لماذا لم يتم خلع الخديو في الوقت الذي اتحد فيه الشعب مع الجيش لأول مرة والكل بايع عرابي بل وكسروا حاجز الخوف نفسه فبعد أن كتب عرابي إلى الخديو نفسه أنه قادم مع الجيش والشعب لعرض مطالب الأمة أبلغ الوحدات في القوات المسلحة التي تتحرك إلى عابدين وحدد دور كل منها.. وأرسل الخديو ياوره طه باشا لطفي لمقابلة عرابي وإقناعه بالإقلاع عن هذه المظاهرة لكن الزعيم عرابي رفض رفضا باتًا، وأخبره أن المظاهرة سلمية عادلة بدليل أنه سيتوجه بالمظاهرة إلى قصر عابدين القصر الرسمي وهو يعلم أن الخديو يقيم في قصر الإسماعيلية ولو كان يريد شرا لذهب بقواته إلى هناك.. بعدها ذهب الخديو إلى آلاي القلعة يحاول أن يثنيه عن الخروج مع عرابي، وكان قائد هذا اللواء

اسمه الأميرالاي إبراهيم بك حيدر قد جبن ولم يحضر من منزله في ذلك اليوم فتصدى لقياده اللواء بكباشي صغير اسمه فوده أفندي حسن، وقد أمر جنوده بالوقوف في وضع استعداد جاهز للتحرك عندما فوجيء بالخديو نفسه واقفًا أمامه وخلفه الحاشية، وطلب الخديو الضباط وأخذ يؤنبهم: ثم أمسك بياقة البكباشي فوده وصرخ فيه مؤنبا: أمثالك يعارض أوامر الحكومة، ويسعى في وقف إجراءاتها. وهنا يحدث هيجان ولغط ودمدمة وسط الجنود، وقام يوزباشي اسمه محمد أفندي السيد بإعطاء أمر لليروجية بضرب نوبة "سونكي ديك" فأسرع العساكر في تركيب السونكي في رءوس البنادق وأحاطوا بالخديو ومن معه. وأصبح الموقف حرجا، ولم يتصور حاكم مصر أن هؤلاء الجنود الفلاحين لا يخافون، وأن اليقظة حدثت وصرخ الجنود اترك البكباشي: فتركه الخديو وقال مذهولاً: أأمر العساكر بأن ينفرجوا عنا يا بكباشي، فأمرهم البكباشي فوده بالرجوع إلى حالتهم الأولى(١٥). فخرج الخديو والحاشية خلفه. ولم يجد الخديو بدا من أن يذهب إلى ميدان عابدين، ودخل من باب خلفي للسراي اسمه "باب باريس"، ونصحه السير

كولفن المراقب المالي الإنجليزي بأن يتوجه فورا إلى الميدان لكن الخديو المتعب آثر أن يدخل ديوانه أولاً ليفكر وبعد أن استراح خرج متجها إلى ساحة عابدين ليجد الشعب والجيش معا، واقترب منه عرابي وحوله ٥٠ ضابطًا مصريا يقتربون معه، وأمر الخديو عرابي أن ينزل من على فرسه فأطاعه، ثم أمره أن يغمد سيفه ففعل، وأمر عرابي ضباطه أن يغمدوا سيوفهم فلم ينفذوا الأمر، وسأل الخديو عرابي ما سبب حضورك فأخبره عرابي أنه جاء ومعه الأمة ليعرضوا مطالبها وهي: إسقاط الوزارة المستبدة، وتشكيل مجلس النواب، وزيادة الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات السلطانية. فرد الخديو بعجرفة: كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساننا. فرد الزعيم الجسور: "لقد خلقنا ا أحرارا ولم نخلق تراثًا أو عقارا. فوا الذي لا إله إلا هو إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم، واتجه الخديو نحو مكتبه في القصر بينما عرابي والجيش المصري والشعب كله في مكانه لا يتزحزح، وبعد قليل خرج مستر كوكسن قنصل إنجلترا في الإسكندرية من القصر متجها نحو عرابي ومعه

المترجم الخاص به كرسول من الخديو، وبدأ التفاوض إلى أن اضطر الخديو أن يسقط الوزارة ويعين رئيس وزراء يرضى به عرابي والشعب وهو شريف باشا.

ومع دخول وخروج كوكسن كان الجنود ينقلون تفاصيل الحوار التاريخي إلى الصفوف الخلفية والجماهير، وفي كل لحظة هتافات تخرج من بين الجماهير حيث ولد لأول مرة هتاف "ا ينصرك يا عرابي" الذي أصبح بعد ذلك شعارا قوميا خلال الحرب، وبعدما قبل الخديو إسقاط الوزارة في هذه اللحظة وضح انتصار الثورة، ولم يعد هناك مبرر لاستمرار معاداة الخديو حتى لا يتراجع فانفجرت الجماهير تهتف بحياة الخديو، وحياة عرابي وحياة الجيش(١٦). وبعدما دخل عرابي ومعه بعض الضباط إلى الخديو قال الخديو: يهمني أن تعرفوا أنني أوافق على كل تلك الطلبات بنية صافية، وبعدما خرج عرابي بدأت تشكيلات الجيش تستعد للانسحاب من ساحة عابدين، وانفجرت جماهير الشعب تعبر عن فرحتها بهتافات قوية وازدحمت الشوارع بالمظاهرات والطبل والمزامير والهتاف لزعيم الأمة احمد عرابي، وكتبت صحف أوربا كلها عن هذا الحدث الخطير وعن فرحة

الشعب به. وقفز اسم عرابي ليصبح عالميا، والغريب أيضا والجميل في تلك الثورة أن عرابي لم يفرض نفسه رئيسا للوزراء، ويعلم الجميع أن هذه الأحداث زينت يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١م. ومع هذه الصورة الواضحة لما حدث في هذا اليوم يبقى السؤال. لماذا لم يتم خلع الخديو الخائن الذي لجأ للإنجليز بعد ٤٨ ساعة من العدوان، وجلس بينهم يتناول الطعام مستريحا بينما يحارب عرابي الجيش الإنجليزي الذي تفوق بأسلحته؟

لماذا لم يتم خلع هذا الخديو الذي يعتبر المصريين ميراث أجداده؟ لماذا لم يخطر ببال عرابي أن يرفض النزول من فوق فرسه وهو يقود ٢٥٠٠ جندي ومعه المدفعية (١٨ مدفعا) مصوبة نحو القصر وخلف الجنود تقف جماهير الشعب الغفيرة التي تهتف لعرابي وجيشه والتي تبلغ عدة آلاف في حين يقف الخديو وخلفه ستون باشا وخمسة من الضباط المصريين واثنان من الضباط الأجانب ومستر كولفن ومستر كوكسن والجنرال جولد سميث. وعرابي ذلك الأسد الجسور والوطني المخلص الذي لم يفرض نفسه حتى كرئيس للوزراء لماذا لم يسمع كلام الضابط محمد عبيد الذي

أبدى استعداده لقتل الخديو وليحكموا عليه بالإعدام ورفض عرابي رأي محمد عبيد الذي كان يطالب بقتل الخديو وإعلان عرابي رئيسا للجمهورية وهذا الرأي لم يكن في اجتماع سري ولكن كان في اجتماع عقده نواب الشعب في بيت سلطان باشا رئيس المجلس للتشاور في أمر ذلك الإنذار الغريب الذي وجهته إنجلترا وفرنسا لمصر، ويطلب إسقاط الوزارة المصرية بطريقة رسمية، وخروج عرابي من القطر المصري وتحديد إقامة عبد العال حلمي وعلي فهمي في الأرياف، وتسريح صفوف العساكر، وقبل الخديو هذا الإنذار ورفضته وزارة محمود سامي البارودي التي كان عرابي وزيرا للحربية فيها، واستقالت الوزارة احتجاجا على قبول الخديو للإنذار.

والضابط محمد عبيد الذي رأى قتل الخديو وإعلان الجمهورية كان قد لعب دورا بطوليا من قبل أن تبدأ الثورة العرابية إلى أن استشهد في معركة التل الكبير.

وإن قتل الخديو لم يكن مطلب محمد عبيد وحده بل لقد توافد الشعب بعد الإنذار الأجنبي يوقعون على عرائض يحتجون فيها على تصرف الخديو ويطلبون أمرين:

الأول: هو رفض الإنذار الأجنبي.. أو اللائحة.

الثاني: عزل الخديو الذي قبل تدخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية.

إن مطالبة عرابي ومن خلفه الشعب والجيش بالعدل كانت أقصى أمانيهم، ولم تمتد للمطالبة بالحرية، ألم يكن غريبا أن يهتف الشعب بحياة الخديو بعد أن استجاب مرتعدا لمطالبهم..إن هذا الموقف يتشابه كثيرا مع موقف عمر مكرم وأشراف مصر عندما منحوا السلطة لمحمد علي فاستبد بها وعمل على تصفية الزعامة الشعبية فعزل عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفاه إلى دمياط، وقضى على الاستقلال المالي للأزهر؛ ليكسر شوكته، ثم استولى على جميع الأراضي المصرية، ثم بدأ يقضي على نفوذ الأسر المصرية الكبيرة كأسرة السادات الوفائية في القاهرة وأسرة همام الهواري بالصعيد وأسرة الشواربي بالقليوبية والمنوفية، وقضى على نفوذ البطل الشعبي حجاج الخضري، ولم يسلم الجبرتي من محمد علي، فقد قتل أعوان محمد علي ابنه الوحيد "خليل" انتقاما من الجبرتي لمعارضته لمحمد علي؛ فقد

اعتبره من الحكام الظالمين فالحاكم عند الجبرتي يجب أن يتصف بالعدل والعلم.

وقد تسبب مقتل الابن في تأليم الجبرتي فانكمش على نفسه وغشيه الحزن حتى ابيضت عيناه من بكائه على وحيده وكف بصره وامتنع عن تسجيل يومياته منذ ذلك الحين وظل منزويا بداره إلى أن وافاه الأجل فمات في رمضان (١٢٤٠ هـ) (١٨٢٥م) (١٧).

ومع ذكر تلك المواقف يتضح لنا الحاجز النفسي الكبير الذي يفصل بين الإنسان المصري والسلطة والذي استطاع أن يعبره مرة واحدة كانت بثورة ١٩٥٢م، ولم يعبره مرة أخرى، وأنه يتعامل مع الحكم من زاوية واحدة وهي أنه محكوم فقط والدليل على ذلك ما حدث من شيوخ الأزهر بعد جلاء الفرنسيين ووقوع البلاد تحت وطأة الفوضى السياسية، فقد عامل الأتراك مصر على أنها فتح جديد وطلب القاضي العثماني من أرباب العقارات والأملاك أن يشتروها مرة ثانية من الدولة العثمانية وبلغ التذمر الشعبي مداه؛ مما جعل علماء الأزهر يرحبون بقنصل فرنسا (المسيو سباستراني) وصارحوه بأنهم يتمنون عودة الحكم الفرنسي لمصر مرة

أخرى، وذلك الموقف يدل على أن الحاكم عند المصريين لا يهم. المهم عندهم العدل ولو كان الحاكم فرنسيا أو عثمانيا أو مملوكيا. وتكرار تلك المواقف على مدى التاريخ يؤكد أن تلك العقدة مترسبة في الشخصية المصرية ذاتها في البيئة. والظروف.. في شخصية مصر نفسها، وكما يؤكد العبقري الدكتور "جمال حمدان" في شخصية مصر أنه لا يعرف تاريخ مصر من ينكر أن الطغيان والبطش من جانب والاستكانة أو الزلفى من الجانب الآخر هي من أعمق وأسوأ خطوط الحياة المصرية عبر العصور؛ فهي في الحقيقة النغمة الحزينة الدالة في دراما التاريخ المصري، ولا ينبغي لنا أن ندع هذه تترسب في نفوسنا كعقدة تاريخية بل لابد أن نجابهها بالتحليل العلمي والتشريع الموضوعي لنرى إلى أي حد هي ظاهرة ظرفية مؤقتة رغم طول ما أزمنت أو إلى أي مدى هي نتاج طبيعي كما يزعم البعض للمركب البيئي؛ وبالتالي جزء لا يتجزأ من مركبنا الحضاري(١٨).

فهل كانت البيئة في مصر سببا في ذل المصريين، هل كانت الجغرافيا هي السبب في ذل التاريخ؟ وهل هذا التاريخ الطويل العريض سيساعدنا على اكتشاف الخلل ومعرفة الحقيقة؟

"**الحقيقة الكبرى في كيان مصر هي أنها بيئة نهرية فيضية لا تعتمد على المطر الطبيعي في حياتها وإنما على ماء النهر وقوامها هو زراعة الري –الري الصناعي- لا الزراعة المطرية**".

حقًا أن الزراعة المصرية عرضة لاذبذبات المناخ وفلاحها من ثم تحت رحمة الطبيعة.

من هنا فقد تكون الطبيعة سيدة الفلاح ولكن الفلاح بعد ذلك سيد نفسه، وهذا في نفس الوقت يمنح الفلاح الفرصة للفردية بدرجة أو بأخرى، أما في بيئة الري فالأمر مختلف كل الاختلاف، فالوادي في فجر تاريخه ليس مصرقًا طبيعيا ولكنه مستنقع إسفنجي ملاري مشبع ولا زراعة ولا تعمير إلا بعد التصريف والتنقية لابد يعني من مجهود بشري جماعي ضخم حتى تعد الأرض مجرد إعداد لاستقبال البذرة وبعد هذا فلا بذر حتى توصل المياه إلى الحقول أي لا بد

من شبكة غطائية كثيفة من الترع من كل مقياس ابتداء من قنوات الحمل وقنوات التغذية إلى مساقي الحقول حتى تزرع، إذن لابد لك أولاً من أن تعيد خلق الطبيعة، ثم ما جدوى تلك الشبكة إذا لم تسيطر على أعناقها ورءوسها بالنواظم والقناطر والسدود؟.. أعني أي جدوى فيها بغير ضبط النهر؟

وأكثر من هذا ما جدوى الجميع بغير ضبط الناس؟ إن زراعة الري إذا تركت بلا ضابط يمكن أن تضع مصالح الناس المائية في مواجهة بعضها البعض مواجهة متعارضة دموية ذلك، إن كل من يقيم على أعلى الماء يستطيع أن يسيء استعماله إما بالإشراف أو بحبسه تماما عمن يقع أسفله أي أن كل حوض علوي يستطيع أن يتحكم في حياة أو موت كل حوض سفلي، وكل من يقع على أفواه الترع يستطيع أن يهدد حقوق المياه لمن يقع على نهايات الترع كذلك يمكن للمحاباة والتحيز أن تسخو بالماء لمن يريد وتقبضه عمن تريد".

المحصلة إذن واضحة: بغير ضبط النهر يتحول النيل النبيل إلى شلال محطم جارف، وبغير ضبط الناس يتحول

توزيع الماء إلى عملية دموية ويسيطر على الحقول قانون الغاب والأدغال.

وليس صدفة كذلك أن المصريين القدماء اشتهروا بكثرة الخصام والتقاضي وفيما بعد بالأخذ بالثأر، في ظل هذا الإطار الطبيعي يصبح التنظيم الاجتماعي شرطًا أساسيا للحياة، ويتحتم على الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير من حريته ليخضع لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع.

وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح وإنما بين الاثنين يضيف الري سيدا آخر هو الحاكم هنا يصبح الحكم والحاكم وسيطًا بين الإنسان والبيئة أو وصايا على العلاقة بينهما وهمزة الوصل بين الفلاح والنهر.

وها هنا يكمن الفارق الجوهري بين الري وزراعة المطر، فالحكومة في ظل الأخيرة لا غنى عنها حقًا ولكن في أبعاد وحدود أضيق بكثير منها في زراعة الري فوظائفها هناك أقل وليست بحاسمة الضرورة، وفي النتيجة فإن سلطانها ونفوذها لا يتضخم إلى هذا المدى الذي تمكن له زراعة الري.

فإذا ما التفتنا إلى مصر القديمة بصورتها الفرعونية فستجبهنا هذه الملامح إلى حد نادر المثال فقد عد فرعون ضلعا أساسيا في مثلث الإنتاج إلى جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس، وأصبحت العبقرية الضلع الثالث في مثلث الحضارة إلى جانب الضلعين الآخرين الحاجة والإمكانية، وليس صدفة بعد هذا أن كل من هذه الأطراف الثلاثة قد عبد وأله فمن ناحية كانت الديانة والميثولوجيا المصرية القديمة تعطي مكانًا بارزا لكل من النيل (حابي) والشمس (رع) كآلهة بينما للمقارنة الدالة لم يكن للرياح الشمالية والقمر أهمية ذات بال، ومن ناحية أخرى إذا كان فرعون قد تحول إلى الملك الإله فذلك أساسا بصفته الملك المهندس، وبصفته بطريقة ما صانع المطر البعيد.

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن العقد الاجتماعي كما يقول سايس كان قائما على الماء أعطني أرضك وجهدك أعطك أنا مياهي، ومثل هذه العقد لا يمكن أن يتصور أو أن يقوم في ظل زراعة المطر، ولم يكن غريبا كذلك أن يكون الحكم الفردي المطلق الأوتوقراطية العارمة هي نظام الفرعوني الطبيعي ولعله لم يكن من الصدفة بعد ذلك كله أن مصر

الفرعونية لم تشتهر بقانون كبير ولم يعرف فيها منحة قوانين من مثل حمورابي أو الرومان وإذا قلنا الأوتوقراطية فقد قلنا أو اقتربنا على الأقل نظريا من جرثومة الطغيان؛ فمن هذه السلطة المطلقة كنقطة ابتداء يكون الانحراف إلى بذرة الطغيان سهلاً.

ولعل الحكم الأوتوقراطي المطلق قد أدى وظيفته في البداية إلى حين؛ حيث وضع أسس الحضارة المصرية وأرسى دعائمها غير أنه لم يلبث أن تعدى نفسه إلى القهر السياسي والاجتماعي حين أصبح موزع الماء هو مالك الماء والحاجز بين الرقاب هو المتحكم في الرقاب، وفي هذا التحول كانت ملكية الأرض بالتحديد هي الفيصل، فأدوات الإنتاج الأساسية في العالم الفيضي الزراعي هي في التحليل الأخير الأرض والماء فإذا كان الماء دم فالماء وقودها غير أنه لما كان الماء في يد الحاكم بحكم البيئة الفيضية أي كان مؤمما بشكل ما فقد كان العامل المتغير في المعادلة هو الأرض فإما أن توزع بنوع من المساواة بين الجميع وإما أن تحتكرها قلة من الأقوياء وما كان أيسر على من يتحكمون في الماء باسم المجموع ومن ثم يملكون القوة

المسبقة أن يتحكموا في الأرض أيضا بالامتلاك والاحتكار تذكر اعطني أرضك وجهدك إلخ؛ وبذلك كله تجمعت خيوط القوة في يد فرعون حتى أفسدته السلطة وتحول الحكم المطلق إلى طغيان وجبروت وكبت وأصبحت الفرعونية هي الإقطاعية والملكية (بفتح الميم) هي الملكية (بالكسر) وذلك بدقة مفتاح التركيب الاجتماعي في مصر القديمة وليس بقصد الفرعونية في هذا فرعون وحده بطبيعة الحال بل ذلك الشرنقة الكثيفة من الإقطاع والكهان الموظفين من القمة حتى شيخ البلد، وكان هيكل المجتمع يتحلل في عناصره الأولية إلى ملكية أوتوقراطية تعتمد على أعمدة ثلاثة لاندوقراطية إقطاعية عارمة (ملاك الأراضي)، وبثوقراطية إقطاعية هي الأخرى ومتورمة (رجال الدين) إلى جانب بيروقراطية منتفعة متضخمة، والكل يقوم على قاعدة عريضة من بروليتارية فلاحة مسحوقة، فأما الملكية الأوتوقراطية فيرى البعض ببساطة أن فرعون كان أعظم محتكر شهده التاريخ، وأما حكم الملاك فكان يمارس على المستوى المحلي بانتظام كدعامات الملكية في الأقاليم، أما حكم الكهنة فقد وصل في أيام رمسيس الثالث في القرن ١٢ ق.م إلى

١,٠٧٤,٤١٨ فدانًا، ١٦٩ بلدة، عدا ١٠٣,١٧٥ خادما. بل في تاريخ آخر وصل إلى خمس سكان مصر وثلث أرضها الزراعية، وواضح أن رجال الدين كانوا من أكبر المنتفعين بالنظام مثلما كانوا دعائمه وعملاءه ومن أكبر ضواغط المحافظة والاستقرار، والخلاصة أن المجتمع كان ينقسم تقليديا إلى أقلية تملك ولا تعمل وأغلبية تعمل ولا تملك الذين يملكون والذين لا يملكون Haves & Havenats أو بالأحرى الذين يملكون والذين يملكون، وفي كثير من الحالات تدهورت الفرعونية إلى دولة بوليسية تحمي الإقطاع وحكم الملاك وتجعل الفلاحين فيه عبيد الأرض وليست الأهرام في رأي البعض إلا نصبا تذكاريا هائلاً للطغيان، وهي لا ترمز كما ترمز إلى البناء الهرمي للمجتمع، وسواء صح هذا أم لم يصح فإن الفارق بين عظمة وخلود الآثار وبؤس وزوال المساكن العادية في مصر القديمة إلا وظيفة للطغيان الإقطاعي.

ومع ذلك فقد كان الإقطاع هو القاعدة الأصولية، والاستقلال المطلق هو الأمر اليومي، ولقد كانت السخرة والكرباج والتعذيب من وسائل الإرهاب منذ الفراعنة وحتى

العثمانيين، وكانت تتدرج على كل المستويات ابتداء من الحاكم خلال الباشا والعمدة حتى الخفير النظامي تلك جميعا كانت طفيليات بشرية قديمة أزمنت في كيان المجتمع المصري مثلما أزمنت الطفيليات العضوية في إيكولوجية بيئة الري، وكما امتصت هذه الأخيرة دم الفلاح وحيويته وامتصت تلك منه روحه والمادة".

وثم بعد هذا عوامل ساعدت على إحكام الطغيان فالبلد المعمور صغير المساحة صارم الحدود عالم متناه كالزقاق المغلق سهل متواضع ليس فيه من معاقل الالتجاء أو دروب الهرب ما تعرف البيئات الجبلية أو الصحراوية مثلاً ولا يمكن لهارب أو ثائر متمرد أن يبتعد كثيرا عن يد السلطان وقبضته إلا إذا آثر النفي الذاتي تقريبا إلى نهاية العالم في مستنقعات وبراري الشمال المنعزلة أو مغارات النوبة المهجورة كما فعل المماليك الفارون من محمد علي ومذبحة القلعة، وحتى في الناحية الدينية حين حدثت فتنة المذاهب المسيحية أيام الرومان لم يكن الاضطهاد الديني إلا صورة متخصصة من قاعدة الطغيان، ولم يكن من ملجأ إلا أطراف الصحراء كما في الصعيد حيث لم تزل تقوم

الأديرة والصوامع المعزولة كذكرى لهذا التاريخ وعدا الوباء والمجاعة كما سنرى فإن شيئًا لم يستطع أن يقتلع الفلاح تلك الطينة البشرية الموغلة الجذور في الطينة النيلية وذلك القعيد داره sedentee إلا فرط الطغيان والظلم كما حدث أيام المماليك ومحمد علي حين يسجل المؤرخون هرب الفلاح المصري إلى الشام، مع ذلك فالهجرة كانت دائما كمهرب من الطغيان أمرا نادرا جدا؛ لأن عزلة الوادي الجغرافية داخل شرنقة شاسعة من أشد الصحراوات جفافًا وضراوة جعل أقرب المهاجر الممكنة شرقًا أو غربا أبعد من أن تجعل الهرب بالهجرة مشروعا عمليا وأشد إرغاما للفلاح على البقاء من قوة الطغيان المحلي على الطرد أي أن العزلة الجغرافية التي حدت من الهجرات الداخلية حدت أيضا من إمكانيات الهجرة الخارجية؛ مما مكن للطغيان المحلي أن ينفرد بالفلاح من الناحيتين، وقد أكد أثر طبيعة الإقليم العامة عامل آخر داخلي هو نمط السكنى؛ فالسكنى النووية المجمعة كانت كما هو معروف قانون البيئة الفيضية بالضرورة، ولم تكن حلة الحكومة أو التل من الناحية الاجتماعية إلا مجتمع تل النمل مجتمعا يلغي الفردية ويفرض

التنميط الجمعي والتعايش السلمي وغريزة القطيع، ويركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة في الخضوع، وحول الفلاح إلى وحدة ميكانيكية مسحوقة، ومما له مغزاه أن نصوص الأخلاق في مصر القديمة تلح دائما على كلمة الصمت كفضيلة أساسية تتطلبها من الفلاح الفقير وهي كلمة يمكن أن نترجمها كما يقول ويلسون بالهدوء وبالسلبية – السكون- الخضوع –المذلة- الانكسار. أما الفردية Rugged Individ valism واستقلال الشخصية ونمو روح المقاومة والتمرد التي يمكن أن تشجع عليها السكنى المبعثرة في البيئات الجبلية أو الوعرة فلم تعرفها مصر وحتى العزب التي ظهرت أخيرا جدا منذ قرن ونصف قرن لا تمثل سكنى مبعثرة بمعنى الكلمة وهذا قد يعني النظام والوداعة والاستقرار ولكنه يمكن له ثمنه الباهظ من انعدام روح المبادرة وزمام المبادأة فضلاً عن روح المغامرة، وينتهي بالفلاح في النهاية إلى جهاز استقبال وخضوع، وطبيعي أن هذه البيئة الاجتماعية كانت كفيلة بأن تفرض نوعا مريضا من الانتخاب الاجتماعي، نوعا يعتبر انتخابا عكسيا لا يكون فيه للعناصر الأبية أو المتمسكة بحقوقها أو كرامتها

نجاح اجتماعي مرموق بل الأرجح أن تضاد وتباد بينما تقره العناصر الرخوة أو السلسلة المنقادة أو الهلاميات الاختلاقية؛ ولهذا فإن الصفات والمزايا الأخلاقية التي يجدر بالبيئة الفيضية أن تعلمها وعلمتها بالفعل حينما لم تلبث أن انحرفت تحت البطش والطغيان الإقطاعي، وفي ظل انتخابه الاجتماعي المعوج إلى نقائضها، فالنظام والقانون أصبحا جبنًا واستكانة ووشاية وسلبية، وروح التعاون التي تربط السكان أصلاً ضد العنصر تحولت إلى المحسوبية والمحاباة كما انقلبت إلى الأخذ بالثأر وأما المزاج الانطلاقي Extravert الذي غذته بيئة القرية النووية فتدهور إلى تزلف ورياء وسعي لدى السلطان وكذلك إلى روح السخرية المريرة المشهورة. ولقد أسهب المؤرخون العرب في سرد هذه الخصائص بما لا يدع مجالاً للشك في جديتها، وكانت العرب تقول بأسلوب العصر قال العقل أنا لاحق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك وقال الشتاء أنا لاحق بالبادية فقالت الصحة وأنا معك وقال الرخاء أنا لاحق بمصر فقال الذل وأنا معك، والمقريزي يذكر من بين الصفات التي تغلب على أخلاق المصريين الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعي

إلى السلطان ويقول ولهم خبرة بالكيد والمكر وفيهم بالفطرة قوة عليه وتلطف فيه حتى صاروا مضرب المثل فيه بين الأمم، وقد كان نابليون يكرر دائما أنه لو كانت كل جيوشه كالمصريين لملك العالم، يعني أنهم يفعلون ما يؤمرون وقد ركن كل هذا بدوره لمزيد من الإسراف في الطغيان على كل المستويات دون رادع وقد أدى هذا كله إلى أن أصبح الفلاح مغلوبا على أمره يائسا ومحروما من الحياة نفسها إذا استعرنا ثلاثية فلير المشهورة ومحروما من أمل الحياة الجيدة؛ ولهذا كان متنفسه الوحيد هو إنتاج الأبناء وكان لهذا نتائجه التي أكدت مرة أخرى فرض الطغيان، فمن ناحية يبحث الفلاح عن التعويض عن الحياة الأخرى فكان الدين ملجأه ومهربه، ويضغط هيرودوت في هذا الصدد بصورة غير عادية على شدة تدين المصري القديم، ومن ناحية أخرى كانت الحياة الجديدة تعويضا عن الحياة الجيدة وهذا في ذاته كان من عوامل ارتفاع الخصوبة البيولوجية وضغط السكان المزمن في مصر والواقع أن شيئًا لم يشبه خصوبة التربة المصرية سوى خصوبة السكان البيولوجية، وما قاله المؤرخون العرب في العصور الوسطى في هذا

الصدد لا يختلف كثيرا عما يقوله كتاب اليوم فالمقريزي يكتب في القرن الرابع عشر ورجالهم يتخذون نساء عديدة وكذلك نساؤهم يتخذون عدة رجال وهم منهمكون في الجماع ورجالهم كثيرو النسل ونساؤهم سريعات الحمل هذا بينما يقول كاتب أوربي معاصر ساخر إن لعبة الجنس هي الرياضة الوطنية والمهم أن هذا الإفراط البيولوجي أدى إلى شدة انخفاض المنفعة الحدية للإنسان واتضاعه وهوانه على الحكام، وزاد من فرص الطغيان والاستبداد، وقد كان الحكام يرحبون دائما بهذا الإفراط البيولوجي والديموغرافي؛ لأنه يزيد من قبضتهم وتسلطهم، ويعبر أميل لودفيج عن هذا بصيغة الكثافة (كثافة السكان) فيقول: هذه الكثافة التي حدثت منذ آلاف السنين كانت تتناسب مع مجموع السكان، كان لا يمكن ألا أن تخلق قوما إما اجتماعيين للغاية أو غير اجتماعيين على الإطلاق، وقد قرر النيل الاحتمال الأول، وقد كان الفلاح بكل صفاته الموجبة والسالبة هو النتج النهائي بل الفتات النهائي لعملية الاختيار الاجتماعي الطاحنة الطويلة هذه حتى أصبح عند شبنجلر نمطًا اجتماعيا بذاته هو نمط الفلاح typusdes fellechen ونمط الفلاح هذا الناتج

عن وجود النيل والري الحيضي يلتصق بالمصريين على مدى التاريخ فالنيل لم يجف والأمطار لم تهطل؛ وبالتالي ظلت مصر مجتمعا نهريا مستسلما والدليل على ذلك أننا:

"إذا نحن تركنا التاريخ البعيد إلى التاريخ القريب فستتضح لنا نفس الملامح الاجتماعية بصورة أو بأخرى فمنذ محمد علي وهو علم حديث على الأوتوقراطية المطلقة وهذه الملامح تتكرر من جديد كأنما التاريخ يعيد نفسه حقًا فكما وضع الفراعنة نظام الري الحيضي، بجهد الفلاحين اصطنع محمد علي نظام الري الدائم بتسخير الملايين على مدار السنين في شق الترع وتطهيرها وتعميقها وبناء القناطر والجسور ومواجهة الفيضانات العالية واستصلاح البراري كل أولئك بالسخرة غالبا وتحت الكرباج دائما، وكما كان فرعون مالك الأرض أعلن محمد علي نفسه المالك الوحيد، وصادر ملكية الفلاح تاركًا له حق الانتفاع وحسب، لقد تحولت الملكية إلى الملكية وتحول المحتكر الوحيد إلى صورة كالحة من رأسمالية الدولة غير أنها لم تلبث في الواقع أن تحولت وارتدت بالفعل إلى إقطاعية عاتية حين أقطع الأبعاديات والرزق والوسايا لأسرته في الدرجة الأولى

ولعملائه في المحل الثاني، والقصة بعد محمد علي وحتى ثورة يوليو لا تخرج عن تدعيم الهيكل الإقطاعي وتأكيده باطراد مع دخول الاستعمار الأجنبي طرفًا في المعادلة ثم هي لا تخرج في النهاية عن قطعية برأسمالية نامية، وفي مرحلة اكتماله كان بناء النظام يتخلص في الأوتوقراطية بقهرها الطبقي. والطغيان السياسي تقوم على ساقين من اللاندوقراطية الإقطاعية والبنكوقراطية الرأسمالية البازغة؛ وهذا يكرر هيكل البناء الفرعوني فيما عدا أن ثيوقراطية المعابد والكهنة قد أعطت اليوم مكانها لبنكوقراطية المال والصناعة ونحن نستطيع أن نختزل جوهر النظام في هرم توزيع الملكية الزراعية، فالمقدر بصورة تقريبية عامة أن من بين الملايين الخمسة أو الستة من الأفدنة التي كانت تمثل رقعة مصر الزراعية نحو المليون للأسرة المالكة ونحن مليون آخر لطبقة الإقطاع ومثله للاستعمار واطفيليات الاستعمار ممثلاً في الملكيات الأجنبية من أفراد وشركات عقار واستصلاح بينما لم يكن لكتلة الشعب إلا البقية الباقية، وبصيغة أخرى قدر أن نصفًا من المائة من مجموع السكان كان يملك نصف الدخل القومي، وحول

هذه النواة النووية كانت تتراتب حلقات وطبقات المجتمع حتى تصل إلى أوسع وأعرض قاعدة من المعوزين والمعدمين حتى أصبحت مصر رمزا حيا للإقطاعية المتحجرة الطاغية(١٩).

وفي النهاية نستطيع أن نقول إنه منذ أن وحد مينا القطرين والمستحيلات في مصر هي "الغول، والعنقاء، والحرية".

مَنْ القائد؟

في بلدان العالم الثالث التي يحكمها اللانظام نجد أنه ليس من السهل أن نعرف القائد......

مَن سيصبح قائدا لمصر:

هل هو قائد من قواد الجيش القدامى أم أحد الوزراء الذين أحبهم واحترمهم الشعب. أم شخص نال الدكتوراه وقضى عمره في البحث والدراسة أم سيكون ابنًا للرئيس الحالي؟! هذا القائد هل ستساعده إمكانياته أم ستساعده الظروف؟!

في بلدان العالم الثالث التي يحكمها اللانظام نجد أنه ليس من السهل أن نعرف القائد خاصة وأن الفكرة عن القائد والقيادات تطورت في الحقبة الأخيرة تطورا كبيرا.

ظن البعض أن القيادة هي دور عسكري لشخص يعطي الأوامر والتعليمات يخضع الجميع له دون مناقشة، كما ظن البعض أن القائد هو الشخص الذي له سمات معينة جسمية كانت أو معنوية كالطول وضبط النفس والمقدرة على السيطرة إلى غير ذلك، واعتبر البعض أن القائد هو ذلك البطل المغوار الذي تجري وراءه الجماهير بسحر شخصيته وقوة إرادته، ينساق الناس وراءه كالأغنام دون فكر ودون إرادة.

ورأى البعض الآخر القائد ذلك الكبير الرجل المسن الذي تخضع كل الأسرة أو القبيلة له ولخبرته وحنكته فمتى قال كان، ومتى أمر خضع له الجميع، والقائد لا يولد قائدا كما ظن الأقدمون حتى أوائل القرن العشرين، كما أنه لا يتحتم أن يكون من الطبقة الأرستقراطية كما ساد الاعتقاد في الماضي؛ فكانت المراكز الرئيسية بالوراثة كالملك. لكن القائد في حقيقة الأمر هو المحرك لنشاط الجماعة سواء كان رئيسا أو مرءوسا، فمتى تفاعل شخصان في السعي لتحقيق هدف مشترك ظهرت فورا القيادة والتبعية. والقيادة هنا هي دور تحريك الجماعة لتحقيق أهدافها، وتوجيه أفراد الجماعة لتسير نحو تحقيق أهدافها دون انحراف عنها؛ لذا فإن القيادة هي العمل على التأثير في الناس، وجعلهم يشتركون معا في تحقيق هدف مشترك يرغبون كلهم في تحقيقه.

هل القيادة موهبة؟

برزت على مر العصور فكرة القيادة بأنها موهبة يولد الإنسان بها، ونحن لا ننكر أن هناك بعض القادة الموهوبين الذين ظهروا على مسرح السياسية والمجتمع ولعبوا فيها دورا خطيرا، هؤلاء قلة ظن المجتمع قديما أنه يحتاج إليهم؛

لأن المجتمعات النامية كثيرا ما تبحث لنفسها عن بطل أكثر من قائد فإن ظهر البطل صار زعيما وأسرع الملايين خلفه فإن أخطأ أو أساء فلازال هو البطل الذي يستحوذ إعجاب الجماهير وانفعالهم واندفاعهم دون تقدير لقيم أخرى، ونحن اليوم في عصر الواقع الذي يسعى إلى القائد أكثر منه إلى البطل؛ إذ قد لا يظهر القائد بمظهر البطولة. من هنا نرى أن القيادة ليست دائما موهبة فذة ولكن يكتسبها الإنسان من خبرات حياته. إنك لو شاهدت مجموعة أطفال تلعب معا تجد أنه تلقائيا يظهر من بينهم قائد ولو بدءوا لعبة أخرى يتقنها طفل آخر لوجدت القيادة تتحرك إليه تلقائيا أيضا(٢٠)

ولو اعتمدنا على هذا الفرض الذي يؤكد أن القيادة ليست دائما موهبة بل تعتمد في الأغلب على الخبرة لأصبح الشيوخ هم القادة دائما، ولكن المنطق يقول إنها تعتمد على الموهبة، والخبرة، والسيطرة، وضبط النفس.

ظهرت نظريات عديدة تذكر فكرة القائد، ونحن نحاول أن نعرض هذه النظريات لعلنا نتحقق منها نوع القائد الذي يصلح لمجتمعنا.

١- نظرية الرجل العظيم:-

تدعو هذه النظرية إلى أن القائد هو ذلك البطل العظيم الذي يقود شعبه بقوة شخصيته وإرادته الحديدية، ظهر الكثير من أولئك القادة على مدى العصور، إنه القائد الطبيعي الذي يعتمد على قدرته وتأثيره على الناس. مرات سلمت مقاليد الأمور لشخص كانت له وقفات الأسد ضد العدو، وأحيانًا كان الغني صاحب الملايين هو الشخص الذي اختاروه، قد يرى البعض أن الرجل العظيم هو رجل الحرب، أو ذلك الذي يتنازل عن أملاكه ويوزعها على الفقراء، أو ذات الفيلسوف العبقري المفكر الذي يستحوذ رضا المثقفين؛ فقد يكون الدافع للزعامة أن إنسانًا ما كان اختياره مبنيا على خدمته للناس فهو صاحب الفضل. إن كان الاختيار هنا يتوقف أساسا على الشخص والعظمة التي يحتويها بين جنباته، إن النظام كله في هذه النظرية يعتمد على فرد ولا يترك مكانًا للجماعة، والجماعة بالنسبة له سلبية ولا عمل لها إلا التجاوب والخضوع والطاعة.

وكل قائد في موقعه يسعى أن يكون الرجل العظيم الذي يخضع له الناس دون مناقشة أو تفاهم، إنه متى قال نُفذ خطأ

كان أو صوابا، والناس يستريحون لفكرة الرجل العظيم؛ لأنه يحمل مسئولية اتخاذ القرارات والتنفيذ، وهم يكونون سلبيين يتركون له الحبل على الغارب؛ فإن نجح افتخروا معه وبه وإن فشل حملوه كل اللوم.

إن فكرة القيادة في يد الرجل العظيم فكرة معروفة في المجتمعات البدائية والمجتمعات النامية. إنها أسلوب الأسرة القديم؛ فالقادة في العصور البدائية كان أسلوب قيادتهم بدائيا لكن حدث تطور في أسلوب القيادة في العصور الحديثة. تهوى المجتمعات البدائية والنامية تحويل القائد من مجرد قائد جماعة إلى زعيم وبطل، فالمجتمعات المتحضرة لا تسعى للزعامة والبطولة في قائدها؛ لأنها تحس باحترام كامل لكل أفراد الجماعة، لكن البيئات النامية تبحث عن مصادر البطولة في الزعيم لتميزه بوضوح عن التابعين، فإن عمل القائد شيئًا كان هذا نضالاً، وإن قال قولته كان شعارا، وإن دعا لفكرة كانت منارا يهتدي به الكل.

إن نظرية الرجل العظيم في القيادة هي أقدم فكرة في القيادة الجمهورية أو الجماعية، وترجع إلى أقدم أساليب القيادة البدائية، ولا يمكن أن تحتل مكانتها في المجتمعات

المثقفة والمتحضرة حيث تبرز المعارضة وحوار الفكر بالفكر، قد يكون هذا الزعيم مخلصا أو غير مخلص وقد يهدف إلى مجد نفسه وخدمة مصالحه لكن التابعين يسيرون خلفه دون مناقشة، قد تغريه السلطة فيضل، إن الزعيم ليس دائما هو النظام الصالح لخدمة المواطنين فانه قد يتصرف تصرفات بطولية تضر تابعيه وتسيء إليهم. كما وأن هذه النظرية لا تعطي مكانًا للقدرات الفردية؛ فإن صار ذلك الرجل العظيم قائدا في مهمة لا يعرفها ولم يختبرها لفشل فشلاً ذريعا، والقائد البطل يجد نفسه مسوقًا لأن يدفع نفسه في مجالات عمل لا يعرفها وهذه الحالة تعرض الجماعة لأخطار عديدة وأخطاء كثيرة ودفن لقدرات أفراد الجماعة وكفاءاتهم. إن البطل يضم حوله المخلصين له لا المخلصين للعمل، أما المخلصون له فهم يكونون بمثابة قادة الولاء للشخص لا قادة الكفاءة للعمل؛ وبذلك يتحول جمهور المحيطين بالبطل إلى المنافقين الذين يصعدون بالنفاق ويحققون أهدافهم عن طريقه، وجمهور السطحيين الذين يعبدون البطل ويهتفون له دون عمق ودون فهم لما يقولون، إن البطل يمكنه لما له من سلطة وسطوة ساحرة

على الجماهير أن يعمل الكثير، وما يعمله يزيد الولاء الشعبي له، لكن لأنه يفتقد إلى الناقد الحكيم العاقل يسقط وتكون سقطته عظيمة؛ وبالتالي ينهار كل البناء، إن الأسلوب العادي للجماهير النامية أو البدائية هو أسلوب البحث عن بطل يفتخرون به ويعطيهم مظهر العظمة والتباهي لعل هذا المظهر يعطي ما يحسون به من نقص.

٢- نظرية السمات:

يتم اختيار القائد أحيانًا بحسب صفات معينة قد تكون جسمية أو عقلية أو شخصية، وقد وضع علماء الاجتماع جداول مختلفة لصفات يراها المفكرون أنها لازمة لاختيار قائد، من هذه الصفات ضبط النفس، وسرعة البديهة، والحماس، والعدالة، والشجاعة، والثبات، والإيمان، والإخلاص، والمرح، والنظام والنزاهة إلى غير ذلك من مواصفات، تعتمد هذه النظرية أساسا على فكرة قديمة وهي أن القادة يولدون قادة؛ معنى ذلك أنهم قد وهِبت لهم منذ ميلادهم صفات معينة أساسية تؤهلهم للقيادة، فتش العلماء في هذه الصفات عن الإرادة الحديدية والذكاء والسيطرة والفتوة والقوة؛ لذلك فإن الذين ينادون بهذه النظرية يعتقدون

أن القائد هو الذي يقتحم الموقف ويتحرك بإرادته حتى يحتوي السلطة بين يديه، وهناك قوائم مختلفة وضعها أناس مختلفون ليتم اختيار القادة بمقتضاها. إن دراسة قوائم السمات لا توضح أي سمات أهم من غيرها وأي السمات تتجاوب مع مواقف أكثر من غيرها، إن السمات تختلف من موقف لآخر، والقائد يتفاعل مع كل موقف بخلاف غيره، وإن أصحاب هذه النظرية ركزوا على سمات أكثر من غيرها واختلفوا في أيها أهم، إن مشكلتهم أنهم صنفوا القادة بقوائم السمات التي رسموها ولكن الباحثين علميا قد اكتشفوا أنه لا توجد سمات تميز القائد عن التابع، كما أنهم اكتشفوا أن بعض السمات التي تجعل من شخص قائدا تجعل من آخر تابعا، وجدير بالذكر أن قائدا ما يكون في موقف معين لا يقدر أن يكون قائدا في موقف آخر، وأمام هذه الحقيقة تنهار نظرية السمات.

إن نظرية السمات مهمة عشوائية، إنها تعمل كما لو كانت المطابقة رياضية مع مقاييس حرفية؛ فمن نجحت مطابقته صار قائدا أو من لم تنجح مطابقته فشل. ركز بعض العلماء في نظرية السمات على قيم معينة، والقيم تختلف

من عصر لعصر، ومن مجتمع لمجتمع، ومن شخص لشخص، ومن جماعة لجماعة. كما أن القيم تختلف حسب المهمة التي تهدف إليها الجماعة؛ ولذا فانه من المستحيل وضع صفات القائد من كل نوع من هذه الأنواع لإمكان مطابقتها مع القائد الذي نحتاج إليه. إن السمات التي ترتبط أساسا بالمظهر تعود إلى المجتمعات البدائية حيث يلعب المظهر دورا أكبر من جوهر مهمة القيادة، يقولون إن هذا الشخص يملأ الكرسي؛ فكر بدائي فكم من شخص قصير القامة أو صغير الحجم أو لا يتمتع بقدر وافٍ من الجمال والمظهر الحسن يكون أروع في القيادة وأفضل في التعامل مع الجماهير، إن نظرية السمات أرقى من نظرية الرجل العظيم ولكنها مع ذلك تفتقر علميا إلى المساندة التطبيقية لتحقيقها بنجاح.

تعتمد هذه النظرية أساسا على الصفات لا على قدرة الشخص على أن يتعامل مع الجماعة وقبول الجماعة له.

هناك شخص قوي وجيه مظهره ساحر لكنه عندما يتعامل مع الجماعة يفشل، إنه فريد وحده أي أنه يعمل بروعة إن كان لوحده، ولا يتقن العمل الجماعي المشترك

مع الآخرين، كم من أناس لم توحِ مظاهرهم بقدرات لكنهم أثبتوا أكثر من قديرين؛ فإن المظاهر ليست دائما حكما صحيحا على الإنسان. كذلك فإن هذه النظرية كسابقتها تعتمد على قدرات وخبرات القائد، وحده إنها تمجد الفرد ولا تكترث بالجماعة، إنها تسعى للبحث عن قائد دون تقديرها لدوره مع الجماعة؛ لذلك فإن هذه النظرية ناقصة في تقديرها للقائد المناسب.

٣- نظرية القيادة التي تنبع من المواقف

هناك مواقف يبرز فيها قادة أو تعاون هذه المواقف على ظهورها.

إن النظريتين السابقتين تعتمدان أساسا على القائد؛ فهو الذي يشكل حياة تابعيه وهو أهم منها، أما هذه النظرية فتعتمد على المواقف والقائد في وقت واحد، هناك إنسان قد يكون سلبيا لكنه في موقف ما ينفعل بقوة وينطلق متحركًا متخذًا خطوات إيجابية رائعة، وهنا ليس الكل ببطولة هذا الشخص فيتخذوه قائدا. القيادة هنا نتيجة أو ثواب، تعتمد هذه النظرية على البيئة؛ إن القائد لا يظهر ما لم تظهر المواقف التي تدفعه إلى الظهور، فلو أن العالم ظهر قبل وقته ما صار

عالما، ولو أن القائد ظهر في وقت غير وقت المعركة ما صار قائدا.

إن المشكلة الحقيقة في هذه النظرية أنها تعتمد أساسا على البيئة والظروف، وتجعل قدرات القيادة معتمدة على ظروف بيئية خارجة عنه وعن التابعين، إن البيئة يجوز لها أن تعاون على إبراز شخص ما ولكنها قطعا لا تخلق قائدا، إن هذه النظرية تعتمد أساسا على شيء خارج عن القائد والتابعين معا؛ وهذه نقطة الضعف الأساسية فيها. لابد لنا إذن أن نقدر الحقيقة: إن شخصا ما قد ينجح في موقف ما ولكنه يفشل في موقف آخر بل إن شخصا ما قد ينجح في موقف معين وقد لا ينجح في نفس الموقف إن تكرر، إن من ينجح في موقف معين يستحق منا التشجيع والتقدير بمثابرته على العمل لكننا لا يجوز لنا أن نقيمه أكثر من ذلك؛ فإن تقييم فرد بتفوقه أكثر من حقيقته يعيدنا إلى نظرية الرجل العظيم التي لابد لها من الفشل. يضاف إلى ذلك أن الإنسان في موقف ما إذا وجدت المثيرات الحادة فانه يستجمع كل طاقته العادية والكامنة ويتحرك بمقتضاها، والإنسان في حياته العادية يستخدم طاقته العادية فقط؛ لهذا

فإن القائد الذي يظهر في المناسبات والمواقف يختلف عنه في المواقف العادية، ونفرض على سبيل المثال أن إنسانًا يهاجمه أسد ويكون أمامه سور مرتفع قد ينفعل من الخوف ومن إحساسه بأنه مائت لا محالة فيجري ثم يقفز من فوق السور بكل ما أوتي من قوة؛ لأن الخوف استثمر فيه كل طاقاته الكامنة ودفعه إلى ذلك. أريد من ذلك أن نصل إلى النتيجة وهي أن الشخص الذي يقوم بدور رائع في موقف معين قد يواصل ذلك وقد لا يواصل؛ لذلك لا يجوز لنا المغالاة في أمر ذلك الذي برزت قدرته القيادية في موقف معين.

٤- نظرية العمل:-

تعتمد هذه النظرية على مهمة العمل أكثر من شخص القائد أو أكثر من البيئة التي تحيط بالقائد والتابعين، إنها ترتبط بالقادة في نفس المهمة التي يقومون بها، وفي هذه النظرية يكون التركيز على العمل ذاته كمهمة القائد والتابعين معا كل يقوم بدوره.

وتوضح هذه النظرية أن لكل شخص عملاً، والدور القيادي هنا هو القدرة على التأثير على التابعين للمساهمة

في العمل وللتحرك في اتجاه الأهداف المعينة والمتفق عليها، تعتمد هذه النظرية على أن القائد ليس هو دائمًا أفضل الموجودين، قد يكون إنسانًا أقل من آخرين قدرا وأهمية، ولكنه يقوم بدور بالتفاعل مع الجماعة في عمل معين بنجاح بارز؛ إن هذه النظرية تسمح لقيادات مختلفة أن تبرز إلى حيز الوجود.(٢١)

جمال مبارك رئيساً

من الممكن أن تكون تلك المميزات متوفرة لدى أي سكرتير في شركة أدوات صحية...

كان لزاما علينا أن نستعرض ما سبق لنصل إلى ما نريد.. من يحكم مصر بعد مبارك؟. جمال مبارك أم الجيش أم الحكم المدني الذي تقرره انتخابات نزيهة، ثلاثة اختيارات لا رابع لها، وسواء كان جمال مبارك أو الجيش فلابد لهم أن يدخلوا من الباب الدستوري، والباب الدستوري مفتوح أمامهم على مصراعيه؛ فالدستور يسمح للمواطن أن يرشح نفسه للانتخابات بعد أن يقترحه ثلث أعضاء مجلس الشعب ثم ينتخبه ثلثي المجلس ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام يوافقون عليه أم لا. ونأتي أولاً لجمال مبارك رئيس اللجنة الاقتصادية في الحزب الوطني، والحزب الوطني هو حزب الأغلبية الساحقة داخل مجلس الشعب والذي يستطيع بأعضائه أن يقترح مرشحا واحدا ويرفض اقتراح أي مرشح آخر، وذلك يحل لنا لغز إصرار القيادة على نجاح الحزب الوطني بأغلبية تفوق الثلثين.

ومن الأشياء التي تقوي هذا الفرض هي ما يحدث من تثبيت بعض الوزراء في الحكم منذ فترة طويلة رغم وجود كثير من الانتقادات التي وجِهت إليهم، ومع وجود هؤلاء الوزراء في الحزب الوطني كقيادات نستطيع

أن نطلق عليهم فيما بعد مصطلح "الحرس القديم"، وهؤلاء الحراس من مصلحتهم فيما بعد أن يصبح جمال مبارك هو الرئيس، ومع ترك كل ذلك جانبا: هل يصلح جمال مبارك أن يصبح رئيسا للجمهورية؟ وهل الحديث بلباقة والاهتمام بالكمبيوتر والإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات كل ذلك يعد كافيا ليصبح رئيسا للجمهورية؟ ممن الممكن أن تكون تلك المميزات متوفرة لدى أي سكرتير في شركة أدوات صحية، إن الحياة السياسية بكل خضامها ومعاركها ليست نزهة يوم واحد، بل سنوات كثيرة يقضي صاحبها أيامه وهو على كف عفريت يوم في قاعة وآخر في المعتقل وثالث في الشارع، تطحنه الأيام وتداعبه، تسقيه العسل مرة والسم مرات، إلا أن ما يشربه من سم وعسل، وما يخوضه من معارك وانتصارات وهزائم كل ذلك يساهم في تشكيل رئيس جمهورية جديد في ذاكرته ملايين المترات التي قطعها حتى وصل إلى الحكم. ومع اتفاقنا أو اختلافنا مع الحكام السابقين إلا أن أيا منهم لم يصح من النوم ليجد نفسه رئيسا للجمهورية، إن الجيل السابق من حكام العرب كانوا معروفين قبل توليهم السلطة بـ ٢٠ عاما على الأقل، وكان لهم

تاريخهم الذي يتفق معه البعض أو يرفضه المهم أنهم لم يصبحوا رؤساء بالوراثة، وفي الوقت الذي نجد فيه شبابا في عمر جمال مبارك لم يستقروا حتى الآن في وظيفة نجد ياسين سراج الدين نائب رئيس حزب الوفد السابق يرشح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية ضمن أخبار وتصريحات تقوم بها الأجهزة الإعلامية والصحافة؛ لتركز الضوء على جمال مبارك والجيل الجديد الذي من حقه الظهور على السطح لتصبح الحياة أفضل، وبعد انتهاء الزوابع التي نتجت عن تولي بشار الأسد في سوريا، بدأت تبشرنا بعض الصحف الحكومية والخاصة أنه من حق نجل رئيس الجمهورية أن يصبح رئيسا للجمهورية؛ مما جعل عمرو الليثي يكتب تحت عنوان: هل يعود نظام الخلافة ظنًا منه أن الخلافة التي أظلت أبو بكر وعمر هي تلك الخلافة التي تتيح لحكام الدول العربية تأهيل أبنائهم ليتسلموا الولاية أو الرئاسة أو الملك من بعدهم فيقول: يبدو أن الحكام العرب قد توصلوا إلى أن الشريعة الإسلامية هي الحل، وأن تداول السلطة يجب أن يتم على طريقة نظام الخلافة الإسلامية، ورغم أن النظام الملكي واضح في طريقة نقل السلطة لولي

العهد- وغالبا ما يكون نجل الملك- إلا أن الجمهوريات أيضا استطاعت أن تقنن الشكل القانوني الذي يسمح بنقل السلطة من الأب إلى الابن بشكل يتفق مع الدساتير العربية، والأمثلة كثيرة مثلما وضح ذلك في سوريا وتعيين الدكتور بشار الأسد طبيب العيون رئيسا لسوريا، أو اتجاه القائد الليبي معمر القذافي لتعيين نجله خلفًا له، وما قام به الرئيس العراقي من تعيين أبنائه في مراكز قيادية في الدولة تأهيلاً لهم لتولي الرئاسة من بعده، ولكن ألا يعتبر نقل الرئاسة من الأب للابن مخالفة صريحة لحق الشعب في الاختيار؟! ألا يعد نقل الحكم أو توريثه بمثابة ضربة قاضية للنظم الديمقراطية في الوطن العربي الكبير (٢٢).

ورغم أن عمرو الليثي يعتبر أن نقل الرئاسة عن الأب إلى الابن مخالفة صريحة لحق الشعب إلا أننا نجده يداعب جمال مبارك على استحياء، ويكاد يرجع عن رأيه السابق فيكتب تحت عنوان لو.. يتولى جمال مبارك رئاسة الجمهورية.. سؤال يتردد كثيرا بين فئات الشعب المختلفة.. خاصة المثقفين ورجال السياسة والمعارضة الذين يرون النشاط الملحوظ للسيد جمال مبارك نجل الرئيس سواء

على المستوى المحلي أو الدولي، ومشاركته في المكتب السياسي للحزب، وكذلك توقع دخوله انتخابات مجلس الشعب القادمة.. كل تلك الأسباب جعلت البعض يتساءلون. وظهر من يؤيد هذه الفكرة و من يعارضها.. هناك من يقول إن جمال مبارك شاب مثقف متخصص في الاقتصاد، وتتلمذ على يد الرئيس، وتربى في مؤسسة الرئاسة.. والبعض الآخر يقول إن الدولة نظامها جمهوري وليس ملكيا.. أي يتم فيها تداول السلطة فيه بإرادة شعبية وليس بقرارات فوقية.. البعض يرى أن الاتجاه لتدعيم جمال مبارك هو تفعيل لدور الشباب المصري ومؤازرته.. والبعض الآخر يرى أنه يجب أن تتساوى الفرص لكل الشباب دون استثناء خاصة أن "هناك العديد من أمثال جمال مبارك المثقفين والحاصلين على درجات علمية في تخصصات مختلفة"، والبعض يرى أن تولي جمال مبارك القيادة بعد والده سيعطي استقرارا للدولة خاصة أننا دولة فرعونية كل من يأتي يريد أن يهدم ما بناه سلفه، وأن مصر تحتاج إلى شخص يسير على نفس النهج الحالي ولا نفاجأ بمن يجرب فينا، والبعض الآخر يرى

أن السير على نفس المنهج يجب أن يتغير سواء على مستوى المسئولين أو الفكر الاقتصادي(٢٣)

فقد صرح جمال مبارك أنه لن يكون نائبا للرئيس ولا يفكر في رئاسة الجمهورية، وأوضح أن ما يتردد عن ترشيحه كنائب للرئيس هو كلام غير صحيح، وأن موضوع ترشيح نائب للرئيس سابق لأوانه، وإذا كان الرئيس سوف يرشح نائبا فهو وحده الذي يعلم من هو، وأضاف مؤكدا أنه لن يترشح نائبا ولا يفكر في رئاسة الجمهورية ولا يعرف سببا لهذه الشائعات، وأضاف أن ما حدث في سوريا لا يجب أن يطبق في البلدان الأخرى فلكل بلد نظمه وسياساته(٢٤).

ولقد رد الرئيس مبارك عندما سئل عن من يخلفه ولماذا لم يعين نائبا فقال إن هذا أمر نظمه الدستور والقانون.

ويرى البعض أنه لا حاجة لتعيين نائب لرئيس الجمهورية؛ فمبارك يواصل ليله بنهاره، لم نفتقده لحظة ولا نشعر بغيابه، وإذا كنا نقيس في فترة عهد الرئيس عبد الناصر قد اضطر لتعيين نائب كان ذلك نظرا لفترة مرضه وعلاجه خارج البلاد لفترة أكثر من خمسة وثلاثين

يوما فعين السيد أنور السادات وكان رئيسا لمجلس الأمة في ذلك الوقت، وعندما جاء السادات اختار مبارك نائبا نظرا لكثرة أعبائه وانشغاله بالحرب ثم السلام من بعده(٢٥).

ومع هذه التصريحات المستنيرة من الرئيس مبارك ونجله نجد أن الملكيين أكثر من الملك يصرون على موقفهم فيواصلون الهتاف والنداء برئيس جديد يكون امتدادا للرئيس مبارك لضمان مزيد من الاستقرار في مصر؛ ولأنهم يفتقدون الشرعية والموضوعية في حديثهم لذلك يستخدمون مصطلحات مطاطة ومداخل لولبية لا علاقة لها بالخط المستقيم، فنجد بجريدة العربي وهي لسان الحزب العربي الديمقراطي الناصري وهو حزب معارض، من يقول: العبرة ليست بالملكية أو الجمهورية ولكنها بالجوهر والمضمون الذي هو أهم وأخطر من محاولة الإجابة على سؤال يقول ملكية أم جمهورية بينما السؤال الأحق بالوقوف والبحث هو ديمقراطية أو ديكتاتورية، ويضيف الكاتب سليمان الحكيم فلماذا يرفض البعض تولي ابن الرئيس مكانه لمجرد أن ذلك بدعة لم تعرفها الجمهوريات، أما رفض تولي بشار الأسد مكان أبيه مقعد الرئاسة في سوريا لمجرد أنها بدعة لم

تعرفها الجمهوريات فهذا خطأ وخطر فقد تولت أنديرا غاندي مكان أبيها جواهر لآل نهرو رئاسة الوزراء في الهند التي تعتبر أكبر وأقدم نظام ديمقراطي في العالم الثالث بل إن ديمقراطيتها مضرب الأمثال في العالم كله، وبعد اغتيال أنديرا غاندي تولى ابنها راجيف رئاسة الهند وهو الذي لم يكن له أية علاقة بالسياسة أكثر من كونه ابن الست أنديرا، وبعد اغتيال راجيف غاندي بحث حزب المؤتمر الهندي وهو أكبر الأحزاب السياسية في الهند ومن أكبر الأحزاب السياسية في العالم فلم يجد زعماؤه سوى سونيا غاندي تلك الأرملة الإيطالية التي لم تكن لها علاقة بالهند سوى أنها زوجة الزعيم، ولا علاقة لها بالسياسة فهي مجرد سيدة إيطالية تزوجها راجيف وأتى بها إلى الهند لتقف وراءه بعد أن تفرغ من غسل الصحون وشطف البلاط في منزل السيد رئيس الوزراء، لم يقل أحد في الهند إن السيدة سونيا ليست هندية ولا علاقة لها بالسياسة، وإنها مجرد أرملة لرئيس الوزراء الذي لم يكن بدوره سياسيا ولا علاقة له بالسياسة، ولم يقل أحد في الهند إن أنديرا غاندي أقل من أن تحكم ثاني أكبر دولة في العالم سكانًا؛

لأنها ست ضعيفة لا حول لها ولا قوة وسط وحوش السياسة في الهند والعالم، ورغم ذلك فقد أثبتت أنديرا أنها لا تقل عن أي زعيم في العالم حنكة ودهاء وحكمة، وأنها جديرة بأن تحكم العالم كله وليس مجرد بلد فيه حتى وإن كان ثاني أكبر بلاد العالم، ولم يرفض أحد في الهند راجيف غاندي لأنه وريث أنديرا، ولا يصح توريث الحكم في نظام جمهوري ليصبح جمهولكي كما أسماه البعض تندرا واستظرافًا. لماذا لم يفعل الهنود ذلك؟! لأنهم نظروا إلى الجوهر دون الوقوف عند القشرة والشكل، ولأنهم يوالون نظاما للحكم أكثر من موالاتهم للحاكم فيه فهل نطمع أن نصل إلى مستوى الهنود في يوم من الأيام؟.. ربما.. (٢٦) ومع رجاء هذا الكاتب أن نصبح مثل الهنود وألا نعترض لو فُرِضَ علينا أي رئيس يبدو أنه قد نسي أن ينصحنا بأن نترك أولاً الحرية للأحزاب ليصبح هناك نظام سياسي قوي متعدد الأحزاب، نسي أن ينصحنا بألا تُزور إرادة الشعب في الانتخابات فتمنع الشرطة الناخبين من الدخول للتصويت ضد مرشح الحكومة في الوقت الذي لا يملك القضاء إلا أن يحافظ على سلطته

داخل اللجنة فقط، الكاتب نسي كل ذلك، ينسى أنهم يأتون براجيف أو سونيا ويتم انتخابهما بإرادة شعبية لا بإرادة ملكية، الكل يرى أنه لا مانع مطلقًا في أن يصبح جمال مبارك رئيسا للجمهورية ولكن بشرط: هو أن ينتخبه الشعب انتخابا مباشرا بعد تغيير الدستور، وألا تزور إرادته ولكن أن تأتي بابن الرئيس ليتم ترشيحه في بلد من يرشح نفسه فيها من عامة الشعب رئيسا للجمهورية يعتبرونه مجنونًا، ومع وجود تلك المادة الدستورية الهزلية الخاصة بانتخابات الرئاسة والتي وضعت لتناسب نظام "الاتحاد الاشتراكي" لتفرز مرشح واحد؛ وبذلك لا يصبح انتخابا بل استفتاء.

ولكن الملكيين أكثر من الملك لا يألون جهدا في البحث عن شيء ينافقون به الرئيس مما أثار حفيظة زملائهم الكُتاب وذلك لأهمية الموضوع، ففي نفس الجريدة (جريدة العربي) نقرأ لإبراهيم عيسى تحت عنوان: إنهم ينافقون نجل الرئيس ويهدمون هذا البلد، فكما قلنا وحذرنا وأنذرنا عادت صور نجل الرئيس مبارك تظهر بعد غياب وأخباره وتصريحاته تتلألأ بعد انطفاء في الصحافة المصرية حكومية وخاصة،

ومن الواضح أن هذا المجتمع لا يتعلم ببساطة، وأن النفاق يجري في الوطن مجرى الكوليسترول في الدم ويا عالم يا فُجر يا منافقة خلوا عندكم ضمير ماذا تريدون لهذا الوطن؟ هوه ناقص مش كفاية اللي فينا؟.

لقد خرج علينا البعض من محامي الشياطين يزعم ويدعي أنه من حق نجل رئيس الجمهورية العمل بالسياسة فكيف نحرمه لمجرد أنه نجل رئيس الجمهورية؟ شفت الفصاحة والموضوعية، يا سلام على الذمة والضمير، معلهش يا أسيادنا وأسياد اللي خلفونا ح نظلم الابن الشاب، معلهش هذا قدره يا سيدي أن نحرمه بل ونمنعه من العمل السياسي وهو سوف يتحمل ويستحمل وسوف يستجيب لو وجدنا رجاله تقول ذلك وتؤكده وتصمم عليه، خليها عليك شوية يا أخ جمال ألم يسمع هؤلاء عن درء الحدود بالشبهات؟. ومن ثم نحن نقول لا يعلو صوتنا إذا كان يا أخي الناس منزعجة من أن أبناء الأساتذة في الجامعات يصبحون معيدين من اجل خاطر آبائهم ونفوذ آبائهم مستكثر علينا أن ننزعج من الأبناء الذين يتحولون إلى رؤساء لأن آباءهم رؤساء، وإذا قلتم اليوم إن من حق ابن الرئيس العمل

بالسياسة ولا داعي لن نظلمه فقد نسمع عن آخرين الحجة نفسها ولماذا نمنع أبناء الوزراء من البيزنس والتجارة لمجرد أن آباءهم وزراء؟ هذا ظلم والعدل أن نترك أبناء الوزراء يعملون بالبيزنس ويقترضون من البنوك حقهم ويصبحون مليونيرات ومليارديرات، ويصبح كل واحد منهم في الثلاثين من عمره ويمتلك كام شركة وكام مصنع وكام مليار بمصروفه، والرد الوحيد على هذا كله أن نريح الجميع؛ خلاص نهاجر أحسن ونترك البلد لأبناء مسئوليه.(٢٧)

وتحل الازدواجية في التعبير مكانًا مرموقًا داخل الإعلام الداخلي والخارجي، فنجد توريث الحكم هو السير نحو جيل جديد، كما أن الدفاع عن الأرض والعرض هو الإرهاب، والخنوع هو التعقل، والاستسلام هو السلام؛ وقد أدى هذا إلى إحداث خلط في المفاهيم، ويرى الكاتب الصحفي أحمد عز الدين أن مقدمة مظاهر هذا الخلط بعد ذلك الأسلوب التلفيقي للحديث عن الأجيال في العالم العربي، إن أحدا لا يستطيع أن ينفي أن توازن الأجيال في مفاصل العمل الوطني هنا وهناك يحتاج إلى رد اعتبار صحيح لكن السيدة مادلين أولبريت هي التي عقبت بقولها

إن المثير للاهتمام في الشرق الأوسط هو أن المنطقة تسير نحو جيل جديد في الوقت الذي تتناثر في وسائل الإعلام العربية حملة تبشيرية للبرهنة على المعنى نفسه وكأن استبدال جيل قائم بجيل قادم بغض النظر عن ملامح الوجوه المنتقاة للقيادة من الأجيال الجديدة يحمل وحده تميمة سحرية لتغيير هذا العالم العربي إلى الأفضل، كأن تراث الجيل القائم لا سواه هو الذي يقطع ذاتيا على محاولات التجديد والإصلاح؛ وهكذا فنحن بصدد إضفاء مشروعيات جديدة على القيادة في العالم العربي محكومة بالانتماء الجيلي وحده، ولا علاقة لها بأية شكل أو صيغ أخرى للانتماء الاجتماعي أو الفكر السياسي؛ وتكون النتيجة إما أن يكون هذا الجديد مجرد صورة غضة من قديمه في وعاء أكبر من حجمه، أو أن يكون هذا الجديد منتوج مسلسلة مغلقة لزواج الأقارب من القديم نفسه وهو زواج طبيعي ولكنه ليس صحيحا؛ لأنه ينحي الصفات الجيدة لمصلحة سيادة الصفات الأقل جودة، إن القيادات التي تنتسب إلى الجيل الذي يختفي من العالم العربي ومهما تكن معايير الحكم عليها ونتائجه قد شقت طريقها إلى الحياة السياسية من قاعها الشعبي والاجتماعي،

وملأت رئتيها بكل غبار صراعاته ودخان معاركه، وعاشت حياتها بقلوب مثقلة، ونامت بعيون مفتوحة، ولا يمكن أن يكون بديلها الصحيح فوق مقاعد الحكم عناصر نشأت في طرف وفي حضانات صناعية أشبه بحضانات الأطفال المبتسرين، وتعرفت على شعوبها بالدرجة الأولى من خلال أجهزة التليفزيون.

أما هذا الجيل الوسيط في العالم العربي الذي يملأ مفاصل العمل السياسي والوطني هنا وهناك وكأنه الجسر المشدود بين القديم والجديد وعليه أن يذهب إلى معاشه المبكر وكأنه قوة العمالة الزائدة في شركة وطنية يتم خصخصتها.

وفي مقدمة مظاهر هذا الخلط تلك المحاولة الدءوب لشحن الجمهور العربي العريض بمواصفات خاصة للرئاسات المنتقاة التي عليهم أن يأخذوها مقياسا لمنح التأييد والثقة، لقد كتب أحد رؤساء تحرير الصحف المصرية متغزلاً في مميزات شباب الأجيال الجديدة الحاكمة أو الساعية إلى الحكم يقول (إن الأيديولوجية تقل لديهم

إلى أقصى حد، وترتفع لديهم المصلحة الاقتصادية والرغبة في المشاركة إلى أقصى حد).

وكتب كثيرون غيره في باب الغزل نفسه معددين مآثر وميزات أخرى غير الضمور الأيديولوجي في مقدمة الانفتاح على الثقافة الغربية خاصة الاهتمام بالكمبيوتر والإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات، إن هذه الميزات وما يشابهها هامة بالفعل عندما يكون المطلوب اختيار رئيس شركة للعلاقات العامة أو للتجارة الخارجية لا عندما يكون المطلوب اختيار رئيس دولة وشعب، ولكن تزكيه هذا الفهم وشحن الناس به إنما يعني الوصول بمعايير الاختيار السياسي في العالم العربي إلى أمرين:

الأول: أن يتم نزع الصفة الأيدلوجية عن الاختيار حتى رغم تشبعه بأيديولوجية طبقة أو فئة أو طائفة.

الثاني: أن يكون الاختيار صحيحا إذا تم من منطق حاجة الخارج لا الداخل أي على قاعدة الآخر السياسية والفكرية التي تشكل أيديولوجية مصالحه، ويبدو أن المطلوب هو أن نحث الخطى بسرعة في العالم العربي للانتقال من مرحلة هضم المضامين إلى مرحلة هدم المضامين؛ فتبدو

كل الأبنية السياسية والاجتماعية والفكرية هياكل جميلة وبراقة وعصرية من الخارج لكنها كالمصطلحات الجديدة نفسها مجرد مكعبات فارغ داخلها حتى من الهواء.

وفي مقدمة مظاهر هذا الخلط محاولة البحث عن مشروعية خارجية لإضفاء صفة الاستحقاق على تعبير داخلي، فإذا كان العالم الخارجي مطمئنًا ومتفهما فلماذا لا نطمئن ولا نتفهم؟! وإذا كانت كوريا والهند قد جربتا قبلنا نمط الوراثة العائلية للحكم فلماذا لا نجربه؟! ثم إذا كانت هذه الوراثة نفسها قد تجلت في بعض الأحزاب والحركات السياسية العربية كحزب الكتائب اللبناني مثلاً فهي بالتالي ليست صيغة مستوردة، إن هذا بعض ما كتبه البعض مبررا ومزكيا أن يضيف على رأس الكعكة التي خبزها كريمة خصوصية الحالة الراهنة.

إن العالم العربي مرشح لمرحلة انقسامات حادة على مستوى الهاوية؛ فالمخاطر التي تحيط خاصة بالدولة القطرية البالغة الحداثة فيه تأتي من أن التحالفات الداخلية قد لحق بها كثير من الاهتزاز لأسباب يطول شرحها، وقد ساهم هذا الانحسار العقدي في مفهوم النظام الإقليمي العربي وتقليص

المفهوم القومي بدور في ذلك بعد أن مثل في مرحلة سابقة دور المادة اللاحمة لجانب من التناقضات الداخلية؛ لذلك ليس غريبا أن تتناثر في بعض الأدبيات السياسية الغربية مقولات تؤكد أن المفهوم الغربي للدولة القومية لم يعد يصلح للمنطقة، وأنه أحد الأسباب لعدم الاستقرار فيها، وأن الدولة الطائفة وبالتالي يمكن أن تتيح تماسكًا أكثر واستقرارا أطول؛ وبالتالي فإن المطلوب أن يعنينا شكل السلطة لا مضمونها وسطع الهدوء لا جوهر الاستقرار، وبالقدرة على التهدئة لا تكلفتها السياسية والاجتماعية والإنسانية، ورضا الخارج لا قبول الداخل، وإمكانية الاستمرار لا القدرة على تمثل الدور والوظيفة، وهكذا سيسود الخلط بين القبلية والحزب، وبين الطائفة والشعب، وبين الأسرة وقمة السلطة، وبين المشروعية والاستحقاق، والتهدئة والاستقرار انتقالاً إلى مرحلة جديدة وانقسامات جديدة على مستوى الهوية في العالم العربي أظن أنها ستسعى إلى تحقيق الهدف السابق نفسه وهو هدم المضامين..(٢٨)

وقد ظن البعض أن الانشغال بهذا الموضوع يعتبر مضيعة للوقت فلا شيء سيتغير. وقد جانبهم الصواب

في ذلك فما ضاع حق وراءه مطالِب، ولو ظل الشعب والجيش يائسين متخاذلين في أماكنهم لما قامت ثورة ولا زالت ملكية ولا اندحرت إقطاعية، وفي الوقت الذي تصورنا فيه أن كل الكُتاب والمفكرين والرموز لن يمر عليهم توريث الحكم في سوريا هذا المرور الصاروخي نجد ما هو أمر وأنكى فنجد البعض يدعو المولى عز وجل أن تشهد جمهورية مصر ما شهدته مملكة سوريا؛ لضمان مزيد من الاستقرار والرخاء، إلا أن هؤلاء المنافقين لا تزال نسبتهم تكاد تكون منعدمة بالمقارنة مع الشرفاء، وأهمية هذا الموضوع جعلته يفرض نفسه على صفحات الصحف والمجلات والدوريات وأيضا الإذاعات في الخارج، ولأن سؤالنا الأساسي هو من يحكم مصر بعد مبارك. ولأن جمال مبارك قد يمثل إحدى الإجابات؛ لذلك سنستعرض آراء الكُتاب والمثقفين في مسألة توريث الحكم.

- فيقول محمد حسانين هيكل في كلمة مختصـرة: القضـية بالنسبة لي قضية مبدأ، والنظم الجمهوريـة لا تـورث، ويجب ألا تورث.

- يتساءل أسامة أنور عكاشة: هل بشار الأسد هـو بشـارة عصر جديد يمنحه العمل السياسـي العربـي العبقـري للأنظمة السياسية في العالم كله قديمها وحديثها، ويخـرج فيها إلى الوجود نوعا جديدا من أنظمة الحكم يطلق عليـه (النظام الجمهوري الوراثي) يتناقل الناس السؤل وبداخلهم هاجس يقلقهم، ويبدو في أعينهم سؤال يتأرجح في أذهانهم على خيوط الشك: أهي سوريا ودمتم أم أنها خطوة بدايـة تتبعها خطوات أخرى في العـراق وليبيـا والـيمن.... و...... ربنا يستر.
- في حين يقول صلاح الدين حافظ محددا لبداية الظاهرة..

خلال عامين تقريبا تغيرت صورة القيادات العربية الحاكمة في خمس دول عربية، ذهب الآباء وجاء الأبناء ورثة الحكم والسلطة والنفوذ والثروة بداية بقطر وانتهاء بسوريا وفيما بينهما البحرين والمغرب والأردن، قانون الموت قضاء وقدرا كان هو سبب التغيير في أربع حالات من الخمس وهو قانون إلهي فوق رقاب الجميع.

ومع الموافقة بأن الموت قانون إلهي فوق رقاب الجميع يجب أيضا أن نوضح أن البحرين والأردن والمغرب شيء،

وسوريا شيء آخر، وأن الموضوع ليس فقط ذهب الآباء وجاء الأبناء ولكنه ذهب الآباء وورث الأبناء.

وحاول آخرون أن يضعوا أيديهم أكثر على الجرح فيقول الكاتب الصحفي حسين عبد الرازق: العلة تكمن في نظام رئيس الجمهورية والنظام السياسي عامة؛ فالدستور يعطي لمجلس الشعب اختيار مرشح واحد للرئاسة، وطرح اسمه في استفتاء شعبي؛ وبالتالي يصادر إمكانية المنافسة، وحق الناس في الاختيار بين أكثر من مرشح، وقد حاول البعض التمسح في جملة إعطاء الفرصة للشباب غير مدركين أنه لا أمنع مطلقًا من أن يصبح رئيس الجمهورية شابا ولكن بانتخاب طبيعي يقره الشعب وفي ظروف طبيعية، وعلى من ينادون بإعطاء الفرصة للشباب أن يوفروا لهم أولاً العمل المناسب كمدرس أو موظف أم أن هذا المصطلح يختص فقط برئاسة الجمهورية.

- أما المشير محمد عبد الحليم أبو غزالـة مسـاعد رئـيس الجمهورية ووزير الدفاع والإنتاج الحربي الأسبق والذي عمل مديرا للمخابرات الحربيـة ويعـد أهـم الخبـراء الاستراتيجيين العرب فقد صرح أن توريـث الرئاسـات

مرفوض، وأن تكرار التجربة السورية في مصر مستحيل وقال: أنا مع تولي القيادات الشابة للحكـم، لكنـي ضـد التوريث في البلاد الجمهورية، وأعتقد أن الرئيس مبارك كان واضحا وصريحا في هذه القضـية ولعـل حرصـه شخصيا في أن يعرض وجهة نظره في القضية للصحيفة الأسبانية كان يعكس رغبتـه القويـة فـي إنهـاء حـدة الإشاعات المغرضة التي تستهدف أمن مصر(٢٩).

- أما ياسين سراج الدين رئيس المجموعة الوفدية في مجلس الشعب السابق ونائب رئيس حزب الوفد السابق فقد قال: أنا شخصيا معجب بجمال مبارك؛ لأنني تعرفت عليه عن قرب أكثر من علاء.. جمال شاب ممتـاز مـن جميـع الوجوه، وأنا أوافق على أن يكون الـرئيس مـع إيمانـه الحقيقي بالديمقراطية والإصلاح السياسي الـذي نتمنـاه وننادي به لنخطو إلى الأمام.
- ويرى عبد الحليم قنديل أن دور الشعوب يختصر في دور أفراد، والحكام أشبه بالآلهة، والشعارات معلقة في الفراغ المخيف، وظواهر الاستبداد والفساد تنمـو فـي تـلازم، وفرص الديمقراطية معدومـة، ويقظـة الأمـة خفتـت

أصواتها، والسياسة ماتت في هدوء، والاسـتقرار الـذي يحدثونك عنه كتم للأنفاس والنفوس، والمدن المكتظة تبدو كأنها خلاء صحراوي، بشر كالأشباح، وأشباح كالبشـر، وهو ما يغري باغتيال الحقائق والمبادئ، ويحـول نظـم الحكم الجمهوري إلى نظام للحكم المملوكي، والسلطة لمن غلب بالسيف والثروة، والرئاسـات تـورث كالممالـك، والحكم حرفـة عائليـة، والـدم الأزرق لـه الأولويـة، والدساتير مجرد أوراق جف حبرها من زمـن، انفصـام كامل بين الأقوال والأفعال، وازدواج في الشخصية تواطأ الكل عليه، وسكتوا عنه، وتلاشٍ لحسن المعارضة والنقد وحرية الضمائر، وكوارث تتوالى، كأننا في كابوس يقظة أو لطشة منام، فها هو المبدأ الجمهوري يهـوي، وكنـا نحسب أنه استقر ولم يعد مثارا لنقاش، كنا نحسـب أننـا قطعنا نصف الطريق، أو أننـا نقـف علـى الناصـية، فالجمهورية موجودة كعنوان فـي الدسـاتير، وإشـاعة الديمقراطية قـد تحولهـا إلـى حقيقـة معاشـة، لكـن ما حدث كان مذهلاً، وإن لم يكن مفاجئًا، وبدت سـوريا للأسف كأنها حقل تجارب لردة مفزعـة إلـى جاهليـة

السياسية، وهو ما نخشاه ونفزع منه، ونعده أكبر إسـاءة لتيار القومية العربية ممن يزعمون انتسابا إليه، فالقوميـة العربية ليست حكم طائفة، ولا حكم عائلـة، ولا توريثًـا بالدم، القومية العربية إرادة الناس في النهضـة والتقـدم والتحرير والتوحيد، القومية العربية جمهوريـة عربيـة متحدة، القومية العربية تزدهـر بالديمقراطيـة وتختنـق في غيابها، القومية العربية أم المبادئ، وليست من بنـات التمثيل والتدجيل والتلاعب بمشاعر الناس فـي صـدمة حزن وفوات عقل.

نقولها بملء الفم: نعم لمواجهة إسرائيل، ولا لتوريث الجمهوريات، فلسنا عقارا يورث ولا عبيدا في سوق النخاسة ولا متاعا للرؤساء والملوك(٣٠).

وحول الوارثين للحكم في الدول العربية أجرى كل من جمال البشبيشي وخالد منيس، ورجاء حبيب تحقيقًا مهما نُشِر في جريدة العربي، ومن خلال هذا البحث الشيق نعرف أن البعض كان مع، والبعض "أيضا" كان ضد فكرة توريث الحكم في الجمهوريات العربية، والتي بدأت تفرض نفسها على الواقع العربي.

فهناك على الأقل –كما يقول المستشار طارق البشري- خمس جمهوريات عربية يستعد أبناء رؤسائها لتولي سلطة الحكم!!

هل ما يحدث هو ردة على النظام الجمهوري..؟

أم أنه تطور طبيعي لتأكيد استبداد الأنظمة العربية التي شاخت وهي على كراسي الحكم..؟!

- المفكر اليساري عبد الغفار شكري في اتجاه أبناء الرؤساء إلى وراثة الحكم، تأكيدا على استبداد النظـام السياسـي في البلاد العربية، وتجاهلاً لدور الشعوب فـي اختيـار حكامها هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، هو تعبيـر عن عجز القوى السياسية والشعبية عن تحقيق أي تطـور ديمقراطي بعـد أن كرسـت نشـاطها فـي المنـاورات السياسية، بعيدا عن أن تكون طرفًا في معادلة الحكم.
- أما الدكتور جابر نصار أستاذ القانون العام بحقوق القاهرة فيرى أن الافتقار لفكرة تداول السلطة كـان هـو البـاب الملكي للاتجاه نحو توريث الحكم؛ حيث إن جميع الأنظمة العربية سواء كانت جمهورية أو ملكية تفتقر لفكرة تداول السلطة، وهو جوهر الديمقراطية، كما أنه يرى إذا كانـت

الأنظمة السياسية التي نشأت بعد الاستقلال في بعض الدول العربية قد اتخذت الشكل الجمهوري وأنشأت دساتير تخلط بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، وتتجه في غالبها نحو تقوية مركز رئيس الدولة باعتباره المحور الأساسي في هذه الأنظمة، إلا أنها لم تأخذ بالجوهر، وتحولت الأنظمة الجمهورية إلى أنظمة ملكية أو شبه ملكية يتوارث فيها الأبناء سلطة الحكم. وهو ما يمثل –على حد تعبيره- ردة إلى الوراء، فلا هذه الأنظمة انتفعت بمميزات الحكم الجمهوري ولا هي استبقت مميزات الحكم الملكي، وإنما أقامت ديكتاتوريات عسكرية في ثوب جمهوري بعيدا عن النظام الديمقراطي.

ولم تقف رؤية الدكتور جابر نصار عند هذا الحد، فهو يرى أيضا أن فكرة توريث الحكم الجمهوري وإن كانت قد بدأت في سوريا إلا إنها مرشحة الآن للانتشار في كثير من الأنظمة العربية، ففي الفترة الأخيرة نلمح أن أنظمة كثيرة أصبح فيها ابن الرئيس قاب قوسين أو أدنى من سدة

الرئاسة، كما أصبح من الطبيعي أن نسمع عن عسكرتهم، وإسناد مهام عسكرية لهم، رغم أنهم من غير ذوي الصلة، ومردود ذلك كما يراه الدكتور "جابر" إلى المفهوم الذي ساد في هذه الجمهوريات وهو مفهوم عسكرة السلطة، والاستناد إلى الجيش عند تداولها.

وعن مدى تأثيرها على التطور الديمقراطي، حيث أصبحت أنظمة أكثر رجعية من تلك التي كانت تقاومها يقول: إذا كان توريث الحكم في النظم الملكية من الدستور، فانه في النظام الجمهوري اعتداء على الدستور، وعلى حق الشعب في الاختيار الديمقراطي، واستمرار لفرض الوصايا عليه من قبل القائد والزعيم الأوحد حيا وميتًا!!.

- من نفس المنطلق تحدث الدكتور محمد عصفور أستاذ القانون الدستوري، فهو يرى أن مسالة توريث الحكم في النظم الجمهورية، حاجة غير طبيعي بالمرة وتغييب للإرادة التي شغلتها الأنظمة العربية بلقمة العيش، والكبت والقهر، بالإضافة إلى ذلك فإن ما حدث ويحدث، هو إسقاط للدستور وللأنظمة الجمهورية أيضا.

- أما الدكتور احمد عبد ا   رئيس مركز الجبـل للدراسـات الشبابية فيرى أن أي نظام يدعي أنه نظـام جمهـوري، ويقر مبدأ التوريث، هو نظام كاذب، ويتخذ موقفًـا غيـر شريف إزاء مواطنيه، وإزاء دستوره والأشرف له، إعلان النظام ملكيا رسميا لكي تتضح الصورة بـدون لـف ولا دوران.

محور آخر يراه الدكتور أحمد من الممكن أن ينتج عن توريث الحكم في النظام الجمهوري، ألا وهو سقوط الدول العربية خارج إطار الحضارة الحديثة، في وقت من المفترض فيه أن مهمة الأجيال العربية القادمة هي تحويل بلادها إلى دول حديثة ومتحضرة.

بالإضافة إلى ذلك يرى الدكتور أحمد عبد ا   أنه من الممكن أنه يكون النظام ملكيا، تنتقل فيه السلطة بالوراثة، في إطار ديمقراطي يجعل الملك يملك ولا يحكم، وتكون السلطة التنفيذية في يد رئيس الوزراء المنتخب مباشرة من الشعب، في انتخابات حقيقية غير مزورة، وتكون السلطة التشريعية في يد برلمان محترم ناتج عن انتخابات نزيهة. أو من ناحية أخرى، تكون النظم جمهورية لا توريث فيها

للأبناء، بل وأن تحدد مدة حكم رئيس الجمهورية دستوريا بما لا يزيد عن مدتين، وعلى أن ينتخب من بين عدة مرشحين بواسطة الشعب، لا أن يكون حاكما مدى الحياة، ويأتي من خلال استفتاء شكلي.

وإذا كان هذا هو رأي الساسة وأساتذة القانون فهل تختلف رؤية ذلك عند كاتب وروائي بحجم يوسف القعيد..؟

- لا يختلف ما طرحه القعيد عما طرحه سابقوه ففكرة توريث الحكم في الجمهوريات مرفوضة باعتبار أنها كانت جزءا من أنظمة مرضية بغيضة بالإضافة إلى ذلك يرى القعيد أن توريث الحكم في النظام الجمهوري يقتـل المبـادرة والخيال، ويصيب تطور الحياة بشكل قدري، ومن الممكن أن ينسحب كل ذلك ليؤثر على مؤسسات الدولة.

ويحال القعيد أسباب ذلك إلى تغييب الرأي العـام، وغيـاب المؤسسات السياسية

- على نفس الجانب يعلن المفكر الإسلامي الـدكتور محمـد سليم العوا رفضه لفكرة التوريث الجمهوري من أساسها؛ فهو يرى أنها خيانة لفكرة الثورة والصراع ضد المحتل، فالتحول إلى نظام الملكي الوراثي مخالف لعهد الاستقلال

الذي انقضت عليه الجمهوريات، ومرجعه –علـى حـد قوله- خلل في عقل الحكام، وعدم الشعور بالأمان؛ خشية افتضاح صنائعهم.

ويعود الدكتور "العوا" فيشير إلى أن التوريث كان هو الأصل في الأشياء؛ حيث كانت الدنيا يحكمها ملوك وأباطرة، يورثها الملوك لأولادهم ثم قامت الثورات، وقيل إن النظم الجمهورية التي ينتخب الشعب رئيسها هي تعبير عن حكم الشعب نفسه بنفسه، إلا أنه– والكلام مازال على لسان الدكتور "العوا"– تبين أن فكرة الجمهوريات الانتخابية في الدول العربية، فكرة خاطئة؛ حيث حملت كل الجمهوريات بذور فسادها، فجرى الانقضاض على جمهورية بعد أخرى، كل مدة زمنية، وعلى أشخاص من دعائم الحكم، وصفوا بأنهم دعائم الفساد؛ ولأن الرؤساء الحاكمين تعبوا من تكرار الأمر، وسئموه، فقد قرروا العودة لتأسيس ملكيات جديدة تحت اسم الجمهوريات العربية، فأمامنا على الأقل خمس جمهوريات تأهل أبناء رؤسائها لتولي الحكم بعدهم.

ولكن ما الأسباب التي ينطلق الدكتور "العوا" معلنًا رفضه لفكرة التوريث في النظام الجمهوري؟ وهنا يجيب الدكتور "العوا" من خلال ثلاثة محاور، الأول أنه مخالف مخالفة صريحة لدساتير تلك الجمهوريات إلى الدرجة التي تسقطها، وفي دولة مثل "سوريا" كان هناك اضطرار لتعديل نص الدستور لكي يسمح بتولي شخص عمره ٣٤ سنة، والثاني أن أحدا من رؤساء هذه الجمهوريات لم تكن لديه الشجاعة ليعلن خطأ الثورة، وبالتالي كان من الأفضل له أن ينصب نفسه ملكًا يورث الحكم لأبنائه.

الأمر الثالث الذي يسجله "العوا" في أسباب اعتراضه، أن الأولى بالحكم الملوك الذين عزلوا، فمعهم مواثيق وحجج من الدولة العثمانية أن لهم الحكم ولأولادهم من بعدهم، ولو قاموا برفع دعوى قضائية أمام المحاكم الدولية لحصلوا على أحقيتهم في الحكم وانتهى الأمر.

- المؤرخ المعروف الدكتور يونان لبيب رزق يرى أن النظام الجمهوري لا يقوم على توريث الحكم ولكن عبر الطريق الديمقراطي، ويتساءل هل النظم الجمهورية فـي الـدول العربية.. حقًا نظم جمهورية؟.. وهل يتنافس المرشـحون

للرئاسة على مقعد الرئيس؟. أم من يتولاها يظل رئيسـا مدى الحياة؟

ويواصل الدكتور يونان حديثه: من هنا تكون البداية، ولا يجب أن نندهش مما يحدث في الدول العربية؛ لأنها باختصار ملكيات في أطر جمهورية.

- المفكر الإسلامي الكبير طارق البشري يطرح رؤية جديدة مغايرة للرؤى السابقة، فهو يرى أن البلاد التي تعلو فيها النعرات الطائفية والقبلية، تبدو فكرة التوريث الحكم فيهـا من الأفكار المطروحـة؛ لأن المجتمـع مـازال يتكـون من وحدات قبلية وطائفية، كما أصبح لنظام التوريث أثره في التشـكيلات المؤسسـية الخاصـة بالوضـع القبلـي أو الطائفي، وضرب مثالاً على ذلك بتوريث الزعامـات الطائفية في لبنان، وتوريث القيادات القبلية في بلاد الجيرة العربية، وما دام لهذه التكوينات الطائفيـة دور مهـم، لا تزال تقوم به في المجتمع فلابـد وأن تتـأثر الممارسـة السياسية، والتطبيقات الدستورية؛ لأن الحكـم بصـرف النظـــــــــــــــــــــــــــــــر عن أن يكون ملكيا أو جمهوريا في هذه الـبلاد لا يـزال

يحمل آثارا من الأوضاع القبلية والطائفية، وهـذا الأمـر يبدو واضحا كأعراف ثابتة داخل هذه البلاد مـن حيـث التوازنات الطائفية، ونجده أيضا يحمل آثارا فيما يتعلـق بتوزيع المناصب الخاصة بالرئاسة والوزارة والـوزراء، وما يعكسه ذلك من تأثير على سلطة الحكم؛ ففي سـوريا ٧٠٪ من الشعب السوري "سنة" و ٣٠٪ تقريبا، أقليـات غير سنية؛ وهو ما يعني وجود أثر للطائفية في تشكيلات الدولة التي تتخذ شكلاً حديثًا، فالطائفيـة هـي العنصـر الأساسي هناك لتوريث الحكم.

- ويختتم المستشار طارق البشري حديثه قائلاً: بعد كل ذلـك لا تسألوا عن غياب القوى السياسية، والردة إلى العهـود الملكية، ولكن ابحثوا عن الأسباب الاجتماعية التـي أدت إلى هذه التنويعات الطائفية والقبلية ولكـن كيـف يـرى خبراء الاستراتيجية فكرة توريث الحكم في الجمهوريـات العربية؟؟
- الخبير الاستراتيجي اللواء صلاح سليم يرى أن المشـكلة لا تقتصر على الدول العربية فقط، لكنهـا مشـكلة دول العالم الثالث، التي انعدمت فيها الأحزاب السياسية القويـة

وسبل المشاركة؛ فهذه الأحزاب تفتقر إلى البناء التنظيمي والقدرة على التأثير في الرأي العام، وعلى إحداث التغيير السياسي المطلوب من أجل التحول إلى الديمقراطية؛ لذلك فإن توقع إجراء انتخابات مباشرة لرئيس الجمهورية في أغلب الدول العربية لا يزال احتمالاً مستبعدا في خلال من ٦-٨ سنوات قادمة، وبالتالي سيبقى انتخاب رئيس الجمهورية غير مباشر من خلال ترشيح حزب الأغلبية الذي يملك المقاعد البرلمانية بينما قد لا يكون صاحب الأغلبية بين الجماهير نتيجة تزوير إرادة الناخبين وفساد الحياة السياسية، وتكون العملية مدبرة من خلال حزب الأغلبية الشهير، والقيادة التي تدبر أموره.

- أما أمل محمود عضو المكتب السياسي للحزب الناصري فترى أنه من الممكن في النظم الملكية أن تتغير الحكومات أما في النظم الجمهورية فالحكومات أبدية، خاصة في الدول العربية؛ لأنها تولي من تشاء دون النظر لإرادة الشعب، وتشير إلى أن الإجراءات غير الديمقراطية وغير المبررة دائما ما تكون نتائجها سلبية في صورة

اضطرابات، خاصة وأنها تظهرنا أمام العـالم كشـعوب متخلفة.

- الدكتور صلاح صادق أستاذ القانون بأكاديميـة السـادات له رأي آخر فيقول: إن الدسـاتير فـي الأمـة العربيـة لا تُحتَرم؛ فالدستور يتغير في نصف ساعة ليناسب ظرفًا معينًا، لقد أصبحت دساتيرنا العربية مثل ورق الكلينيكس نمسح به معوقات ما تريد السلطة أن تفعله وهـذه بدايـة المأساة التي ستفرز مرحلة من الصراعات، والتي بـدأت داخل الأسرة الواحدة كأنه ميراث يكشف مـدى ورقيـة كل المؤسسات، ويصبح الحديث عن الديمقراطية وتبـادل السلطة كذبا في كذب، أما ما يخـص موضـوع انتقـال السلطة فانه يقتـرح وضـع تيجـان جمهوريـة للـنظم الجمهورية التي تورث الحكم.
- خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع اكتفى بقولـه إننـا أصدرنا بيانًا ولا تعليق بعد ذلك.
- ويقول حسين عبد الرازق الأمين المساعد لحزب التجمـع: لكي نفهم ماذا جرى ويجري في سوريا علينا أن نتـذكر أن الدستور السوري ينص على قيادة حزب البعث العربي

للدولة، ويترتب على هذا الـنص كثيـر مـن الوقـائع الدستورية والسياسية والقانونية.

- ويحدد أحمد عبيد مسئول الإعلام في اتحـاد المحـامين العرب عدة نقاط منها أن المؤسسـات السـورية أثبتـت قدرتها على التعامل مع الحدث بالضبط والتنظـيم وهـذا يعني التنسيق بين مفاصل نظام الحكم وعدم وجود تنـافر أو صراع. كذلك كانت الهبة الشعبية لوداع البطل تعبيرا عن أي حافظ الأسد قدم شعارات تلتزم بمصالح الشـعب وحافظ عليها وعمل على تحقيقها، من هنا كـان الحـزن السوري والعربي؛ لأن رحيل الأسد جاء في وقت دقيق.. احتلال الجولان، وانسحاب إسرائيلي من الجنوب اللبناني موقف فلسطيني مترددٍ على المستوى الرسمي، ثم رحيـل مفاجئ لرجل تمسك بالصمود ضد المحاولات الصهيونية الأمريكية لتسوية غير عادلة؛ لذلك كان ما حدث من نقل السلطة خوفًا من فكرة الاحتمالات الداخلية.
- أحمد طه عضو مجلس الشعب يـرى أن نقـل السـلطة الجمهورية بالميراث انتكاسة وعودة إلى القـيم البدويـة القديمة وهذا شيء خطير لكنه سيتم برضاء عـالمي؛ لأن

قضية العالم الآن هي قضية السلام ولـيس الديمقراطيـة - على الأقل بالنسبة لشعوبنا- وهـذا سيسـبب انهـزام العرب حضاريا بعد هزيمتهم السياسية والعسكرية، فالنظم الديكتاتورية تفرز نظما عشـائرية، والتكـوين النفسـي للشعوب يقبل هذا تحت ظل القهر لسنوات طويلة وغسيل المخ الإعلامي، والشعارات التي يراها في كل مكان.

- عبد الحليم رمضان المحامي يقول ساخرا: على الـدول العربية أن تكون واضحة والنظم صريحة؛ لـذلك يجـب إلغاء ما يسمى بالدستور وتحول نظام الحكم إلـى ملكيـة وراثية مستديمة يتوارثها الأكبر فالأصغر دون تفريق بين ذكر وأنثى، واعتبار الأحكام العرفية والطـوارئ نظامـا مستديما، وإلغاء الأحزاب السياسية وعدم التحدث أو كتابة الديمقراطية مرة أخرى ويجرم من يفعل ذلك.
- ويرى الكاتـب الصـحفي سـلامة أحمـد سـلامة أن الجمهوريات ليس بها توريث الحكم، ولابد أن تتم عمليـة انتقال السلطة بالطرق الدستورية البرلمانية التي يعبر فيها الشعب عن رأيه، وذلك عن طريق صناديق الاقتراع.

ويضيف أنه في النظم الجمهورية والقديمة التي نعرفها والتي لا نعرفها لا تتم بالخلافة، وإذا تم ذلك في سوريا وهي تجربة لا مثيل لها ولا نرجو تكرارها، وهي سابقة لا يعتد بها وحدثت لظروف خاصة بسوريا ونحن نعلمها جميعا، ولكن لا أظن أنه يمكن تكرارها مرة أخرى.

- ويقول محمود أمين العالِم الكاتب والمفكـر إن تـورث الحكم ليس في الأنظمة الجمهورية، لكنه فـي الأنظمـة الجمهورية السلطوية ويحدد أقرب الناس إليه، وليكن ابنه أو أخاه، ويمارس الحاكم السلطوي سلطويته حتـى بعـد موته، بتوريث ابنه أو أخيه أو قائد الجيش؛ وبالتالي هـي امتداد منطقي للحكم السلطوي وعلى هذا الأساس يواصل بنيته بتكريس نظام حكمه، ولكي يضمن هـذا التكـريس يصدر التشريعات الدستورية والقوانين؛ وبالتالي يخضـع التنظيم التشريعي لمصـلحة الفـرد. وبالتـالي القـانون والتشريع يختلف في الدول السلطوية بمعنـى أنهـا دول قانونية نابعة من اللاقانونية.

ويخلص محمود أمين العالِم إلى أن ما يحدث على هذا النحو في دول سلطوية ناتج عن تخلف اجتماعي واقتصادي

وسياسي؛ مما يؤدي إلى قهر الناس، وموافقتهم على استمرار شكل الحكم كما هو لكي يضمن الناس الاستقرار(٣١).

رد الفعل:

رغم الاستكانة والصمت داخل الشارع السياسي مع غياب ما يسمى بالرأي العام إلا أن توريث الحكم في مصر من المؤكد أنه سيصاحبه رد فعل سواء داخلي أو خارجي، وسواء كان إيجابيا أو سلبيا لا نملك إلا أن نقول إن رد الفعل هذا كفيل بمباركة هذه العملية أو إعدامها وقت ميلادها، ورد الفعل الخارجي يختلف من دولة إلى أخرى؛ فأمريكا مثلاً هل سترحب بالوريث أم لا؟ وهل ستضمن أن يكون جمال مبارك امتدادا لأبيه في حكم دولة تعتبر الثانية في تدعيم أمن الولايات المتحدة في المنطقة بعد إسرائيل؟ وينبغي الإشارة إلى أن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر يدعم الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط وينفذ قانون الأمن المتبادل الأمريكي الذي نص صراحة في الفقرة الثانية من الفصل ٥١١ على أنه لا يجوز منح أية مساعدة اقتصادية لأية دولة إذا كانت هذه الدولة لا تدعم أمن الولايات المتحدة، ومن ذلك تتضح الأهمية السياسية لمصر بالنسبة لأمريكا

من خلال حجم المساعدات التي تتلقاها منذ منتصف السبعينات، والذي جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد إسرائيل في هذا الصدد؛ وقد ترتب على برنامج المساعدات الأمريكية لمصر أن أصبحت أمريكا في مقدمة الدول الدائنة لمصر مما يعد عبئًا اقتصاديا على مصر فضلاً عن تأثير هذه المساعدات السلبي على قدرة مصر على تطويع قطاع الزراعة؛ فالاعتماد المستمر على المساعدات أدى إلى تراخي الجهود اللازمة للتوسع في زراعة المواد الغذائية سعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فضلاً عن رفض هيئة المعونة الأمريكية المساهمة في مشروعات استصلاح الأراضي والتوسع الأفقي بشكل عام، كما أدت هذه المساعدات إلى إضعاف قدرة مصر على منافسة العديد من المنتجات المستورة، وساعد ذلك على تدوير أموال المساعدات حيث تفوق الواردات من أمريكا قيمة المساعدات، وهو ما عبر عنه الرئيس مبارك صراحة بأن المساعدات الأمريكية لمصر يتم إنفاقها بإشراف أمريكي، وأن الجانب الأكبر من هذه المعونات يعود إلى أمريكا من خلال الواردات والشركات التي تقوم بتنفيذ الاستعانة بالخبراء الأمريكيين الذين

يتقاضون مرتبات مرتفعة ويحصلون على مزايا عديدة إلى جانب العدد الضخم من الأمريكيين الذين يديرون برنامج المساعدات الأمريكية صورت بعض التحليلات موقف مصر في أزمة الخليج باعتباره يدل على عمق الاعتماد المصري على أمريكا؛ فقد قامت واشنطن بمكافأة مصر على مشاركتها معها في توجيه ضربة عسكرية للعراق بإسقاط ديون مصر العسكرية البالغة ٧,١ مليار دولار(٣٢).

البعض يؤكد أن أمريكا وإسرائيل والغرب عموما سيباركون تنصيب جمال مبارك ملكًا للجمهورية خصوصا أن كل الشواهد تؤكد أنه لن يختلف كثيرا عن أبيه، ومما يؤكد ذلك أن بعض الذين فكروا أن يرشحوا أنفسهم لرئاسة الجمهورية في مصر ذهبوا إلى مكاتب الإذاعات الأجنبية في مصر واشتكوا إليهم تجاهل النظام واتهامهم بالجنون فما كان من هذه الإذاعات الموجهة إلا أن رفضت أن تذيع عنهم شيئًا، لدرجة أن رئيس أحد هذه المكاتب أخبر واحدا منهم أنه جاء إليه أمر من رئيس الإذاعة أن يتجاهل هذا الموضوع.

ولا ريب أن أمريكا وإسرائيل سوف يكون لهما تأثير كبير في بقاء أي نظام أو ذهابه ما لم يكن لهذا النظام أرضية جماهيرية واختيار شعبي، ولقد سِئِلَ أبو غزالة هل من الممكن أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم بشار الأسد أو تغييره فأجاب ربما يكون هذا احتمالاً واردا لكن ليس بهذه الصورة، وعموما رد الفعل الأمريكي تجاه انتقال السلطة لبشار اتسم بارتياح كبير.

وأيضا عندما سِئِلَ هل من الممكن أن تقوم إسرائيل بأي نشاط معادٍ في سوريا أجاب من المهم أن نعترف بأن نشاط المخابرات الإسرائيلية يزداد في مثل هذه الظروف(٣٣). وما يؤكد هذا الكلام أن موقع مصر ودورها أكبر من أن يتْرك للظروف.

رد الفعل الداخلي

وبعيدا عن رد الفعل الخارجي الذي من المؤكد أنه له تأثير كبير نأتي إلى رد الفعل الداخلي الذي يتوقع الجميع أنه لن يظهر على السطح بالمرة وهم مخطئون في ذلك؛ فالشعب المصري من الشعوب التي تخطئ معها كل التوقعات ولا يمكن التنبؤ له بثورة أو نكسة إنه كالزلزال

مهما أحضرت له من أجهزة للتنبؤ به لن تعرفه إلا مع بدايته، ولكن هل هناك أحزاب في مصر الآن قادرة بشعبيتها على أن تنظم حتى مسيرات ترفض فيها توريث الحكم؟! وهل رجل الشارع العادي يستطيع أن يخرج في الشارع ليطالب بأن تظل مصر جمهورية لا ملكية؟! والتيار الإسلامي والذي تمثله الإخوان المسلمون باعتبارها أكبر جماعة منظمة في مصر ويمثلها سبعة عشر عضوا في البرلمان هل سيستطيع الخروج للمطالبة بأن يتم اختيار الرئيس بواسطة الشعب لا بواسطة النظام وخصوصا أن الإخوان المسلمين يتبعون الآن سياسة التربية ويأخذون في اعتبارهم أن تأجيل الصدام مع السلطة سيكون مفيدا لهم، وبتجميع هذه اللقطة مع اللقطات الأخرى نستطيع أن نقرر أنه لن يكون هناك رد فعل داخلي إلا إذا رحم ربي وسقطت توقعاتنا.

الجيش

ويرى البعض أن قادة الجيش السابقين ينافسون أيضا على كرسي الحكم..

هل موقع مصر في خط المواجهة مع إسرائيل يجعلها تحتاج إلى قائد عسكري أم أن ما حدث منذ ثورة يوليو من تولي العسكريين حكم مصر مجرد صدفة؟! وهل من الضروري أن يكون القادة العسكريون هم الأكثر سيطرة وقوة في الحرب والسلم؟ وهل وجود المدفع في اليد اليمنى للرئيس سوف يؤدي إلى مزيد من الديمقراطية؟!

من المحزن أن هناك ٥٥ دولة في العالم تحكمها نظم عسكرية وصل قادتها إلى الحكم بانقلاب عسكري جعلها تؤمن بفعالية الانقلابات العسكرية، وفي نفس الوقت دفعها إلى الخوف من تربص الآخرين بها واستخدامهم لنفس الأسلوب الانقلابي ضدهم؛ وهذا الوضع جعل هذه الحكومات قاسية تستخدم العنف والبطش وتعمل على إبادة كل ما من شأنه أن يحدث أي تغيير في النظام القائم بما في ذلك من إلغاء الدساتير أو إعادة تفصيلها، ورغم ذلك فقد تكررت الانقلابات في العديد من هذه الدول، وتبين لهؤلاء الحكام العسكريين أن من أضمن سبل بقائهم الاعتماد على الجيش

بتسليحه بأحدث الأسلحة، وضمان ولائه بتركيز الاعتمادات المالية له، والموافقة على شراء ما يطلبه من معدات (٣٤).

ويرى البعض أن قادة الجيش السابقين ينافسون أيضا على كرسي الحكم وذلك فقط إذا حدث انتخابات ديمقراطية في حياد من الجيش؛ فبعض القادة السابقين أحبهم الشعب وليس عندهم أي مانع أن يكون أحدهم هو الرئيس القادم، وهذا الكلام ينطبق أيضا على التيار الإسلامي الذي يحمل كثير من الود لبعض قادة حرب أكتوبر ومع موافقة البعض على ترشيح العسكريين أنفسهم إلا أنهم في نفس الوقت يرفضون لعبة الكراسي الموسيقية ومن يجلس أولاً يصبح رئيسا؛ لأن هذه النظم تستخدم كافة الوسائل للإبقاء على سيطرتها أو استمرارها وإحكام قبضتها وزيادة كل ذلك بذكاء لا يخفى على أي لبيب وطالما استمر هذا الحال فلن تسلم هذه النظم من حركات الإرهاب والاغتيالات وهي كلما قضت على إحداها نمت غيرها.

قوانين الحياة قائمة على التطور والتغيير ومن يرفضها يدع إلى الموات؛ فالتمسك ببقاء الأوضاع السياسية على ما هي عليه من سيطرة فردية مستمرة يؤدي بطبيعة

الأمور إلى مقاومتها، ومجابهة هذه المقاومة تدفع إلى درجات من العنف المتبادل؛ والحل هو إتاحة فرصة للتغيير بالديمقراطية لأكبر عدد من أفراد الدولة ورغم ما يذكره البعض من عيوب الديمقراطية نوافقهم على العديد منها؛ لأنها مازالت هي الأسلوب الوحيد المتاح حاليا ويسمح بالتغيير السلمي. إن إفساح المجال لأكبر عدد من المواطنين لإثبات قدراتهم لا يأتي إلا بإعطائهم الفرصة ولمدة محدودة لتولي الأمور حتى يتضح من الأجدر؛ فينمو التنافس الإيجابي، ويكون هنالك مقياس عادل هو الكفاءة والتميز، ونحن لا نعني بهذا أن الديمقراطية بهذا المفهوم للتغيير ستمنع في حد ذاتها الإرهاب وسيتضاءل بشكل لا يصبح ظاهرة معوقة للتقدم البشري، وهذا المناخ كما نعلم جميعا مناخ اقتصادي واجتماعي وثقافي ولكنه يخضع أولاً لعوامل سياسية فهي التي تقرر المناخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيره، والديمقراطية بمفهومها هذا تساعد كذلك على خلق فرص حقيقية لتبين جوهر المشكلات وأيضا الإمكانات الواقعية المتاحة لتحسين الأوضاع ورفع مستوى الأفراد أما تحسين الأوضاع بدون ديمقراطية حقيقية فهو

مغامرة صعبة تكاد تستحيل على الأمد الطويل، إننا نوشك أن ندخل عصرا جديدا ستتم فيه أعمق التغيرات وأسرعها ويجب أن نواكبها سلميا؛ فالعالم في القرن القادم بكل شعوبه ودوله لن يتقبل الشاذ وسيضطره إلى التنحي والزوال وأخوك البطل هو من لا يجبر اضطرارا إلى ما سوف تفرضه عليه طبيعة الأمور(٣٥).

وتولي العسكريين من عدمه لا يقلق الدول الإمبريالية، ما يقلقها هو مصلحتها؛ فإن كانت مصلحتها مع العسكر غضت الطرف، وإن كانت غير ذلك صرخت من أجل حقوق الإنسان واستخدمت الجات وصندوق النقد والبنك الدولي والتدخل العسكري إذا لزم الأمر؛ لذلك نتمنى أن تظل المؤسسة العسكرية مستقلة محايدة للأمة كلها وتحمي وتحترم خيارها الشرعي وهذا ليس من قبيل الأمنيات التي لا تستند إلى واقع فجيشنا والحمد لم يبتلَ بقيادات تربت في أحضان الجيش الفرنسي كبعض جنرالات الجيش الجزائري، وجيشنا ليس له أي تاريخ في ضرب الشعب بل على العكس فقد استقرت قيمه ومبادئه وأهدافه على محاربة إسرائيل

ومعاداتها ومازالت هذه الروح سائدة فيه رغم كل التراجعات التي فرضتها اتفاقية كامب ديفيد.. (٣٦)

وتلك الآراء التي تعتبر تدخل الجيش أو نزوله إلى الشارع أمرا مستعبدا تستند إلى أحداث كثيرة منها ما حدث في انتفاضة الخبز والتي أطلق عليها السادات (انتفاضة الحرامية) وظل مصرا على أن ينعتها بهذه الصفة رغم أن البعض حاول أن يبين له أنها كانت انتفاضة خبز بالفعل وليست انتفاضة حرامية وقد ساهم اليساريون والشيوعيون بغير شك في إشعال لهيب تلك الانتفاضة حتى امتدت وزحفت كالنار في مدن عديدة وليس في أحياء القاهرة فقط وكان السادات وقتها في أسوان، ولاحظ أن الانتفاضة قد تعاظمت واتسعت دائرة خطرها وأصبحت الأمور تنذر بأوخم العواقب ووصلت الحكاية إلى أن بعض الوزراء تركوا بيوتهم هاربين منها بعد أن أصيبوا بالفزع وقتها كان ممدوح سالم هو رئيس الوزراء، وكان اللواء سيد فهمـي وزيـر الداخلية، وكان مبارك نائبا للرئيس وقد اتصـل السـادات برئيس الوزراء وطلب منه تدخل القوات المسلحة لإخمـاد الفتنة غير أن الفريق الجمسي وزير الدفاع رفـض طلـب

رئيس الوزراء وأصر أن يوقع له رئيس الوزراء على أمر كتابي بتدخل الجيش ورفـض رئـيس الـوزراء التوقيـع على مثل هذا الطلب، كما رفض النائـب مبـارك أيضـا أن يتحمل مسئولية نزول الجيش إلـى الشـارع، وحـاول السادات أن يركب الطائرة هو وزوجته إلى القاهرة ولكـن ذلك كان مستحيلاً؛ وهنا ظهر دور النبوي إسماعيل الـذي كان مديرا لمكتب ممدوح سالم فقد اتصل بالسادات وأوضح له أن الموقف خطير وأنه لابد من تدخل الجيش وبالفعـل استطاع النبوي إسماعيل بتصرفه أن ينقذ البلاد من كارثـة وقد صدر قرار بتعينه وزيرا للداخلية فيما بعد مكافأة لـه على شجاعته وحسن تصرفه، وصدرت الأوامر أن يظهر الجيش في الميادين فقـط كمظهـر للتهـويش فقـط دون الاحتكاك بأي حال بجماهير الشعب(٣٧).

والسؤال هنا هل إذا تولى الجيش الحكم سيؤثر ذلك إيجابيـا أم سلبيا بعلاقات مصر الخارجية وخصوصا علاقة مصـر وأمريكا ولأهمية هذه العلاقة فقد رصدها بشير عبد الفتاح الباحث بمركز بحوث ودراسات الـدول الناميـة بجامعـة القاهرة عبر مراحل تطورها المختلفة وذلك فـي دراسـة

بعنوان مستقبل العلاقات الأمريكية المصرية. يسـتعرض الباحث تاريخ هذه العلاقة بدءا من ثـورة يوليـو ١٩٥٢ فرغم أنها لم تكن موالية للغرب إلا أن واشنطن لم تعادِ هذه الثورة إلى أن تحول الضباط إلى روسيا عام ١٩٥٥ طلبـا للسلاح والدعم العسكري وارتفعت حدة هذا التوتر بعد قيادة مصر والهند ويوغوسلافيا دول العالم الثالث فـي مـؤتمر باندونج لتأسيس حركة عدم الانحياز بعيدا عن الأحـلاف الغربية أو الشرقية ويمكننا القول إن علاقة مصر بأمريكـا قد استمرت في التوتر إبان حكم الرئيس جمال عبد الناصر وزادت حدته حتى بلغ ذروته عام ١٩٦٧ عنـدما قطعـت القاهرة علاقاتهـا الدبلوماسـية مـع واشـنطن لاتهامهـا بمساعدتها المباشرة لإسرائيل في حـرب يونيـو ١٩٦٧.

إلا أن أمريكا بدأت تستعيد علاقتها مرة أخرى بعـد وفـاة عبد الناصر، ومن المؤشرات الهامة لدعم هذه العلاقة كان طرد الخبراء الروس في يوليو ١٩٧٢ في خطوة اعتبرت مغازلة صريحة من القاهرة لواشنطن في مـؤتمر السـلام بجنيف، ويمكن أن تكون المعونة الاقتصـادية الأمريكيـة لمصر تعبيرا عن متانة هذه العلاقة، ثـم ارتفـع مؤشـر

العلاقة بين الدولتين بصورة واضحة واتخـذت خطـوات متسارعة خاصة بعد رحلة الرئيس السادات إلـى القـدس في نوفمبر عام ١٩٧٧ والتي أعقبتها مفاوضـات السـلام في كامب ديفيد، وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٩، ويلاحظ هنا تنشيط الاسـتثمارات الأمريكيـة في مصر فيما يوصف بأنه المكافأة للقـاهرة علـى هـذه المعاهدة؛ ففي إطار مثلث العلاقة الجديـدة بـين القـاهرة واشنطن وتل أبيب قفزت المساعدات الأمريكيـة لمصـر إلى ٢٥٨ مليون دولار، وظهر البعد العسكري لأول مـرة لتتضمن المساعدات الأمريكيـة قرضـا عسـكريا قـدره ١,٢ مليار دولار ليصل إجمالي المسـاعدات الأمريكيـة لمصر إلى ٢,١ مليار دولار، قسمت بـين ٨١٥ مليـون دولار كمسـاعدات اقتصـادية، و ١,٢ مليـار دولار كمساعدات عسكرية. (٣٨) ولذلك لا نسـتطيع أن نقـول إن رد الفعل الخارجي سيكون إيجابيا أو سلبيا؛ فكل ذلـك يتوقف على الشخص الذي سيصبح رئيسا للجمهورية سواء كان من الجيش أم لا فليس بالضرورة أن يكـون الرجـل العسكري ميالاً للحرب، أو يكون سببا للضرر بالمصـالح

الأمريكية والغربية أو العكس فمبـارك، وعبـد الناصـر، والسادات كانوا جميعا عسـكريين ومـع ذلـك اختلفـت سياساتهم، وصدام حسين لم يكن عسكريا وخـاض عـدة حروب، والقذافي كان عسكريا ولم يخض حربا واحدة.

الإخوان المسلمون
وكرسي الحكم

الجميع يعلم أن الإخوان المسلمين في فترة بيات تكتيكي.....

الإخوان المسلمون هم جزء لا يستهان به داخل المجتمع المصري، وكون هذا الجزء بعيدا عن الأضواء ليس معنى ذلك أنه غير موجود بل إن هذا قد يعطيه فرصة أكبر للنمو والانتشار دون مضايقة، فلو أحضرنا الأضواء الكاشفة واستعنا بالمصابيح الساطعة وسلطناها على كباريهات شارع الهرم دون غيرها سيكون الساذج هو من يتصور أن الهرم نفسه غير موجود لمجرد أن الأضواء لم تسلط عليه، كذلك الحال بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين وكباريه الشارع السياسي، ولسنا الآن بصدد ذكر تاريخ الإخوان المسلمين وماله وما عليه، ولكن لكي نكون أمناء مع أنفسنا يجب أن نذكر أن جماعة الإخوان المسلمين تنتشر انتشارا لا بأس به داخل المجتمع المصري، والدليل على ذلك هم سبعة عشر عضوا للإخوان المسلمين في فترة بيات تكتيكي ولم يكن هدفهم دخول الانتخابات فقد فقدوا الثقة فيها، ومن تقدم للترشيح منهم كانوا مجرد عينة، عينة نجح منها سبعة عشر عضوا، أي ٨٠٪ من مرشحيهم أي أكثر من الممثلين

لأحزاب المعارضة جميعا وأكثرهم جاء نجاحهم في المرحلة الأولى، وعندما وجدت الحكومة أنها في مأزق كانت المهزلة في المرحلة الثانية والثالثة، ومنعت الشرطة الناخبين بالقوة من الدخول إلى لجان الانتخاب، وبالطبع كان ذلك مادة شهية أمام أجهزة الإعلام الأجنبية، ونتساءل ماذا لو كشفت جماعة الإخوان المسلمين عن كل أوراقها ودخلت الانتخابات بمرشحين في أغلب الدوائر وكان هناك جو نصف ديمقراطي، من المؤكد أنه سيكون لها نصيب كبير في مجلس الشعب المصري الذي يرشح ويختار رئيس الجمهورية، والطريف أن جماعة الإخوان المحظورة حصلت على ١٧ مقعدا داخل البرلمان وهي أكثر من مقاعد الأحزاب المعارضة جميعا، ولا ينحصر نشاط الجماعة في الترشيح للبرلمان ولكن حضورها القوي داخل النقابات دفع الحكومة إلى فرض الحراسة على النقابات كما للجماعة حضور قوي داخل الجامعات المصرية، كل ذلك يعطي للجماعة ثقلاً كبيرا وتأثيرا أكبر في الرأي العام.

ولأن الإخوان المسلمين هي أكبر جماعة منظمة للإسلاميين في مصر ولا يجد أي إسلامي من جماعة أخرى

غضاضة في الانضمام تحت لوائهم في الانتخابات؛ لذلك جاء سؤالنا الافتراضي.

ماذا لو حكم الإخوان مصر بعد مبارك؟

وهل الإخوان المسلمون يسعون للحكم بالفعل أم أنهم كما يقول البعض يؤجلون ذلك حتى يكون مطلبا أساسيا لمجتمع مسلم بكامله؟ ورغم أن الجماعة تم تأسيسها منذ ما يقرب
من سبعين عاما إلا أنهم ما زالوا في مرحلة التربية.

ومع ترك كل ما يقال جانبا خصوصا إذا كان له أهداف غير مباشرة والقصد منها سياسي، ومع النظر في أبجديات فكر الإخوان المسلمين ونظرتهم إلى الحكم وكيفية وصولهم إليه نجد ما يأتي أولاً:

يرى الأستاذ البنا أن الحكم جزء من تنفيذ مشروع النهضة، فيقول:

ويتساءل فريق آخر من الناس: هل في منهاج الإخوان المسلمين أن يكونوا حكومة وأن يطالبوا بالحكم؟ وما وسيلتهم

إلى ذلك؟ ولا أدع هؤلاء المتسائلين أيضا في حيرة ولا نبخل عليهم بالجواب..

هذا الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنًا من أركانه، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد، وقديما قال الخليفة الثالث ﵁:

(إن ا ليزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن) وقد جعل النبي ﷺ الحكم عروة الإسلام، والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ كما هو تشريع وتعليم كما هو قانون وقضاء.

وعن طبيعة الحكم الذي يدعو إليه يبنيه بوضوح الأستاذ البنا بقوله:

نحن لا نعترف بأي نظام لا يرتكز على أساس الإسلام ولا يستمد منه، وسنعمل على إحياء الحكم الإسلامي بكل مظاهره وتكوين الحكومة الإسلامية على أساسه، ويشدد على ضرورة تحكيم الشريعة فيقول:

إن قعود المصلحين الإسلاميين عن المطالبة بالحكم جريمة إسلامية لا يكفرها إلا النهوض واستخلاص قوة التنفيذ من أيدي الذين لا يدينون بأحكام الإسلام الحنيف، فالإخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لأنفسهم فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل العبء وأداء هذه الأمانة والحكم بمنهاج إسلامي قرآني فهم جنوده وأنصاره وأعوانه وإن لم يجدوا فالحكم من منهاجهم وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة لا تنفذ أوامر ا .

ثم يحدد الإخوان الغاية الحقيقية من الدعوة وفقًا لفكر الأستاذ البنا فيقولون:

يعتبر الإخوان المسلمون أنفسهم دعاة إلى ا تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، ويستهدفون من خلال دعوتهم تطبيق شرع ا كما أمر وذلك من خلال الوسائل السلمية المتاحة وغير المؤسسات الدستورية القائمة، ولا يسعى الإخوان إلى الحكم طلبا وأملاً فيه كما يفعل الكثير من الناس هذه الأيام ولكن إذا جاءهم عن طريق صناديق الاقتراع الحرب النزيهة فإنهم لا يرفضونه من منطلق أنهم أصحاب

برنامج إصلاحي ذي مرجعية إسلامية وتحديدا للوسيلة الخاصة بتحقيق هذه الغاية يقول الأستاذ البنا:

أما وسائلنا العامة.. ثم النضال الدستوري حتى يرتفع صوت هذه الدعوة في الأندية الرسمية وتناصرها وتنحاز إليها القوة التنفيذية وعلى هذا الأساس سيتقدم مرشحو الإخوان المسلمين حين يجيء الوقت المناسب إلى الأمة ليمثلوها في الهيئات النيابية ونحن واثقون بعون ا من النجاح ما دمنا نبتغي بذلك وجه ا ﴿**وَلَيَنصرَن ا ُ مَن يَنصره إِن ا َ لَقَوِي عَزِيز**﴾.

ثم يوضح الأستاذ البنا أهمية التربية الصحيحة للتوصل إلى غاية الإخوان في تطبيق شرع ا فيقول:

الإخوان أعقل من أن يتقدموا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على هذا الحال فلابد من فترة تنتشر فيها مبادئ الإخوان وتسود ويتعلم الشعب كيف يؤثر المصلحة العامة على الخاصة (٣٩). ولم يكن الإمام حسن البنا يتوقع أن الفترة التي يرصدها لتنتشر فيها مبادئه سوف تزيد على السبعين عاما.

ويحدد الأستاذ البنا مفهوم السياسة الداخلية فيقول:

دعوني أيها الإخوة أسترسل معكم في تقرير هذا المعنى فأقول إن كان يراد بالسياسة معناها الداخلي من حيث أمر الحكومة وبيان مهماتها وتفصيل حقوقها وواجباتها ومراقبة الحاكمين والإشراف عليهم ليطاعوا إذا أحسنوا وينقدوا إذا أساءوا فالإسلام قد عِنِي بهذه الناحية ووضع لها قواعد وأصول، وفصل حقوق الحكم والمحكوم وبين مواقف الظالم والمظلوم، ووضع لكل حدا لا يعدوه ولا يتجاوزه فالدساتير والقوانين المدنية والجنائية بفروعها المختلفة عرض لها الإسلام ووضع نفسه منها بالموضع الذي يجعله أول مصادرها وأقدس منابعها وهو حين فعل هذا إنما وضع الأصول الكلية والقواعد العامة والمقاصد الجامعة وفرض على الناس تحقيقها وترك لهم الجزئيات والتفاصيل يطبقونها بحسب ظروفهم وعصروهم ويجتهدون في ذلك ما وسعهم المصلحة وواتاهم الاجتهاد؛ ولهذا كانت تعاليم القرآن لا تنفك عن سطوة السلطان، ولهذا كانت السياسة الحكومية جزءا من الدين وكان من واجبات المسلم أن يعني بعلاج الناحية الحكومية كما يعني بالناحية الروحية، وذلك موقف الإسلام من السياسات الداخلية.(٤٠).

وإذا حاولنا النظر في رد فعل الشعب حيال الحكم الإسلامي. يجب أن نعرف ما قاله الأستاذ البنا من أنه لا وصول للحكم إلا بالمشاركة في الحياة النيابية والصعود من خلالها أي من خلال اختيار شعبي وهذا معناه أن الشعب هو الذي سيختار حكم الإسلام؛ وبالتالي لن يكون هناك رد فعل سلبي من الشعب تجاه نظام هو الذي اختاره ولم يفْرض عليه

أما السياسة الخارجية التي ستحدد رد الفعل الخارجي

يرى الإخوان اتساقًا مع فكر الأستاذ البنا أن:

العلاقات الدولية تحظى بأهمية كبيرة في عالمنا المعاصر؛ إذ لم يعد ممكنًا لأي شعب أن يعيش بمعزل عمن حوله في عصر أصبح فيه الاعتماد المتبادل بين الدول ضرورة حيوية ومدخلاً مؤثرا في العلاقات الدولية في مختلف جوانبها الثقافية والاقتصادية والسياسية والعلمية، والجماعة ترى أن على الدول العربية والإسلامية أن تبذل المزيد من الجهد في تطوير صيغ التنسيق والتعاون الصادق من خلال توثيق الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية

والاجتماعية دفعا في الاستقرار والتنمية وحماية المصالح المشتركة والمشروعة، وتلبية طموحات وآمال شعوبها العربية والإسلامية مستفيدة من التجارب الناجحة التي شهدتها مناطق إقليمية متعددة من العالم.

والطليعة النهضوية تتطلع أيضا إلى عالم يسوده التعاون بين الأمم كمرتكز أساسي للمحبة والسلام فإنه يدعو إلى مجتمع دولي متسامح تتجسد فيه معاني الأخوة الإنسانية، وتسود فيه روح التكافل والتعاون والتراحم شعوبه وأممه وتقوم العلاقات بين دوله على العدل، وتكافؤ الفرص، واحترام التمايزات الحضارية والثقافية، والوفاء بالعقود والعهود الدولية.

ولتحديد مفهوم هذه السياسة وفقًا للأستاذ البنا يقول:

فإن أريد بالسياسة معناها الخارجي وهو المحافظة على استقلال الأمة وحريتها وإشعارها كرامتها وعزتها، والسير بها إلى الأهداف المجيدة التي تمثل بها مكانتها بين الأمم ومنزلتها الكريمة في الشعوب والدول، وتخليصها من استبداد غيرها بها و تدخله في شئونها مع تحديد الصلة

بينها وبين سواها تحديدا يفصل حقوقها جميعا ويوجه الدول كلها إلى السلام وقد عني بذلك كل العناية وأفتى فيه بوضوح وجلاء وألزم المسلمين أن يأخذوا بهذه الأحكام في السلم والحرب على السواء ومن قصر في ذلك وأهمله فقد جهل الإسلام أو أخرج عليه.

ويستطرد الأستاذ البنا قائلاً:

قرر الإسلام سيادة الأمة الإسلامية وأستاذيتها للأمم في آيات كثيرة من القرآن منها قوله تعالى ﴿**كُنْتُم خَيرَ أُمةٍ أُخْرِجَتْ لِلناس تَأمرونَ بِالْمَعروفِ وَتَنْهَونَ عَنِ الْمنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِا ـِ**﴾ وقوله تعالى ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُم أُمةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى الناسِ**﴾ وقوله تعالى ﴿**..وَ ـِ الْعِزةُ وَلِرَسولِهِ وَلِلْمؤْمِنِينَ وَلَكِن الْمنَافِقِينَ لاَ يَعلَمونَ**﴾.

قوله تعالى: ﴿**يَا أَيهَا الذِينَ آمَنُوا لاَ تَتخِذُوا بِطَانَةً من دونِكُم لاَ يَأْلُونَكُم خَبَالاً وَدوا مَا عَنِتم قَد بَدَتِ الْبَغْضَاء مِن أَفْوَاهِهِم وَمَا تُخْفِي صدورهم أَكْبَر قَد بَينا لَكُم الآَيَاتِ إِن كُنْتُم تَعقِلُونَ ۞ هَا أَنْتُم أُولاءِ تُحِبونَهم وَلاَ يحِبونَكُم..**﴾. وأشار إلى مضار الاستعمار وسوء أثره في الشعوب فقال تبارك

وتعالى: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾.

وهذه السياسة العامة التي يرسمها الإمام البنا وجماعته قد يتبعها ردود فعل خارجية تختلف باختلاف الدول؛ فمن المؤكد أن ذلك سيؤدي إلى القرب أكثر من السودان وإيران والاتجاه نحو الدول الإسلامية في التجارة الخارجية. وأيضا سيجعل أمريكا وإسرائيل في تحفز مستمر لإجهاض هذه الحركة إما بالقوة أو الاختراق وأخيرا بالاحتواء ولكن هناك من يشير إلى أنه قد يتم التعاون مع أمريكا عكس ما يراه البعض، ولكن مع السياسية التي يؤكد منها الإمام حسن البنا وجوب تحصين الأمة ضد أي تدخل خارجي في شئون الدولة يتلاشى أي دور لأمريكا أو غيرها، في الوقت الذي ترى فيه أمريكا أن أحد الأركان الهامة في استراتيجية مصر في الشرق الأوسط يقوم على دعم السلام؛ مما يؤدي إلى حماية مصالحها في المنطقة ورغم حرص واشنطن على تأكيد العلاقة الطيبة بالقاهرة فإن التوتر يشوبها بين الحين والآخر إذا خرجت مصر على الخط المرسوم لها، وهنا يظهر الوجه الحقيقي لأمريكا المتمثل في التلويح بورقة

اضطهاد الأقليات أو قطع المعونات الأمريكية عنها أو فرض العقوبات الاقتصادية عليها(٤٢).

لكن ما سبق لن يكون له أي تأثير بخصوص بقاء نظام أو ذهابه وذلك بشرط واحد هو أن يكون اختيار شعبي فتمسك الجماهير بنظام معين هو عقبة أمام أي جيش للثورة على النظام؛ وبالتالي من المنطقي أن الاختيار الشعبي يشكل جدار أمان أمام أي تدخل خارجي، وليس بغائب عنا أن أمريكا تتدخل في شئون الأنظمة العربية بصرف النظر عن كونها إسلامية أو علمانية، وأمريكا رغم البغض المتبادل بينها وبين الشعوب العربية إلا أنها تمارس بلطجتها مع كثير من شعوب العالم أيضا بل وتشرع القوانين التي بها تستطيع أن تعاقب من يتجرأ ويخرج عن الخط المرسوم، وتتمادى أمريكا في البلطجة فتستخدم حرية العبادة لتعاقب من لا يعجبها.

فقد جاء في مشروع القانون الأمريكي الذي اشترك في طرحه كل من السيناتور بول كوفر ديل والسيناتور هاتشينسون أن حكومة الولايات المتحدة ملتزمة بحق حرية العبادة، ويجب أن تكون سياستها تجاه الحكومات الأجنبية

وعلاقتها معها منسجمة مع الالتزام بهذا المبدأ، وأن اضطهاد معتنقي بعض الأديان مثل المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت في بلدان شيوعية وعلى سبيل المثال كوبا وفيتنام والصين وكوريا الشمالية على وجه الخصوص يزيد بصورة تدعو إلى القلق، كما أن البلدان الإسلامية تقوم باضطهاد غير المسلمين بمن فيهم المسيحيين وتعاقب من يرتد من المسلمين، ويتضمن مشروع القانون فصلا خاصا بالسودان يدعو إلى تضييق دائرة العقوبات المفروضة ضده وقد طرحت في مجلس النواب صيغة مماثلة لتلك التي طرحت في مجلس الشيوخ للتصويت عليها. وبعد هذه المقدمة يدخل مشروع القانون في صلب الموضوع ليؤكد عدة نقاط على النحو التالي:

إن الولايات المتحدة تدعو لحماية حرية العقيدة وسوف تتحدد علاقاتها بالدولة الخارجية على أساس التزامها بهذا المبدأ.

إن أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وجميع أعضاء الحكومة الأمريكية يهتمون بقدر كبير بالاضطهاد الديني الذي يمارس ضد المسيحيين على مستوى العالم، ويوضح مشروع

القانون أن تصنيف الاضطهاد الديني يشمل التدخل المباشر وغير المباشر من جانب الحكومات ومكاتبها الرسمية وعملائها، وتشمل العقوبات المقررة على الدول التي تمارس ما أسماه المشروع بالاضطهاد حرمانها من المعونة الأمريكية والاستثمارات الخاصة، ويحذر مشروع القانون من أن أي شخص ينتهك العقوبات المفروضة على الدول التي تمارس الاضطهاد الديني يعرض نفسه لفرض عقوبات مشددة طبقًا لقانون تحريم التجارة مع الأعداء، وسوف يتم تطبيق العقوبة بعد ٩٠ يوما من إصدار تقرير اضطهاد الأديان.

وأشاد بسوريا على أنها من أكثر البلدان التي ينعم المسيحيون فيها بالراحة والهدوء وهو ما يرجع لقيام الرئيس السوري حافظ الأسد في عام ١٩٨٢م بالقضاء شبه النهائي على جماعات الإخوان المسلمين، وقد أعدت إدارة مصر بالمخابرات المركزية الأمريكية استطلاعا للرأي بين أقباط المهجر بالولايات المتحدة الأمريكية حيث يتضمن الاستطلاع أسئلة عن الاضطهاد الديني على أقباط مصر ونوعية العقوبات المقترحة لدفع مصر إلى تنفيذ مطالب الإدارة

بالإضافة إلى أسباب عدم تدخل البابا شنودة الثالث لوقف الاضطهاد الديني للأقباط في مصر، وما إذا كان ممنوعا من ذلك؟

وقد جاءت نتيجة الاستطلاع في صالح مصر حيث أكد المشاركون فيه رفضهم فكرة فرض عقوبات على مصر، وقد أشارت مصادر دبلوماسية أن عمرو موسى وزير الخارجية(في ذلك الوقت) أكد أن اللعب بهذه الورقة (أي الأقباط) سوف يزيد من الأزمات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ومن المقرر أن يناقش الكونجرس الأمريكي مشروع قرار بتأسيس مكتب حكومي سيكون من صلاحيته إعلان المقاطعة الاقتصادية الكاملة لأية دولة في العالم بدعوى اضطهاد المسيحيين وهو أسلوب جديد ستلجأ إليه أمريكا لفرض قرارات بمعاقبة الدول العربية والإسلامية التي تخالف سياساته تحت هذه الدعوى المصطنعة (٤٣) ويبقى أن نقول إن أمريكا لا تنتظر حكما إسلاميا لتفرض عليه باطجتها فهي تستخدم هذه السياسة مع أي دولة بصرف النظر عن هويتها.

وفي داخل خندق التيار الإسلامي المعتمد على صناديق الاقتراع كوسيلة سليمة للتغيير نجد حزب العمل الإسلامي الذي أعلن قيامه يوم ١١ ديسمبر عام ١٩٧٨ كحزب العمل الاشتراكي، ووقع السادات وأعضاء الهيئة البرلمانية على بيان تأسيس الحزب في مظاهرة سياسية ورغم ذلك رفض إبراهيم شكري أن يكون تحت عباءة النظام، وقد وقفت صحيفة حزب العمل الاشتراكي بالمرصاد لسياسات الرئيس السادات، فمن الهجوم على فكرة توصيل مياه النيل إلى إسرائيل إلى هجوم ثانٍ على قانون العيب وثالث على جامعة الشعوب العربية الإسلامية ورابع على وجود الشاه في مصر(٤٤) ومع نهاية الثمانينات شهد الحزب تحولاً إيجابيا في توجهاته فبعد أن كانت صفوفه تحتوي العديد من الاتجاهات تلاشى ذلك ليصبح الحزب اليميني الوحيد مصر وأضحى الإسلاميون هم قادته، وإن تم ذلك بعملية شبه جراحية انتهت بخروج أصحاب التوجه الاشتراكي من الحزب وبإسقاط توصيف الاشتراكيين من اسمه وبالتحالف مع الإخوان المسلمين في الانتخاب(٤٥) وبالتعاطف مع الجماعات الإسلامية الأخرى، وللإنصاف

يجب ذكر أن حزب العمل كان هو المنقذ لكثير من الإسلاميين الذين تركوا العنف وانتهجوا التغيير السلمي كوسيلة، ولم يبخل الحزب على الإسلاميين فكان نقطة الالتقاء لهم، وكانت جريدته (الشعب) هي نافذتهم.

ويقول مجدي حسين رئيس تحرير جريدة الشعب إن أي إضعاف لمصر هو إضعاف لمستقبلها الإسلامي ويكفي أن نعرف أن لحظة التغيير الشامل تعتمد بالأساس على توفيق من ا سبحانه وتعالى فلا يعرف أكثر المحللين ذكاء مواعيد التحولات الثورية ولكن مهمتنا أن نبذر الحب وأن نتعهده بالرعاية إلى أن يأتي الغيث وسينهمر بإذن ا . ويحدد مجدي حسين في كتابه الإسلام والعنف بأن مقدمة أولويات النشاط الإسلامي هي المطالبة بأقصى ضمانات ممكنة للعمليات الانتخابية باعتبارها الوسيلة السلمية للتغيير. ووضع الحكومة في وضع المعتدي عندما ترفض اللجوء النزيه لصناديق الاقتراع(٤٦) وبالنظر في برنامج حزب العمل نجد أن السياسة الخارجية البديلة التي يقترحها لا تختلف بالمرة عن أي اتجاه إسلامي آخر اللهم في بعض الفرعيات، ويبدو أن قادته وواضعي برنامجه كانوا على علم

بأنهم المتنفس السياسي الوحيد للإسلاميين؛ لذلك كان برنامجهم من المرونة ليتسع لكل الاتجاهات الإسلامية فتحت عنوان السياسية الخارجية البديلة يحدد برنامج حزب العمل سياسته الخارجية فيقول إن السياسة البديلة يجب أن تكون قائمة على المحافظة على هوية الأمة وقيمتها العظيمة التي يجسدها الإسلام بما يحويه أساسا من الدعوة إلى السلام القائم على العدل والحق والصراع ضد الظلم والقهر والتبعية بروح الجهاد والتضحية. ويحدد البرنامج عدة عناصر هي:

١ - السلام القائم على العدل

بمعنى تجنب الدخول في مواجهة مباشرة لحين بناء وتراكم القوة على الأقل ولكن هذا لا يعني الخضوع للظلم بل إن الإيمان يحتم مواجهة العدوان والظلم عندما لا يكون هناك سبيل آخر لمواجهته ومنع الظلم.

٢- إعادة النظر إلى منظمة الأمم المتحدة:

باعتبار أنها لم تعد المكان المناسب لنظر المنازعات بين الدول، ويجب أن تدعو مصر الدول العربية والإسلامية إلى تجنب بحث النزاعات في الأمم المتحدة، والعمل على الحيلولة دون تدخل الدول الغربية في الشئون الداخلية للدول.

٣- التعاون مع الدول الإسلامية:

ويتطلب الأمر العمل في نفس الوقت على تقوية ودعم منظمة المؤتمر الإسلامي بحيث تكون قادرة على قيادة الشعوب الإسلامية في مواجهة الهجمة الغربية الشرسة، ويجب أن نضع في الاعتبار أن الاندماج في النظام الغربي أمر مستحيل.

٤- استعادة التضامن العربي:

فالتفكك الشديد الذي اعترى الأمة العربية نتيجة لسياسات الحزب الوطني وأمثاله من النظم العربية؛ أدى إلى تسهيل هيمنة الغرب على مقدراتنا لذا فسياستنا البديلة تركز على استعادة التضامن العربي.

٥- رفض صيغة إعلان دمشق:

فإعلان دمشق لن يكون بديلاً للنظام الإقليمي العربي؛ لأنه يتعارض في بعض تفاصيله مع نص أو روح معاهدة الدفاع المشترك.

٦- جامعة الدول العربية:

يجب إعادة الحياة إلى جامعة الدول العربية؛ فلابد من الالتزام بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وتطبيقها بغض النظر عمن يعطلها ويبدأ العمل بالراغبين ويستبعد من لا يريد الالتزام.

٧- التخلص من الوجود العسكري الأجنبي:

إن تطبيق معاهدة الدفاع المشترك نصا وروحا يتعارض تماما مع انتشار الوجود العسكري الأجنبي؛ لذا فإن سياستنا البديلة ترفض الوجود العسكري في مصر أو أي دولة عربية، وتجاهد من أجل التخلص منه باستخدام كل صور الجهاد بما فيها ربط التعاون مع الدول بتخلصها من هذا الوجود وكذا بالعمل الدبلوماسي وبالكفاح المسلح ضده حينما يستدعي الأمر.

٨- رفض التبعية:

إن سياستنا البديلة ترفض التبعية لأية قوة كانت، وهي في ذلك تسعى أولاً للتخلص من الاعتماد على المساعدات

الأجنبية، وتعمل على إنهاء الديون بالتعاون مع باقي الدول المدينة للتخلص من تحكم المؤسسات المالية الدولية.

٩- مقاومة التجزئة والتفتيت:

إن سياستنا ترفض ما يحدث من تقسيم الدول، وترفض استمرار عمليات الحصار والتجويع.

١٠- إدانة الهمجية الإسرائيلية:

سياستنا تؤيد بكل قوة جهاد الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية بغض النظر عن الضغوط الأمريكية علينا للتخلي عن ذلك، وهذا يعني في نفس الوقت التخلي عن الترويج للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عموما وإزاء القضية الفلسطينية بوجه خاص.

١١- قوة مصر العسكرية:

يتطلب كل ذلك استعادة موقع مصر من حيث القوة العسكرية بين الدول العربية والدول الإسلامية، وهو ما يتطلب إعادة بناء القوات المسلحة. ويتطلب ذلك أولاً القضاء على الفساد في القوات المسلحة، وثانيا البحث عن مصادر جديدة للسلاح بالإضافة إلى الحالية وذلك لخطورة الاعتماد

على الأسلحة الأمريكية، كما يجب الإسراع بتنفيذ مشروعات للإنتاج الحربي الخاص بتصنيع المواد والأجزاء الحرجة الضرورية من الأسلحة والمعدات(٤٧).

كما يتضمن برنامج حزب العمل للسياسة الخارجية البديلة بنودا أخرى خاصة بدول الجوار، ومعالجة العلاقة مع السودان، والتعاون الدفاعي مع الدول العربية، ورفض التوقيع على معاهدة أسلحة التدمير الشامل في ظل رفض إسرائيل، وكذلك رفضها التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيماوية، كما يهتم البرنامج بالإنتاج الحربي وتطويره، ونلاحظ تركيز الحزب على بناء الجيش وتدعيمه.

فتحت عنوان بناء جيش وطني قوي: نقرأ في أحد كتيبات المؤتمر العام السابع لحزب العمل. لابد من قوة تردع أعداء نهضتنا، ومصر صاحبة دور تاريخي في الدفاع عن أمتها العربية والإسلامية هكذا قدر ا ويعني هذا بناء قوات مسلحة قوية ومجاهدة مسألة لا غنى عنها، وفي عصرنا الحالي تمثل إسرائيل مع مخططاتها التوسعية وتحالفاتها الدولية (خاصة مع الولايات المتحدة) الخطر الأول على الأمن المصري والعربي. وتأسيسا على ما تقدم

فإن قواتنا المسلحة تتعدى مهامها حدود مصر فهي المطالبة بمعاونة البلاد العربية ضد أي عدوان خارجي؛ ولذا فإن القوات المسلحة يجب أن تكون قادرة على الحركة داخل الوطن العربي من الخليج إلى المحيط، ويجب أن تمتلك من وسائل القوة ما يمكنها من التصدي للعدوان بالتعاون مع البلاد العربية الأخرى، ومع هذا البرنامج القوي الذي يزيد في شدته عن السياسة الخارجية للإخوان المسلمين نستطيع أن نتوقع كيف سيكون رد الفعل الخارجي.

الأحزاب والسراب

وبديهي أن لا نطالب من شخص أحكمنا وقيدنا أطرافه وكممنا فمه أن يشاركنا في لعب الكرة.....

هل توجد في مصر أحزاب؟ للإجابة على هذا السؤال أقترح

أولاً- إغلاق جميع الصحف الحزبية.

ثانيا- إقصاء جميع رؤساء الأحزاب من رئاستهم للحزب بما فيهم الرئيس مبارك كرئيس للحزب الوطني.

ثالثًا- ننتظر شهرا واحدا ثم نسأل أي مواطن عادي هل توجد في مصر أحزاب؟ على لسانه سنجد الإجابة..

لا توجد أحزاب في مصر؛ فالأحزاب في مصر مجرد صحف، أو مجرد كيان يرأسه عجوز يمتلك تاريخ عظيم.

ولكن ما الذي جعل الأحزاب في هذه الحالة؟

بداية نقول إننا لا نعتبر تعدد الأحزاب في حد ذاته دليلاً على وجود الديمقراطية وممارستها حتى إذا لم توجد القوانين التي تحد من الحرية في تكوينها، فنحن لا نعتبر قيام منابر مختلفة أو صحف أو كُتاب مختلفي الفكر والاتجاه دليلاً على الديمقراطية كما يقول لنا البعض؛ فتعدد الأحزاب وتعدد الكتابات أمر طبيعي لتعدد الأفراد تكوينًا وفكرا، وليس السماح بظهور ذلك بأي قدر يعتبر ممارسة للديمقراطية

ولا يتجاوز هذان الأمران (الأحزاب وحرية النشر) مجرد كونهما مظهري الديمقراطية.

الديمقراطية الحقيقية في نظرنا هي آخر ما توصل إليه البشرية من نظام يمكنها من التغيير السلمي للسلطة، فالتغيير هو سنة الحياة وضرورة لتطورها، والديمقراطية هي وسيلة متابعة المتغيرات بوضع أسلوب منظم وسلمي وعاقل لتغيير السلطة.

أما الأحزاب والصحافة وغيرها من وسائل الإعلام فليست إلا قنوات تمكن الآراء المختلفة من عرض نفسها على مجاميع المواطنين، وتضع أمامهم مختلف الخيارات والحلول المقترحة للمشكلات ووجهة نظرها في مواجهة التغيرات والاتجاه إلى الأحسن والأنفع ليختاروا منها ما يقتنعون به ويرغبون فيه. (٤٨).

واضح مما سبق أن التشبث بدوام السلطة وعدم تداولها لا يمكن وصفه بالديمقراطية، ووجود أحزاب لا يسمح لها إلا بإصدار الصحف أمر لا نستطيع معه أن نطلق عليها أحزاب ولا يجب أن نطالبها بأكثر من طاقتها، وبديهي أن لا نطلب من شخص أحكمنا وثاقه وقيدنا أطرافه وكممنا

فمه أن يشاركنا في لعب الكرة، فإذا أردنا الأحزاب أن تشارك في لعب الكرة فالأمر يتطلب إذن تحرير الأحزاب من قيود النشأة تماما، كما يتطلب تحرير المجتمع ومؤسساته المدنية من كل القيود القانونية التي تحد من نشاطها وقدرتها على التأثير. (٤٩) فمهما قيل عن هذه الأحزاب من أنها قامت على سياسة الرجل الواحد، وأنها ليست لها وجود جماهيري، وأنها تتحرك فقط من خلال الصحافة والمحاماة، كل ذلك سببه يرجع إلى النظام الذي يحكم وثاق الأحزاب أو يحررها، فإن حركة الأحزاب في الشارع ليست مطلقة كما تفترض العملية الديمقراطية، بل هي واقعة تحت ضغوط عديدة المستويات منها ما هو قانوني ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو متعلق بسطوة الإدارة والبيروقراطية؛ والمحصلة المنطقية والواقعية أن الأحزاب السياسية لا تستطيع إقامة الجسور مع الناس، فلا اجتماعات جماهيرية ولا مؤتمرات حزبية تناقش القضايا الوطنية العامة حتى في المواسم الانتخابية نفسها، ولا قدرة على بلورة عملية تنشئة سياسية وفقًا لقيم الحزب، ولا قدرة على الوصول إلى التليفزيون أهم أدوات الإعلام والتأثير في الوقت الراهن.

من كان يصدق سقوط عبده ضيوف في السنغال بعد أن حكمها ١٩ سنة، إن العالم تغير من حولنا ولننظر مثلاً إلى التجربة الديمقراطية الحديثة في كل المجتمعات الأفريقية بدءا من عقد التسعينات كما هو الحال في السنغال ونيجيريا وأوغندا وتنزانيا وغيرها، وكيف أن التطور الديمقراطي مرتبط بوجود الأحزاب منذ اللحظة الأولى للتحويل إلى حالة ديمقراطية بعد حالات من الشمولية والحزب الواحد ونظم التسلط، وحتى في تجارب عربية حديثة كما يحدث في اليمن مثلاً منذ الوحدة ١٩٩١، أو كما جرى في السودان في مراحله المختلفة منذ الاستقلال وحتى اللحظة الجارية، وكذلك في لبنان، فرغم كل العثرات التي تعاني منها هذه النماذج إلا أنها تثبت أن نشوء واستمرار حالة ديمقراطية نشيطة مرتبط بوجود الأحزاب الحرة لا التخلي عنها.

المطلوب إذن البحث في تقوية دور الأحزاب كشرط من شروط التطور الديمقراطي، ومساعدتها على عبور العقبات وما أكثرها، واحتواء المشكلات التي تحد من ارتباطها بالناس وتنشيط دورها في الحياة السياسية وإفساح المجال أمامها للمنافسة الحقيقية على السلطة

أو بعبارة أخرى أن تصبح أحزابا بمعناها العلمي والسياسي والفكري والأيديولوجي. (٥٠).

وبالرغم من وجود خمسة عشر حزبا في مصر إلا أن منها أربعة أحزاب تتنازع من الداخل، وخمسة أحزاب لا يعرف المواطن حتى اسمها، والباقي لا وجود فعلى له بين الجماهير، ورغم تأكيد الحكومة دائما أنه لا وجود فعلي للأحزاب إلا أنها دائما ما تحول بينها وبين الشعب؛ مما جعل عادل حسين الأمين العام لحزب العمل يشير إلى ذلك في كتابه "لماذا نقول لا في استفتاء الرئاسة القادم" والذي كتبه مع الدكتور محمد حلمي مراد رحمه ا ، والذي يسأل فيه الحكومة ألم تقولوا دوما إن أحزاب المعارضة مجرد صحف، أي أنها تكتفي بالكتابة والنشر ولا تتحرك بين الجماهير؟ حسنًا، ما الذي يغيظكم الآن إذا قلنا إننا سنتحرك بين الجماهير لنقودها في إحداث التغيير الذي تريده، لقد حصلت أحزاب المعارضة في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ على ٣٠٪ من أصوات الناخبين فإذا تذكرنا أن التزوير في تلك الانتخابات كان على أشده، وإذا تذكرنا كذلك أن الحزب الحاكم انكشف وتدهور بسرعة

رهيبة خلال السنوات التالية على الانتخابات فإن فزع أهل الحكم من فكرة الاستفتاء الحر يكون مفهوما ومقدرا.

وفي هذا الكتاب المهم (لماذا لا نقول لا في استفتاء الرئاسة القادم) يقول الدكتور محمد حلمي مراد رحمه ا : قد كان النظام الحاكم حريصا منذ صدور هذا الدستور على أن يحصل لحزبه بكافة الطرق وبضغط الأجهزة الأمنية وألاعيب الساطة الإدارية المشرفة على الانتخابات على أكثر من ثلثي أعضاء المجاس، وحتى يضمن ألا يتمكن أحد خلاف رئيس هذا الحزب من ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، حيث يشترط الدستور ضرورة الحصول على تزكية ثلث أعضاء المجاس لتقديم طاب الترشيح إلى المجاس، وموافقة ثلثي الأعضاء لاعتماد هذا الترشيح وعرضه في الاستفتاء العام؛ ولذا لم يتقدم أي حزب من الأحزاب السياسية المعارضة بمرشح منافس لمبارك على رئاسة الجمهورية، ليس تقاعسا منها عن أداء دورها في هذا الصدد أو لعدم وجود من تؤهله صفاته وقدراته ورصيده لتولي هذا المركز خلافه –كما تزعم بعض الأقلام المنافقة والمغالطة وتنقله عنها لقصور في المعلومات بعض

الصحف الأجنبية- بل لاستحالة الحصول على الأغلبية العددية المطلوبة في مجلس أغلبيته الساحقة مزيفة لحساب النظام الحاكم. (٥١)

ومع هذه الصورة الحزينة للأحزاب هل يبقى لمن يشاهدها أي أمل في أن يصبح رئيس مصر القادم هو نتاج هذه الأحزاب. فالأحزاب والسراب هما وجهان لعملة واحدة داخل مصر، فرؤيتها من بعيد تختلف كليا عن رؤيتها عند الاقتراب منها.

إن أقصى شيء استطاعت الأحزاب أن تفعله هو المطالبة بأن يتم تعديل فقرة انتخابات الرئاسة إلى أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا عاما مباشرا من بين أكثر من مرشح، وتحدد فترة رئاسته بحيث لا تجدد إلا لفترة واحدة، ومع التخلي عن صفته الحزبية بمجرد انتخابه ولا يمارس أي نشاط حزبي طول مدة رئاسته. وعلى ضوء ما رأيناه نستطيع أن نقول إن أكثر شيء مستعبد بعد وفاة الرئيس مبارك هو أن يكون الرئيس القادم من قادة أحزاب المعارضة.

المثقف وكرسي الحكم

المثقفون ليسوا هم المجتمع بكامله ولكنهم الصفوة التي قد تعبر عنه فتنصفه أو لا تستطيع فتخذله.....

المثقفون ليسوا هم المجتمع بكامله ولكنهم الصفوة التي قد تعبر عنه فتنصفه أو لا تستطيع فتخذله، ولأننا نعرف أن هذا الكتاب لن يكتمل إلا باستعراض آراء بعض المثقفين سعينا في ذلك، وحرصنا على جعل هذا الجزء نافذة لأغلب القوى السياسية والفكرية في المجتمع، وللإنصاف استجاب لنا كل من طالبناه بإبداء رأيه في هذا الموضوع المهم إلا اثنين وهما الأستاذ عادل حسين الأمين العام لحزب العمل، والأستاذ عادل حمودة رئيس تحرير جريدة صوت الأمة، ونحن نكن لهما كل الاحترام ونتفهم أن لهما ظروفًا خاصة حالت دون إبداء آراءهما. وإمعانًا منا في الدقة وعدم الخروج عن الموضوع الرئيسي للكتاب وضعنا بعض الأسئلة وطرحناها على الجميع، ثم سجلنا آراءهم دون حذف أو زيادة أو تصحيح.

س١: طبقًا للدستور يجب الحصول على تزكية ثلث أعضاء مجلس الشعب لتقديم طلب المرشح للرئاسة

إلى المجلس ثم بعد ذلك يجب موافقة ثلثي الأعضاء لاعتماد هذا الترشيح وعرضه في الاستفتاء العام.

فهل يتيح الحزب الوطني صاحب الأغلبية في المجلس للمرشحين من خارج حزبه الفرصة للترشيح للرئاسة؟

س٢: هل تتوقع أن يكون للمؤسسة العسكرية دور في السيطرة على مقاليد الأمور بعد مبارك؟ وما هو رد فعل الشعب (أحزاب، وتيارات إسلامية، ومواطنون بسطاء) تجاه ذلك؟

س٣: وما هو رد الفعل الخارجي من دول صديقة ومعادية؟

س٤: هل تتوقع أن تجري انتخابات ديمقراطية تسفر عن مرشح يختاره الشعب في حياد من الجيش، ولو تم ذلك، هل سيتم السماح للتيار الإسلامي بالترشيح؟

س٥: إذا أعلن عن إجراء انتخابات نزيهة ألا تتوقع أن يفرز هذا كثرة في عدد المرشحين للرئاسة خصوصا بعد فتح هذا الباب لأول مرة؟

س٦: هل تستطيع التيارات الإسلامية الاتحاد والوقوف خلف مرشح واحد أم أنها قد تفشل في ذلك وتبرز عدة مرشحين مما يؤدي إلى تفتيتها؟

س٧: هل تستطيع التيارات الإسلامية بمالها من تنظيم وحضور قوي أن تفعل ما فعلته في النقابات وأن ينجح من تقف وراءه؟

س٨: في حالة فوز المرشح الذي يؤيده الإسلاميون هل ستمر مصر بنفس تجربة الجزائر؟

س٩: ما هو رد الفعل الداخلي للحكم الإسلامي؟

س١٠: ما هو رد فعل الدول الخارجية؟

س١١: هل تتوقع أن يحكم جمال مبارك مصر؟

س١٢: ألا ترى أن ما يحدث من إصرار الحزب الوطني على الفوز بأكثر من ثلثي مقاعد المجلس هو تمهيد لجمال مبارك رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني؟

س١٣: هل ترى أن ثبات بعض الوزراء في أماكنهم لمدة طويلة رغم اعتراض البعض، كفيلاً بأن يطلق عليهم حرس قديم؟

س١٤: ما هو رد الفعل الداخلي والخارجي لتولي جمال مبارك الحكم؟

س١٥: هل تؤيد أحزاب المعارضة في مطالبتها بتغيير الدستور وجعل الانتخاب انتخابا حرا مباشرا من الشعب؟

أسامة أنور عكاشة

الرؤساء في العالم العربي كلهم راحلون وليس هناك رئيس سابق......

رئيس الحزب الوطني:

إن الجواب في طيات السؤال، فالإجابة المنطقية أنه من الاستحالة والوضع كما هو عليه أن يتم من خلال هذه العملية اختيار حر؛ فالحزب الوطني مسيطر عن طريق الانتخابات غير المعبرة عن رأي الناس، فطالما رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب فإن هذا الحزب سوف يسيطر على الانتخابات.

فالعملية معروف أولها من آخرها، فمسألة سلامة التركيبة الديمقراطية لمجلس الشعب والأحزاب القائمة مسألة تحتاج للنظر، فلا نستطيع أن نقول إن هذا اختيار حر، فالدستور ينص على الاستفتاء، وينص على أن مجلس الشعب يرشح رئيس الجمهورية، وعندما توافق عليه الأغلبية يعرض للاستفتاء العام، وليس هناك مجلس شعب تقوده الأغلبية يرشح أحدا غير رئيس الحزب، ونظام الاستفتاء نفسه نظام غير ديمقراطي، والنظام الديمقراطي يكون بانتخاب الرئيس انتخابا مباشرا من الناس، وليس عن طريق

مجلس من الممكن أن تسيطر عليه أغلبية مشكوك في شرعيتها والانتخاب هو الاختيار بين أكثر من شخص وإتاحة الفرصة للجميع أن يترشحوا.

الرؤساء:

الرؤساء في العالم العربي كلهم راحلون وليس هناك رئيس سابق، ولبنان هي الاستثناء الوحيد والكل يبقى في منصبه حتى يتوفاه ا ؛ ولذلك لم يحصل أحد على لقب رئيس سابق في الدول العربية ما عدا لبنان والسودان مرة وحيدة أو مرتين وهما اللواء عبد الرحمن سوار الذهب واللواء جعفر نميري، وكذلك لبنان فهي تحكم بنظام ديمقراطي مطابق إلى حد كبير للنظام الديمقراطي الغربي؛ ولذلك في لبنان نجد رؤساء سابقين كثيرين فالتجديد عندهم صعب وليس سهلاً.

والمسألة عندنا في العالم العربي قريبة من النظام الوراثي فإذا كان هناك نائب لرئيس الجمهورية فبعد وفاة الرئيس يتولى رئيس مجلس الشعب بصفة مؤقتة رئاسة البلد لمدة ستين يوما، وخلال الستين يوما يرشح مجلس الشعب أيضا الرئيس وعادة يكون هو النائب.

المؤسسة العسكرية:

ليس هناك قوة مؤهلة للحكم في بلاد العالم الثالث جميعا بما فيها مصر إلا المؤسسة العسكرية؛ فهي التي تملك ميزان القوى وتملك أيضا التغيير، فالمؤسسة العسكرية في بلاد العالم الثالث ليست مؤسسة خاضعة للدولة المدنية ولكنها مؤسسة فوق الدولة.

رد الفعل الداخلي:

الشارع المصري حرم من ممارسة السياسة لمدة تزيد عن نصف قرن وهذا كله قلم أظافر الإنسان المصري، باعتبار أحد تعريفات الإنسان كحيوان سياسي، فهذه المدة التي مضت قلمت بالفعل أظافر الإنسان سياسيا في مصر؛ فأصبح غير قادر على ممارسة السياسة في الشارع فلا أتوقع أن يحدث احتجاج، والتنظيمات السياسية الموجودة هي تنظيمات كرتونية؛ فالأحزاب الموجودة هي كرتونية أو هي صحف تنتمي إلى أحزاب وهمية، فليس لها وجود أو قواعد جماهيرية بين الناس، إلا الإخوان المسلمين وهذا تنظيم غير شرعي وهذه هي القوة الوحيدة الموجودة في الشارع أما غيرهم من القوى فهي قوى عاجزة عن التحرك

في الشارع؛ لأنها قوى مقلمة الأظافر، فمؤكد أنه حينما تحكم المؤسسة العسكرية لن يستطيع أحد أن يحتج، ولا حتى الأحزاب فهي أحزاب كرتونية والحزب الحقيقي هو الذي يولد من خلال نضال جماهيري وليس الذي يولد في حضن السلطة، فحزب الوفد القديم الذي نشأ من خلال ثورة شعبية هذا هو حزب الجماهير فالحزب لابد أن يكون له قواعد وسط الناس، قواعد يحركها وقت اللزوم ويستند إليها في نضاله السياسي، أما الحزب الذي يضم مجموعة من المنتفعين ويتعاركون على المقاعد فهذا ليس بحزب.

رد الفعل الخارجي:

ليس هناك أي مشكلة من رد الفعل الخارجي سواء لاقى الرئيس الجديد ترحيبا منهم أولا فماذا ستفعل هل ستتدخل للتخلص من الحكم العسكري؟ لا طبعا. إنهم فقط يثيرون القلاقل وفقًا لمصالحهم فهي ليست قوى مبهمة فهي تهتم بك لأن لها مصالحها التي تحت يديك، فهم يخططون لخدمة هذه المصالح ولا صالح لهم بمن يحكمك ما دامت مصالحهم مستمرة ولكن عندما تعادي مصالحهم كما فعل جمال عبد الناصر وقتها يبدءون في التآمر.

الحكم المدني:

هذا حلم وله آلياته التي يحدث بها، ففي الانتخابات الأخيرة قالوا. القضاء، وبالفعل القضاء أشرف على عمليات التصويت والفرز ولكن الطريق إلى لجان الانتخابات مغلق، من المفروض ليتم الإصلاح السياسي بشكل صحيح، لابد من الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية، والجمعية التأسيسية لها مدة محدودة فهي ليست برلمانًا ولكنها تأتي من اختيار الشعب لوضع دستور دائم، محترم لا يخرق وبناء على وضع الدستور الجديد يسمح بقيام الأحزاب للجميع ولا تخضع للجنة أحزاب تقول هذا نعم وهذا لا، وتسمح لجميع القوى أن تكون أحزابها وتنزل إلى الشارع في انتخابات، ورئيس الجمهورية يجري الانتخابات بعيدا عن أي حزب، وفي الانتخابات البرلمانية من يحصل على الأغلبية يشكل الوزارة، والمسألة ليست كيمياء هذا إذا خلصت النوايا وإذا افترضنا وبعض الافتراضات أوهام.

ولكن هذا ممكن إذا طلع عسكري مستنير مثل عبد الرحمن سوار الذهب فلو منحت مصر سوار ذهب آخر لكان لها شأن آخر.

الإسلاميين:

لو حدث وتم تغيير الدستور سيكون السماح للكل بما فيهم الإسلاميين، فنحن نقول جمعية تأسيسية لوضع دستور قائم على مبادئ حقوق الإنسان الأساسية منها حرية الاعتقاد وحرية العمل وغيرها من الحريات الأساسية التي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لو تم ذلك لن تمنع قوة من دخول الانتخابات، ووقتها سيحدد الدستور هل من الممكن قيام أحزاب على أسس دينية، أم أن الأحزاب الدينية والعنصرية ممنوعة وهذا ما سيحدده الدستور الجديد.

نجاح تنظيمي:

نجاح القوى الإسلامية هو نجاح تنظيمي، إذا أتيحت الحرية للجميع وحرصت القوى الأخرى على أن تدفع ناخبيها للذهاب إلى صناديق الانتخاب وسنرى ولا نستطيع أن نستبق الأمور الآن ونعرف من سيفوز.

وذلك سيحدث لو كانت هناك الفترة الانتقالية التي سيحددها الدستور الجديد لكل الأحزاب لتعلن عن نفسها وتأخذ مساحتها من الإعلام وغيره، والإعلام سيكون مخصخص وخاضع للكل ومفتوح للجميع، ولكل القوى

صحفها التي ستعلن عنها فليس هناك شيء اسمه إذن لكي أصدر صحيفتي. بكل هذا سيكون هناك مناخ للحرية الحقيقية وحينما تسود الحرية المناخ يصبح كل شيء واردا وكل إصلاح وتقدم في متناول يديك.

وقد يحدث كثرة في عدد المرشحين وازدحام ولكن بعد قليل يهدأ الحال ويحدث الفرز، فالأمة تفرز بالتدريج. إننا نكرر دائما كلمة تعكس المأساة التي تعيشها وهي (إذا تم السماح) وكأننا ننتظر أن يتصدق علينا الآخرون بها، إن الحرية والحقوق تؤخذ ولا تمنح.

رد الفعل الداخلي:

عندنا تجربة الحكم الإسلامي في إيران وهي التجربة الوحيدة التي يمكن أن يقاس عليها، فإذا كانت الأمور والظروف مشابهة إذًا فهي ممكنة الحدوث.

أولاً أنا أريد أن أتحفظ في استخدام المصطلحات، فحكم إسلامي هذا يعني أن الآخرين تحت حكم مجوسي، ولكن دعنا نقول إن أي حكومة أو حزب يصل إلى الحكم وبرنامجه برنامج ديني، أما إذا استخدمنا اصطلاح دولة إسلامية دينية فإننا سنقع في إشكالات كبيرة.

إيران.. إيران

أرى أن نموذج إيران هو نموذج ناجح لسبب؛ لأنه طور من نفسه و تغير مع الظروف ولم يتجمد عند بداياته وقد يرجع هذا إلى شيء في المذهب الشيعي نفسه وهذا ما أرجحه؛ فالمذهب الشيعي باب الاجتهاد مفتوح فيه، فهناك درجة من الدرجات أو الرتب الدينية، هناك رتبة المجتهد الأكبر، فالمذهب الشيعي يختلف عن المذهب السني في إمكانية الاجتهاد والتطوير والمواءمة وأحيانًا تغيير الجلد أيضا، فعندما تشاهد الفرق بين حكم محمد خاتمي الرئيس الحالي والحكومة الأولى التي كان يرأسها المرشد العام شخصيا وهو الخوميني ستجد هناك فروقًا كبيرة طبعا.

وحتى الوجه المتجهم الذي بدأ مع بداية الثورة والإعدامات ومحاكم خلخالي التي اكتسبت سمعة سيئة هذا الوجه تغير تماما وبدأ العالم يرى وجها آخر لإيران المسلمة، وجها فيه قدر كبير جدا من التسامح والتفتح الذي يمثله محمد خاتمي والإصلاحيون معه، فبدأنا نرى مخرجة من إيران مثل سميرة مخبلباف تحصل على جوائز، وأنا شخصيا أريد

أن أذهب إلى إيران وأرى هذه التجربة رأي العين وهذه إحدى أماني. إن نظام الملات (جمع ملة وهم رجال الدين الشيعة) هذا نظام مختلف تماما عن الشيوخ في مصر، فهو نظام متجذر في حياة الإيرانيين، إن الخوميني قلب إيران بشرائط الكاسيت، والملات صلتهم اليومية وثيقة بالناس وبالشارع الإيراني فهم ليسوا منعزلين وليسوا متنطعين، ولذلك فالمسألة مختلفة فهل نحن عندنا النظام والظروف التي تسمح بقيام ذلك، أنا أشك. ويجب أيضا أن نرجع إلى العقيدة الشيعية التي تقوم على الإحساس بالاضطهاد والاستشهاد والظلم التاريخي الذي وقع لآل البيت والذي منح الشيعة ذهنية مختلفة عن باقي الشعوب الإسلامية.

رد الفعل الخارجي:

ما هو رد الفعل الخارجي لقيام حكومة إسلامية في إيران؟ ماذا فعلوا.. لا شيء ولكن يجب أن نربطها بالمصالح أيضا، ولأنه لم تكن هناك مصلحة أجنبية في قلب النظام لذلك لم يحتكوا كثيرا بإيران فكل ما فعلوه هو تحريض صدام على حربهم وحدثت حرب الخليج الأولى، وتدخلهم في السودان ذلك؛ لأن السودان نفسها لم تكن مستقرة

فكانت هناك حكومة تبدو إسلامية بالتحالف بين عمر البشير والترابي ولكن اتضح أن هناك تحت السطح نزاعات وخلافات قد يكون من غذاها جهات أجنبية، لمنع تكرار التجربة الإيرانية، وهذه التجربة كانت ستصبح سنية، فكانت تعني هل من الممكن أن يقيم السنة حكومة دينية؟ وهذا ما يجعلني أشك لأن طبيعة المذهب السني مختلفة تماما عن طبيعة المذهب الشيعي، فرجال الدين السنة عندنا موظفين وعلاقتهم ليست متجذرة مع الشعب.

أنا أعتقد أن رجال الدين غير قادرين على التغيير الذي نطمح إليه؛ لأنهم منفصلون رغم أنهم من الشعب ومن الناس، والمؤسسة الدينية غير رجال الدين في مصر غير الإسلام في مصر؛ ولذلك أعتقد أن الظروف مختلفة عن إيران.

جمال مبارك:

أنا لا أظن أن الرئيس مبارك سوف يفعل ذلك؛ لأنه يعلم جيدا أن الأمور في مصر ليست كالأمور في سوريا، فالمصريون من الممكن أن يقبلوا ملكًا ولكن لا يمكن أن يقبلوا رئيس جمهورية بالوراثة فلو رجعنا إلى توريث

الحكام الجمهوريات لأبنائهم.. إذن فلنعلنها ملكية أفضل، فهناك ملكية دستورية، فالملك يملك ولا يحكم، ويصبح شعار الدولة فقط ولا عندنا مانع مطلقًا أن تكون كذلك، إنما الاختباء وراء مسميات والعمل بعكسها فهذا مرفوض. وإذا حدث هذا فسيكون ردة غير مبررة، وبقاء الوزراء في أماكنهم لفترة طويلة هذا أحد عوامل الفساد، فصاحب السلطة إذا استقر في مكانه فترة طويلة يخلق مركز قوى ومراكز القوى تخلق الفساد بالتالي، ونحن نعاني من ذلك.

حرس مزمن:

إن مصر محتاجة إلى الإصلاح السياسي فلا يمكن أن نهتم بالإصلاح الاقتصادي ونهمل السياسي؛ لأنهما جناحان فإذا لم يطير الاثنان لا يحلق الطائر والوزراء الذين استمروا فترة طويلة هم حرس مزمن ثم إن مصطلح الحرس القديم يطلق على حرس المبادئ أما هؤلاء فتروس صدئة في آلة الحكم.

رد الفعل:

أخشى أن تظل لعنة الفراعنة كما هي، يظل منطق الفرعون الإله "أنا ربكم الأعلى" وإذا رجعنا إلى أمثالنا

الشعبية سنجد "اللي يتجوز أمي أقوله يا عمي" و"إن فت على بلد بتعبد الطور حش وارميله" فأخشى وكلي حزن أن يتقبل الناس ذلك، مع العلم بأن هذا الشعب قادر أن يبين كرامة في أي لحظة.

كما حدث في ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧م في انتفاضة الخبز، ظهرت فجأة كما قال الشاعر يوم ما قامت مصر قومة بعد ما كانت في نومة، ومصر ليست نائمة بمعنى النوم ففي مصر تيارات تتفاعل تحت السطح و ليست مرئية للناظر العادي ولكنها تتراكم مثل أبخرة البركان قبل أن ينفجر، ومن الممكن أن يكون الانفجار في جميع الاتجاهات، وينجم عنه ضرر كبير، ولكن حتما بعد الانفجار تكون هناك بداية جديدة وفرصة لميلاد الأشياء ميلادا نظيفًا، فمصر ليست بدعة أو استثناء بين الشعوب، ومصر قادرة في أي وقت من الأوقات أن تتخلص من أمراضها وهي جسد مريض الآن يستطيع أن يجدد خلاياه وينتفض. أما الدول الخارجية فلن يكون هناك أي رد فعل كما حدث مع بشار طالما أن الابن لا يخالف سياسة الوالد ولا يقترب من مصالحهم.

أحمد بهاء الدين شعبان

إن الشكل الوحيد الموجود الذي يتمتع بالقوة في المجتمع في الوقت الحالي هو الإخوان المسلمين...

التحالف الحاكم

أعتقد أن القضية ليست فقط سماح الحزب الوطني بدخول منافس لمرشحه في انتخابات الرئاسة فالمسألة أعقد من ذلك بكثير؛ فالقضية هنا تحتاج إلى نظرة أعمق حتى نستكشف طبيعة الأزمة السياسية التي نحياها.

لن يعني الأمر كثيرا أي تغيير إذا جاء هذا الشخص أو ذاك ليحكم في ظل قواعد وقوانين راسخة معادية للديمقراطية وللحريات ولا تعكس إرادة الجماهير، فالنظام السياسي في المجتمع نظام صيغ بدقة شديدة جدا لكي يعبر عن طبيعة التحالف الحاكم، تحالف الطبقات الرأسمالية والبيروقراطية الحكومية وغيرها من أصحاب النفوذ، وتم وضع مجموعة من الفلاتر تمنع دائما وجود صوت معبر عن الشعب بشكل حقيقي؛ وبالتالي فالقضية هنا يجب لكي نصل إلى حل إشكالياتها أن نرى الأمور بمنظار أكثر شمولية، نحن نحتاج إلى إصلاح سياسي بالمعنى العام، إصلاح للنظام السياسي يتناول طبيعة النظام وفلسفته وأهدافه الاستراتيجية، فإذا كنا نتحدث عن الديمقراطية فالديمقراطية الحقيقية لا تعني فقط حق انتخاب رئيس الجمهورية وإنما

تعني مجموع منظومة شاملة من القواعد الواجبة والتي بدونها لا يمكن الحديث عن الديمقراطية مهما كان الشكل المطروح أو حجم الدعاية المرافقة فأنا لا أتصور أن هناك ديمقراطية حقيقية بدون، أولاً: الاعتراف بحق كل فئات المجتمع وطبقاته السياسية في أن تعبر عن نفسها تعبيرا ديمقراطيا مستقلاً في بناء ديمقراطي حر بمعنى أنه يكون لكل طبقة أو فئة اجتماعية أو مجموعة فكرية الحق في أن تنشئ أحزابها وجماعاتها وهيئتها المستقلة بدون تدخل جهاز الدولة، ولا أتصور أن هناك إمكانية لتغيير ديمقراطي بدون إقرار حق تداول السلطة بين طبقات المجتمع وأحزابه السياسية وإلا سيتحول الأمر إلى نوع من الشمولية التي نعيش في ظلها منذ عقود طويلة، وقد أدت إلى أزمات مستحكمة في أوضاع البلاد على كافة مستوياتها، ولا أتصور أن يكون هناك بناء ديمقراطي دون إقرار حق الإضراب السلمي والتظاهر وكافة أشكال التعليق المكفولة لكل أعضاء المجتمع للدفاع عن مصالحهم وحماية مطالبهم.

فمنا دمنا نسمح للرأسمالية والطبقات المالكة بحق الملكية المطلقة كما هو موجود الآن بدون أي ضوابط

أو قواعد فعلى الأقل من حق العمال ومن حق الفلاحين ومن حق الطبقات الفقيرة في المجتمع أن تدافع عن مصالحها ووجودها المادي باللجوء إلى كل أسلحة المقاومة ومنها حق الإضراب السلمي والتظاهر السلمي والتعبير عن الرأي بكل أشكاله، ولا يمكن أن أتصور أن يكون هناك آلية ديمقراطية بدون إقرار حق التعبير كحق إصدار الصحف والمجلات والكتب والنشرات وكافة أشكال المطبوعات، وحق تملك قنوات التليفزيون ومحطات الراديو بحيث ينكسر احتكار الطبقات المالكة والحاكمة لأجهزة التوجيه في الرأي العام والتأثير في صياغة وجدان الأمة، وهذه وغيرها من القواعد المقررة في العالم كله لأصول الديمقراطية والتي نراها في كل المجتمعات الغربية والتي لا يمكن التعامل معها بمقاييس انتقائية، فالحاكم يختار من الممارسات الديمقراطية ما يساعد وجوده ويرفض كل ما يهدد استمرار هيمنته على السلطة؛ وبالتالي ففي ظل غياب كل هذه الأشكال يتحول الكلام عن تغيير رئيس الجمهورية إلى حاجة شكلية لا تقدم كثيرا ولا تؤخر كثيرا، فلنفترض جدلاً أنه جاء رئيس جمهورية شديد الإيمان بالديمقراطية وغيرها في ظل هذه

القواعد فإما أن يترك موقعه أو يتحول إلى مواقف أخرى وليس صحيحا أن في مصر رئيس الجمهورية له قدرة مطلقة على التغيير، فهناك تأثير كبير لمؤسسة الرئاسة على اتجاهات الحركة في المجتمع ولكنها أيضا محكومة بقواعد وأصول لا يمكن تجاوزها، فنحن نعرف على الأقل أن شخصية كبيرة الحجم كجمال عبد الناصر وفي ظل هيمنة جهاز الدولة الموجود في عهده وبالرغم من شعبيته الجارفة والتأييد الكامل الذي منحته له الجماهير عجز عن مواجهة جهاز الدولة والفساد الذي عشش فيه؛ وكان نتيجته هزيمة ٦٧ إذن فالمطلوب هو باختصار إيجاد مناخ ديمقراطي حقيقي في المجتمع يسمح بانتخابات حرة يصل الأصلح منها إلى واقع السلطة سواء رئيس الجمهورية أو في المستويات أجمع.

الإخوان المسلمين

أنا من حيث المبدأ مع كافة قوى المجتمع واتجاهاته الفكرية والاجتماعية في أن يكون لها أحزابها السياسية، وهذا الأمر مقبول من حيث المبدأ بحيث يكون هناك أحزاب ذات طبيعة دينية ولكن في إطار إقرار واضح وصريح باعتماد

الآليات الديمقراطية للحوار السياسي، وتكون أداة للتغيير الاجتماعي في المجتمع، بمعنى أنه لا أستطيع كإنسان يحيى على الأرض أن أتجاهل على سبيل المثال قوة الإخوان المسلمين وإلا سأصبح كمن يدفن رأسه في الرمال وفي نفس اللحظة سأكون أكثر الأطراف عداوة للإخوان المسلمين لو أنهم حاولوا الانقلاب على أصول الديمقراطية وعدم الالتزام بقواعدها، كما هدد ذات يوم بعض قادة حركة الإنقاذ في الجزائر حينما فازوا في الانتخابات أنهم سيلغون كل مظاهر الديمقراطية بعد أن أوصلتهم إلى كراسي الحكم. فالديمقراطية اختيار واختيار كلي وعلينا أن نتقبل نتائجها، وأن نكون على مستوى تحدياتها، وأول هذه التحديات أن تقبل وجود قوى مغايرة تماما وكما أطالب الحق للإخوان أطالب أيضا الحق للشيوعيين أن يكون لهم حزبهم، والفيصل في النهاية هو اختيار الجماهير ولكن لابد أن ترتقي المعركة السياسية إلى حدود عدم تبادل الاتهامات؛ لأن هذا الأمر يفقد النخب السياسية قدرتها على التأثير في المجتمع، ومن حيث المبدأ أعتقد أنه لا خطر حقيقي من وجود حزب الإخوان المسلمين لأن في اعتقادي عن يقين أن الإخوان المسلمين

يكسبون كثيرا من تقديم أنفسهم للمجتمع باعتبارهم شهداء وضحايا، ويقيني أنه لو سمحت لحزب علني للإخوان المسلمين سيتحول في النهاية إلى حزب عادي في الأحزاب السياسية، وستزول صفات القداسة التي تمنح لهم باعتبارهم من وجهة نظرهم ناطقين باسم الدين وسيتحولون إلى حزب سياسي له حسناته وعليه سلبياته، وكذلك بالنسبة للشيوعيين، فالناس بشكل عام ليست غبية وتستطيع أن تكتشف الحق من الباطل، وفي دولة كمصر لها جذور حضارية عميقة يصعب المتاجرة في وعي الناس، وهذا الأمر أقوله للمتخوفين من هيمنة الاتجاهات الإسلامية على الدولة أو على السلطة؛ لأنني أعتقد دائما أنه في مناخ من الحريات الحقيقية لن يتمكن هؤلاء الناس من فرض إرادتهم على الأمة لأن الاتجاهات الأخرى أيضا سوف يكون لها دور في المواجهة.

المؤسسة العسكرية

أعتقد أن الموضوع يحتاج قدرا من التفكير فمنذ عام ١٩٥٢ مصر محكومة بالمؤسسة العسكرية، ويبدو أن هذا قدر مصر إلى إشعار آخر، فالمؤسسة العسكرية

خرجت أربعة من رؤساء الدولة ويكاد تكون أجهزة الدولة في يد الجيش بمعنى أنك إذا نظرت إلى أي مؤسسة كبيرة في المجتمع ستجد على رأسها سيادة اللواء الفلاني يتولى ذلك مؤسسة متخصصة كمؤسسة مصر للطيران أو شركة من شركات الدواجن أو اتحاد كرة أو محافظ أو أي موقع من المواقع المهمة ستجد على رأسه سيادة اللواء حتى مواقع الثقافة ستجد سيادة اللواء الوزير كما كان رحمه ا يوسف السباعي أو أطال ا في عمره ثروت عكاشة.

فأنا أقصد بشكل عام أن المجتمع محكوم بالمؤسسة العسكرية فهنا وجهة نظر المؤسسة العسكرية ضرورية ومهمة ومؤثرة في اختيار حاكم مصر، ويصعب النظر إلى هذا بدون وضع هذه الاحتمالات في الحسبان ولكن الحلم أو الأمنية أن يكون هناك حاكما مدنيا في مجتمع كمصر في دولة مركزية تاريخية هي الدولة الأولى في العالم التي تأسس فيها نظام مركزي مهيمن، في مصر حلم يبدو بعيد المنال نسبيا وهو رهن للتطور ووعي المجتمع ودرجة التنظيم الاجتماعي لقواه الحية وتبلور طبقاته وتشكل المعبرين الحقيقيين عن مصالح الوطن، بمعنى أنه لكي يكون

هناك فرصة وصول لرئيس مدني إلى قمة السلطة هذا يعني أن يكون هناك حركة سياسية حقيقية في المجتمع مرتبطة بمصالح الناس ومشاكلها واحتياجاتها؛ وهذا يعني بروز قيادات جديدة تشعر بمشاعر المجتمع وتنتمي حقيقيا لآماله وهذا الأمر لا يبدو قريبا لمصر، فالآلية الاقتصادية القائمة آلية معقدة ومؤبدة ومجمدة؛ بمعنى أنها آلية صيغت بإحكام لكي تمنع تبلور قوى اجتماعية حقيقية، وتحجز بروز قيادات شعبية حقيقية يمكن أن يكون عليها إجماع أو تستطيع أن تحظى بقبول جماهيري نسبي، وقد تم وضع كمين دقيق يحول دون مرور أي صف ثانٍ في أي بناء اجتماعي أو سياسي في المجتمع، ويستوي في هذا مؤسسة من مؤسسات الدولة أو مؤسسات المعارضة فأنت تستطيع بدون جهد يذكر أن تكتشف أن المجتمع المصري بني على مؤسسة الرجل الواحد والتي تنهار بمجرد انهياره، وأضرب بذلك مثال بسيط جدا تعايشناه جميعا وهو ليس فقط في جهاز الدولة إنما في المعارضة أيضا، وعلى سبيل المثال حزب الأحرار كان موجودا طالما كان رئيسه موجودا مصطفى كامل مراد رحمه ا ، بمجرد وفاة مصطفى كامل

مراد تفتت حزب الأحرار وتحول إلى مجموعة من الحزبيات المتقاتلة على مقعد الرئاسة؛ لأن وجود مصطفى كامل مراد الزعيم التاريخي للحزب هو شكل طبيعي.. منع كامل بروز الصف الثاني أو نائب للرئيس أو انتقال ديمقراطي للسلطة في حالة وفاة أو تعرض زعيمها لأي مشكلة وهذا الأمر طبيعي هنا وليس يعني هذا أنه الأمر الطبيعي في الحياة لكن أقصد أنه طبيعي في ظروف مصر؛ لأن كل الأنظمة التي تم ترتيبها في الـ ٥٠ سنة رتبت بحيث تدمر فرص إيجاد قيادات بديلة في المجتمع وتهيمن فيها العناصر المسيطرة هيمنة كاملة على كل أشكال الانحراف الاجتماعي والسياسي بحيث تضمن بقائها هي وحدها.

احتكار السلطة

أنا لست خبيرا في هذه المسألة ولكن لا يوجد في ذهني حقيقة شخصية محددة ولكن هذا الأمر موضوع ثانٍ، فليس ضروريا أن الشخصية التي ستأتي ستكون مؤهلة تأهيلاً حقيقيا للقيادة، ففي النهاية يكفي أنه ينتمي للمؤسسة والمؤسسة قادرة على حمايته ودعمه، وإنما ما شغلني في الحقيقة أكثر بعدا من هذا الموضوع بالذات هو أنه كيف يمكن إدارة

مجتمع يحكم فيه على كافة مستوياته في الحكومة والمعارضة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وغيره فئات عمرية تجاوزت عمرها الافتراضي فلا يمكن تصور بلد تعيش في الألفية الثالثة وتقابل تحدياتها مثل التحديات المصرية وفي نفس اللحظة يستبعد من آلية الحركة داخلها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الفكري أو أي شكل من الأشكال كل من هم دون الـ ٥٠ عاما، ويحتكر السلطة فيهم سواء في الدولة أو في معارضيها جيل يقترب الآن من الثمانينات أو فوق الثمانينات، فهناك إشكالية موضوعية وهي أن هذا المجتمع يكاد يكون مجتمعا مغلقًا جامدا متصلب الشرايين وليس هناك فرصة لتجديده مرة أخرى وهذا معناه أن تحكم بعقلية الماضي؛ لأن المستقبل للأجيال الجديدة والنمط الجديد في التفكير ولقضايا استراتيجية جديدة لم نكن ندركها أو تدركها الأجيال الماضية والواجب الطبيعي أن في الشعوب المتقدمة أن الحكام الآن هم مثلاً في مقتبل الخمسينات والأجيال التي في الأربعينات والثلاثينات تعد وتجهز داخل مكانزيمات الدولة للتقدم خلال سنوات لاحتلال

موقعها في الخطوط الأمامية في إدارة الدولة، وأكثر الأمثلة تعبيرا عن ذلك أمامنا الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فالولايات المتحدة الأمريكية يعني مثلاً بل كلينتون أتصور أن عمره ٥٥ سنة أو شيء من هذا القبيل، وفي إسرائيل يتداول السلطة زعماء في منتصف الخمسينات يعني ٥٠ أو ٥١ أو ٤٩ في هذه الحدود يقود الجيش فيها أغلب قادتهم في الأربعينات أو ٤٥ وبعد ذلك يخرج لكي يكون أو يظل هناك تدفق للفكر الجديد والدم الجديد والروح الجديدة والقدرات الجديدة، بينما في مصر آلية تداول السلطة وآلية بناء الأجيال من القادة السياسيين والمصريين، آلية معطلة ومجمدة ومهشمة؛ وبالتالي في مثل هذه الظروف وجود ضابط أو غير ضابط أو مدني أو كان من الحزب الوطني أو المعارضة أو غيره لن يبدل شيء ولن يؤثر تأثيرا ذا قيمة في تغيير معطيات الواقع، فالمطلوب الآن إعادة هيكلة المجتمع لبناء آلية جديدة تسمح بتدفق الدم في عروق النظام الذي يعاني من شيخوخة حقيقية.

الجيش والحرب

لا أعتقد أن هناك رابطًا مباشرا بين الجيش والحرب؛ لأنه فعليا نحن منذ سنة ٧٣ في حالة سلم مع إسرائيل، والشعار الذي تتبناه الدولة أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب، أي أنه مضى ما يقرب من ربع قرن ونحن في حالة من الناحية الرسمية حالة سلام، ومع هذا لا زال الواقع كما هو عليه، أيضا هناك دول أخرى في عالمنا ليست مهددة بأي مخاطر ولا فرص نشوب حروب قائمة مثل تركيا، ومع هذا تجد المؤسسة العسكرية التركية أقوى من المجتمع المدني نفسه، وهي التي تعين قواعد الحكم وتهيمن على مراكز اتخاذ القرار الاستراتيجي، وفي كثير من الدول الأفريقية يتكرر هذا الوضع وهناك على سبيل المثال ليبيا وهي دولة غير مهددة بأي حرب ومع هذا يحكمها الجنرال منذ ما يقرب من ثلاثين عاما، فليس هناك ارتباط حقيقي ما بين الحرب والعسكريين، وأكبر مثال على ذلك أن الديمقراطيات الغربية خاضت حربا عالمية أو حربين عالميتين في حكم مدني، فتشرشل كان موجودا في إنجلترا ولم يأتِ بالعسكريين يحكمون ولكن خاض المعركة كرئيس للوزراء وتصدى

بالبندقية مع الحلفاء، وكذلك أمريكا فليس هناك ارتباط لازم بين وجود العسكر في السلطة وحالة الحرب التي يخوضها المجتمع؛ ولذلك أنا أيضا أجد أن الأفكار التي يطرحها بعض الناس مثل أمين المهدي على سبيل المثال وهو أحد دعاة التطبيع مع إسرائيل يقول في أطروحة كتبها إن سبب غياب الآليات في المجتمع هو حربنا مع إسرائيل إذًا فلنتصالح مع إسرائيل ونحل مشاكلنا معها؛ لكي نستطيع أن نتخلص من عبء العسكر الموجودين على صدر العالم العربي ومصر، وأنا رأيي أن هذه مغالطة حقيقية؛ لأن غياب الديمقراطية ليس رهنًا بالصراع مع إسرائيل بالعكس الانتصار في الصراع مع إسرائيل مرتبط ارتباطًا عضويا بتوفر مناخ ديمقراطي في المجتمع وبدون وجود ديمقراطية حقيقية في المجتمع سنهزم في كل معركة نخوضها مع إسرائيل على كل المستويات، والشرط الوحيد للانتصار في صراعنا مع العدو الإسرائيلي هو توفر مناخ ديمقراطي حقيقي يكفل إبراز كفاءات المجتمع في هذه المواجهة المصرية، وأيضا لابد أن نتعلم الدرس من إسرائيل؛ فإسرائيل تنتصر لأن هناك داخل البنية الصهيونية آلية

ديمقراطية في الصراع تكفل تداول السلطة وكشف الفساد واختيار الأفضل والدفع به إلى مواقع النظام الأولى، إذ ليس هناك أي رابط ما بين غياب الديمقراطية في المجتمع وحالة الحرب.

وأنا من الذين يؤمنون أن هناك قواعد وركائز في المجتمع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تؤثر في اتجاهات النظام الاجتماعي أكثر مما يؤثر فيه الأفراد، وصحيح أن هناك بلا شك دورا للفرد في حركة التاريخ وهناك لحظات معينه يلعب الفرد فيها دورا هائلاً وبالذات في لحظات الانعطاف التاريخي، وبلا شك وجود شخصية مثل جمال عبد الناصر في حجمها أو شخصية مثل أنور السادات بحجمها المضاد كان مؤثرا في توجيهات النظام ولكن حتى لو لم يكن أنور السادات موجودا فهناك في المجتمع المصري مجموعة من التطورات الاجتماعية كانت ستفرز في النهاية سادات بشكل أو بآخر؛ فالعبرة هنا في من يملك مقاليد السلطة الاقتصادية والاجتماعية لأن من يملك يحكم وهذه قاعدة، وأنور السادات لم يأتِ من فراغ، فأنور السادات جاء وحكم مصر وكان هناك تحالف طبقي

في المجتمع تهيأ فيه الشروط في ظل شعارات ثورة ٢٣ يوليو من الانقضاض على هذا الشعارات والانقلاب عليها، وأنا أتذكر أن جمال عبد الناصر كان كثيرا ما يتحدث عن ما أسماه حلف الثورة المضاد وكان يدرك أن داخل نظامه وداخل المجتمع الذي ترفرف عليه نظريا رايات الاشتراكية والوحدة، هناك قوى اجتماعية معادية وقوية ومهيمنة وبعضها موجود في داخل جهاز الدولة ومن أجل هذا بمجرد وفاة جمال عبد الناصر ظهرت هذه القوى إلى السطح وجبل الجليد المختفي ارتفع، واستطاعوا بسرعة متلاحقة أن يحدثوا كثيرا جدا من التعديلات والتوجيهات المغايرة؛ ولذلك نكتشف أن مساعي الصلح مع إسرائيل مبكرة جدا وكذلك التحول الاجتماعي، فمثلاً قانون الاستثمار ورأس المال الأجنبي وقوانين الانفتاح الاقتصادي قدمت في إبريل سنة ٧٤ أي بعد أقل من عام على حرب أكتوبر وبعد أقل من ثلاث سنوات على انفراد السادات بالسلطة في مايو سنة ٧١، وقد كانت هناك ركائز جاهزة وتنتظر المناخ المناسب للظهور على مسرح الأحداث؛ ومن هنا فالسادات كان معبرا عن تحالف طبقي موجود، وينتهز

الفرصة للبروز فقط لا غير ولو لم يوجد السادات كان سيلي هذا التحالف شخصية أخرى تلعب الدور المعبر عنها في قمة الدولة، ومن أجل هذا فأنا أعتقد أنه الأهم والأجدى أن ننظر إلى طبيعة التحالفات الاقتصادية والسياسية في المجتمع لكي ندرك طبيعة المعبرين عنها، ولكي ندرك أيضا حقيقة توجهات المعبرين عن هذه الطبقات بصرف النظر عن الكلام المنمق الذي يمكن أن يطرحه، وخلف كل هذه الكلمات المنمقة والأفكار التي تبدو نبيلة تتجسد مصالح طبقية؛ فالحاكم الجديد سيعبر عن مصالح القوى الاقتصادية المهيمنة الجديدة، والقوى الاقتصادية المهيمنة الجديدة هي قوة رأس المال المتحالف مع الاحتكارات الغربية، وهو في اعتقادي رأس المال غير الوطني، بمعنى أنه لا ينتمي إلى المصالح الوطنية وإنما يسعى إلى الربح بأي شكل ولو على حساب الأمة ومصالحها الاستراتيجية، ورأس المال هذا برز في الانتخابات الأخيرة في مجلس الشعب، رأينا مقدمات زحفه على الهيمنة في القرار السياسي والاقتصادي في المجتمع، وفي اعتقادي سيكون لهذا التوجه في السنوات القادمة نفوذ كبير جدا في صياغة الطبقة الحاكمة.

وفي الحقيقة هذا شيء طبيعي لأنه في غياب وعي وحركة شعبية حقيقية تحمي أي بناء أو هيئة سياسية موجودة سيلعب رأس المال دورا مؤثرا جدا في صياغة التوجهات، وإذا تعمقنا في طبيعة المعركة الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية سنكتشف أنها صراع قوى المال والأعمال في المجتمع على من ينفذ البرنامج الأمثل لتحقيق مصالحها، وخلف المرشحين للمعارك في الرئاسة الأمريكية تقبع شركات عملاقة تملك مئات المليارات من الدولارات، وتهيمن على احتكارات عالمية هائلة وهي التي تختار في واقع الأمر الرئيس؛ لأنه من الذي ينفق على حملات الدعاية ومشوار الانتخابات الهائل إلا هذه الشركات؛ وبالتالي فهي التي تختار الأنسب للتعبير والدفاع عن مصالحها ثم تدفع به إلى قمة الحزبين المتصارعين ثم تدفع به إلى المعركة الانتخابية لكي يدور صراع يبدو ديمقراطيا لكنه في جوهره محكوم بتحقيق مصالح هذه الاحتكارات، وبالنسبة لمصر أعتقد أننا مقبلون على مرحلة تبدو فيها ثورة رأس المال السياسي وقدرته على التأثير في اتخاذ القرار في الهيمنة على مراكز صنع القرار في المجتمع وبهذه

المناسبة أذكر ما حديث في الانتخابات اللبنانية القريبة التي جرت منذ عدة شهور فهي تعني بوضوح شديد ما سيحدث في المستقبل القريب في مصر، وهذه الانتخابات تم فيها عن طريق تدفق رأس المال السياسي شراء للانتخابات بالجملة وكسب الحريري بفلوسه، ودفع حسب ما قرأت في إحدى الصحف أنه صرف على المعركة الانتخابية ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار أي نحو مليار جنيه مصري لكي يهيمن على الدولة، وأذكر تعليق الحص وكان رئيس الوزراء السابق قال إن الانتخابات اللبنانية كانت انتخابات نزيهة ولكنها لم تكن ديمقراطية؛ لأن رأس المال السياسي لعب دورا كبيرا جدا في تحديد نتائجها، ونزيهة بمعنى أنه لم يحدث فيها تزييف لكنها لم تكن ديموقراطية؛ لأنه ليس جميع الأصوات أصوات الناخبين وأصوات النواب وما يحدث في مصر، وما حدث في الانتخابات تطبيق نموذجي للمراحل الأولى من مراحل غزو رأس المال السياسي وعلى سبيل المثال ما حدث من رجال الأعمال فيأتي شخص مثل رامي لكح وهو مجرم هرب بمليارات أو بمئات الملايين من أموال الشعب وفرض على الدولة

ولوى ذراعها في الحصول على تسوية حققت كل رغباته ثم عاد لكي يدخل مجلس الشعب؛ ليتمتع بالحصانة التي تحميه من أي مساءلة قانونية ولم يكتفِ بهذا وإنما تحرك في المجتمع لشراء أي حزب كما لو كان يشتري شقة أو عربية أو شيء من هذا القبيل حتى يحمي ظهره من الحملات التي يمكن أن تواجهه، كما أننا نرى أيضا رأس المال السياسي في هيمنته على الإعلام والصحافة ووسائل الإعلام وغيرها من أشكال التأثير في الرأي العام، إذًا القضية الأساسية ليست قضية أن نجلس على الكرسي ولكنها قضية من يملك في المجتمع، وهذه الرؤية تمنحنا القدرة على مواجهة الأمر بشكل أكثر عقلانية والبحث عن آليات في تطوير هذا الوضع وتحسينه؛ لأنه إذا نظرنا إلى الأمور باعتبارها قدرا لا يوجد رد له فليس أمامنا إلا الاستسلام إنما أن نفهمه باعتباره ترجمة في الصراع السياسي والاجتماعي في المجتمع نستطيع أن نفهم كيف يمكن التعامل معه، ولكي يتم تحسين هذه الآلية وتطويرها وتوصيل أفضل عناصر المجتمع إلى قمة السلطة يجب أن يتم تفعيل حركة المجتمع ويتم تطوير مبادرات الجماهير، وتحسين شروط

اللعبة السياسية والدفع باستمرار في اتجاه تهيئة المناخ لمشاركة أوسع للناس حتى يمكن أن نصل عبر هذه المشاركة الديمقراطية الأفضل لبناء المجتمع لأعلى قمم التأثير فيه من أجل مصالح الأمة والوطن في ظرف شديد الحساسية والحرج.

اليساريين

اليسار مثل الاتجاهات الإسلامية جزء من حقائق الحياة، أنا في اعتقادي أن اليسار موجود في مصر كأفراد ونفوذهم قوي ومؤثر في كل قطاعات الثقافة، في السينما والتليفزيون وفي الأدب وفي كثير من المواقع، أيضا كثير من قيادات العمال والشباب والطلاب، لكن مشكلة اليسار هي عجزه عن بلورة آلية حقيقية، ومشكلة اليسار هي مشكلة الحركة السياسية في مصر فليس هناك مناخ يسمح ببلورة أشكال حقيقية للتعبير عن الأفكار والطبقات في المجتمع، وإذا نظرنا بشيء من العمق سنجد أن الشكل الوحيد الموجود الذي يتمتع بقوة في المجتمع في الوقت الحالي هو الإخوان المسلمون لكن هذا حزب نشأ في ظروف خاصة جدا وعمره يقترب الآن من ثلاثة أرباع القرن، فاليسار المصري هو موجود

وسيظل موجودا؛ لأنه يعبر عن حاجة اجتماعية طالما هناك فئات اجتماعية فقيرة ومطحونة، وطالما هناك رأس مال قوي ومتجاوز كما هو قائم وطالما هناك تناقضات اجتماعية وتناقضات طبقية فاليسار قائم موضوعيا، أما أن نتبلور في أشكال سياسية فهذا الأمر صعب ولكنه غير مستحيل.

إن اليسار الآن في حالة سيئة نتيجة عجزهم عن بلورة إطار سياسي للحركة، وقد كان هناك في يوم من الأيام تصور أن حزب التجمع يمكن أن يلعب هذا الدور لكن حزب التجمع تحول تحت هيمنة الفرد الواحد إلى حزب طارد وعاجز عن خلق علاقات مع الحركة السياسية اليسارية، وأيضا الحركة السياسية لم تعد تحترم دوره في الحياة السياسية وفي المجتمع ولكن هناك تحدٍ أمام اليسار في المرحلة القادمة، أن يسعى لفرض هذا الوجود، وأنا أعتقد أن هناك هالة واسعة من اليساريين في المجتمع ولكن غير منظمة وغير مرتبة القوى، وبدون تنظيم أو ترتيب قوى اليسار لا قيمة له؛ ولذلك أعتقد أن الهدف الأساسي لليسار في السنوات القادمة أن يبلور تيار قطب ديمقراطي مفتوح وعلني، وأن تنشأ هذه الحركة في حضن المجتمع وتتبنى آلام

المجتمع وتصوراته وتقود التحدي بالصراع الديمقراطي في المجتمع المفتوح وبدون هذا القطب سيصعب في الواقع تصور وجود حياة سياسية حقيقية تتمتع فيها كافة القوى بحرية الحركة، وسيكون هناك خلل هائل في المجتمع فلو تصورنا على سبيل المثال أن يكون هناك حزب للإخوان المسلمين بدون وجود حزب للشيوعيين سيحدث خلل كبير جدا وسيكون هناك تهديد حقيقي في استقرار المجتمع أما وجود قطبين وأقطاب أخرى فهذا طبيعي فوجود أقصى اليمين وأقصى اليسار وبينهما الطيف السياسي في حركة جدل وصراع ووحدة وتقدم وتأخر هو الذي سيجعل المجتمع يتواجد، وأعتقد أنه بشكل عام كل المعوقات التي كانت تحول في الماضي دون أن يتحول اليسار المصري إلى حركة جماهيرية في سبيلها للذوبان فلم يعد هناك يسار كما كان أيام الأربعينيات والخمسينيات، أصبح هناك تفهم لدى اليسار أن ارتباطهم بالمجتمع وتعبيرهم عن قضاياه، يقتضي قدرا من المرونة والذكاء الاجتماعي والقدرة على التفكير في المجتمع وأن يتخلوا عن كثير من التشوهات التي حولت

اليسار في فترة من الفترات إلى عبث ليصبح الآن قوى فاعلة تؤثر في حركة الأحداث.

التيار الإسلامي:

أعتقد أن التيار الإسلامي بالذات مطالَب إذا كان لديه أمل ليتحول إلى قوى فاعلة في صياغة المستقبل في مصر عليه أن يقبل علانية بكل شروط الصراع الديمقراطي، وأن ينبذ الانقلاب والإرهاب وفكر التنظيم السري الذي كان يستخدم في الفترة السابقة، وأنا أعلم جيدا أن لدى السلطة وأيضا لدى كثير من أبناء المجتمع، ولدى كثير من فئات المجتمع تحفظ على السماح لحزب الإخوان المسلمين انطلاقًا من تخوفهم من أن يسعى الإخوان المسلمون إلى الانقلاب على النظام السياسي في مجتمعنا، واستنادا إلى حقيقة أن الإخوان المسلمين كانوا يملكون جهازا سريا إرهابيا شديد الخطورة ومن أجل هذا فالتيار الإسلامي وبالذات الإخوان المسلمين مطالبون حقيقة أن يقبلوا بشكل اجتماعي بشروط الصراع الديمقراطي وأولها نبذ العنف والاحتكام إلى رأي الناس وصندوق الانتخابات وقبول التعددية مهما اختلفنا مع الآخرين، وللأسف الشديد فالمعركة الأخيرة التي تحتدم

وقائعها الآن لا تشير إلى أن الإخوان المسلمين وعوا الدرس، فإقدامهم باستمرار على تدبير قضايا ثانوية وافتعال معارك وهمية حول قضايا لا تستحق تجعل الإنسان متخوفًا من المستقبل، أتصور أنا أيضا أنه لن يكون هناك رد فعل ذو قيمة؛ لأن الشعب غير المسيس وغير المنظم لا يستطيع أن يواجه بطش أي قوة أو هيمنة أي نظام سياسي.

لو حكم الإخوان

بالطبع أنا لا أعرف المؤسسة العسكرية المصرية ستتصرف بأي شكل لكن أمامنا على الأقل تجربتان: تجربة تركيا، وتجربة الجزائر، ويمكن اعتبارهما مؤشرا لردود الفعل؛ فلن يكون مقبولاً في تصوري بالنسبة للجيش بأي شكل من الأشكال وصول الإخوان المسلمين للسلطة، وأعتقد أن الإخوان المسلمين بهذا الشكل الراهن يخيفوا الكثير من القوى والاتجاهات السياسية في المجتمع، ويجعلونهم متحفظين على وصولهم إلى السلطة؛ لأن الدعاية السياسية للإخوان المسلمين تجعل الكثير من الاتجاهات تتحفظ على احتمالات المستقبل لدى سيطرتهم على النظام السياسي في أي لحظة من اللحظات وخصوصا أنهم لم يواجهوا

أي نقد حقيقي لحملات الإرهاب التي قاموا بها ولا لامتلاكهم جهازا إرهابيا قام بعديد من الاغتيالات في الفترة السابقة وليست بعيدة أيضا؛ لأن هناك تجربة قريبة في المجتمع وهي تجربة الجماعات الإرهابية التي خرج أغلبها من عباءة الإخوان المسلمين، فجماعات التفكير والهجرة وغيرها كانوا أعضاء قبل ذلك في الإخوان المسلمين، ثم تحولوا؛ فالتخوفات مشروعة ومقبولة، ومن واجب الجماعات الإسلامية أن تحسن هذه الصورة وأنا لا أتكلم عن رأيي أنا أتكلم عن التحفظات لدى الآخرين فأنا رأيي أن الإخوان المسلمين لا يشكلون حزبا سياسيا يستطيع أن يقدم برنامجا حقيقيا لحل مشاكل مصر فهم يشكلون جاذبية سياسية مستندة على ركيزتين: أولاً ادعائهم النطق باسم الإسلام ونحن شعب متدين وعاطفي وتحركه العاطفة الدينية وشيء طبيعي أن يعطوا أصواتهم للإخوان أو ينجح بعض عناصر الإخوان مستندين على هذه العاطفة، والركيزة الثانية أنهم قُدموا باستمرار كشهداء وضحايا لهيمنة وبطش النظام وهذا قد منحهم تعاطفًا كبيرا جدا. باعتبارهم دائما مظلومين ومضطهدين، لكن هذا شيء وقدرتك على قيادة المجتمع

وتقديم برنامج لحل مشاكله شيء آخر، فمن الممكن أن تكون في السلطة وتهيمن على مقاليد الأمور ولكن في النهاية لا تستطيع أن تقدم شيئًا حقيقيا للناس، والناس التي رفعتك هي التي ستسقطك في الانتخابات القادمة؛ ولذلك هناك شرط حقيقي هو: أن تصل إلى السلطة، وأن تقبل قواعد الصراع الديمقراطي، وأن يكون هناك ضمانات؛ لأنك إذا وصلت للسلطة والناس أو الجماهير لم تنتخب تيارك فيجب أن تترك السلطة طواعية لا أن تصل إلى السلطة ثم تفعل كما فعلوا في إيران، تعيد من جديد تصفية كل القوى السياسة الأخرى والهيمنة المطلقة على النظام؛ ولذلك أنا أقول إن الإخوان المسلمين مطالبون الحقيقة بشكل واضح جدا أن يثبتوا بعدهم عن الفكر الانقلابي الذي فيه ارتكاز على العنف وفرض الرأي وقهر الآخرين.

والإخوان المسلمين لجئوا للعنف في فترة، وقاموا باغتيال عدد من الساسة مثل النقراشي والخازندار، وهذه كلها عمليات عنف، وكان يوجد عندهم جهاز سياسي سري قوي وهو جهاز عسكري قوي جدا، وهناك وثائق تاريخية كثيرة من قادة الإخوان وقد تكلموا عنه وهذا شيء معروف،

في كل الحالات أيا كان علينا الآن أن نقر جميعا بأنه لا بديل للقوى السياسية في مصر إلا قبول الاحتكام إلى آلية الديمقراطية باعتبارها المدخل الوحيد لحل مشاكل البلاد، وأنا أيضا أتحدث كيساري أرى أن اليسار المصري مطالب أن يتواءم مع الآلية الديمقراطية، وأن يعيد بناء نفسه من أجل انتزاع حقوق حقيقية في المجتمع لكن عن طريق الصراع الديمقراطي، عن طريق تنظيم حركة المجتمع وترتيب القوى الاجتماعية وتنشيط آليات الحركة وسط الناس والتعبير عن مصالح الجماهير والدفاع عن مصالحها وحماية مرتكزاتها الاجتماعية؛ وبالتالي تتحول إلى قوة اجتماعية فاعلة مؤثرة بدون اللجوء إلى العنف ولا الالتحام وهذا هو التحدي الحقيقي أمام اليسار المصري لكي يتحول من حركة مثقفين وتجمعات نخبة إلى حركة شعبية في الشارع.

التيار الإسلامي والنقابات:

هيمنة الجماعات الإسلامية على النقابات وغيرها كان لها ظروف تاريخية معينة، وهذه الهيمنة تمت في غياب الديمقراطية، وفي ظل تحالف موضوعي مع نظام الحكم، وإذا عدنا بالتاريخ لحظات سنكتشف أن هذه الهيمنة بدأت منذ صدام السادات مع الحركة اليسارية في الجامعة وبلغت ذروتها منتصف الثمانينات ثم بدأت في الهبوط إلى أن تلاشت، وأتصور أن هيمنة الإسلاميين على النقابات هي أكثر أشكال الضعف لدى الحركة الإسلامية؛ بمعنى أنه حينما تهيمن بشكل مطلق على أي وضع فأنت وحدك الذي تتعرض للحرب بسبب هذه الهيمنة، ولو كانت الجماعات الإسلامية وعت درس "إنني قتلت يوم قتل الثور الأحمر" في اعتقادي أنه كان يجب أن تعيد النظر في هيمنتها على النقابات، وهذا ما يقوله زملائي داخل الحركة الإسلامية يقولون إنه لو عادت الأيام لما هيمنا على النقابات منفردين.

حكم الإخوان المسلمين:

لا عندي مانع مطلقًا أن يحكم الإخوان المسلمون إذا كانوا هم الاختيار الشعبي في ظل ضمانات أنه لن ينقلب

على الإطار الديمقراطي، ويلتزم بالحريات العامة، ولا يتحول إلى نظام كهنوت ديني، ولا أرى أي مشكلة؛ لأنني أعتقد أن الشعب الذي أتى بالإخوان سيذهب بهم أيضا، وأن الإخوان لا يملكون برنامجا اجتماعيا لحل مشكلات المجتمع، وبالتالي سرعان ما سينكشف قدرهم، ولن يقدموا بديلاً حقيقيا للنظام وإنما سيكون الإخوان أقرب القوى للحلف القائم، وسيتم تحالفهم بشكل أو بآخر مع كثير من رموزه؛ لأنه ليس هناك في واقع الأمر تناقض حقيقي ما بين الأساس الاجتماعي للإخوان والأساس الاجتماعي لكثير من الطبقات المهيمنة، وأنا أذكرك بتجربة شركات توظيف الأموال وتوافقها مع كثير من رموز النظام وكشوف البركة وغيرها من القضايا.

أنا في اعتقادي أن الإخوان المسلمين لا يملكون إلا شعارات فضفاضة مثل الإسلام هو الحل، فالإخوان بعد ٧٥ أو ٨٠ سنة من التشكيل لم يقدموا أي مشروع حقيقي لحل مشاكل المجتمع؛ وبالتالي ماذا يفعل الإخوان المسلمون في السلطة، لن يفعلوا شيئًا أكثر من أن ترتدي المرأة الخمار أو النقاب، وتصبح القضايا هي هل نترك اللحية أو نقصها

لكن لن يطرحوا برنامجا حقيقيا لتغيير اجتماعي يحقق مصالح المجتمع.

رد الفعل الخارجي:

أمريكا ليس لديها أي مشكلة للتعامل مع التيار الإسلامي فعلى عكس ما يشاع ليس لديها أي مشكلة للتعامل مع الإخوان المسلمين ولا التيار الإسلامي، أمريكا ضد من يحمل السلاح في مواجهتها و من يقف أمام مصالحها، إن أقرب الأنظمة في العالم العربي لأمريكا هي السعودية التي تحمي المقدسات، أمريكا ليس لها مشكلة مع أي طرف يرفع شعار الإسلام لكن لها مشكلة مع من يحمل السلاح في مواجهة المصالح الأمريكية أولاً وأخيرا، وأكثر من قدم خدمات لأمريكا في العالم العربي بل وفي العالم كله الاتجاهات المحسوبة على الإسلام، وأنا أذكرك بالدور الذي لعبته التيارات الإسلامية في تحطيم الاتحاد السوفيتي أيام أفغانستان وقد كانت معركة أفغانستان جزءا من أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي وقد لعبت فيها التيارات الإسلامية والإخوان المسلمون دورا كبيرا جدا بتمويل من المملكة العربية السعودية وتدريب وتسليح من المخابرات الأمريكية، فليس

هناك أي مشكلة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية.

السلطة في البيت:

أتصور أنه من المنطقي بالنسبة لرئيس دولة أن يحلم بأن تكون السلطة في بيته، ونحن في منطقة الفروق ما بين الملكية والجمهورية فيها تضعف كثيرا، ولكن مصر ليست سوريا وليست ليبيا ولا غيرها من الدول، فمصر دولة لها تراث وتقاليد وأفكار، وبرغم كل الهزال السياسي القائم لها قواعد وضوابط، وأنا أتصور بأن الحكمة تقتضي بأن لا يطرح هذا الموضوع؛ لأنه قد يستفز كثيرا جدا من الناس وبالذات القوى الفاعلة في القرار، وأظن أن الرئيس مبارك استشعر شيئًا من هذا فصرح ينفي هذا، وربما كان يريد أن يطمئن بعض الاتجاهات بأن هذا الأمر غير مطروح، وربما هو أكثر إدراكًا منا لحساسية هذا الموضوع.

وأنا أتصور أنه ليس هناك من حيث المبدأ اعتراض على جمال مبارك لمجرد أنه ابن حسني مبارك، إذا كان يملك الكفاءة لخوض المعركة لكن نحن نفهم جيدا أنه إذا

قامت هذه المعركة في ظل الظروف القائمة لن يكون هناك أي تكافؤ أو ندية مع الأطراف الأخرى، ستكون كل موازين القوى لصالحهم أما إذا كان هناك صراع سياسي حقيقي وانتخابات ديمقراطية حقيقة فأهلاً وسهلاً؛ لأنني ليس لي اعتراض عليه هو شخصيا برغم اختلافي مع توجهاته، فأنا لا أتكلم عليه باعتبار أنه هو نفسه شخص مرفوض، ولكن لو انطبق عليه ما انطبق على الإخوان من اختيار الناس له فلا مانع مطلقًا، ولكن أن يخوض المعركة السياسية في ظل الظروف الراهنة فالحقيقة هذا نوع أقرب إلى وراثة العرش منه إلى الانتخابات الديمقراطية.

الحزب الوطني البيروقراطي:

الحزب الوطني هيمنته على مقاليد الأمور جانب منها مصالح البيروقراطية وجهاز الحكم والأفراد القائمين على شئونه وأعضاء الحزب الوطني وجهاز الدولة والمتحالفين معه، وواضح أنهم مجموعة انتهازية وفيها قدر كبير من الوصولية، ومن الممكن أن أقدم كثيرا من الدلائل لذلك، وأنا لا أرى أن موضوع خلافة مبارك مطروح بشكل أساسي الآن؛ لأنه ليس هناك في المنظور القريب ما يمنح الإيحاء

بأن الرئيس مبارك سيغادر أو سيعتزل السلطة ولا نهاية لمدة ولايته فالمسألة مازالت طويلة.

الحرس القديم:

إن الحرس القديم كآلية الدولة في حاجة إلى تغيير، نحن دولة تعيش حالة شيخوخة، وتتعرض كل مؤسساتها للتكدس هل مصر ليست فيها من يصبح رئيس تحرير للصحف فنجدد لرؤساء التحرير سنة بعد أخرى وليس عندنا الجرأة أن نخرج شابا، سلامة أحمد سلامة عنده ستون عاما ويصلح أن يكون رئيس تحرير الأهرام فما المانع من ذلك، فالجهاز كله يعتمد على من يجلس على الكرسي فكمال الشاذلي له خمس وثلاثون عاما على كرسي البرلمان، فالقضية مربوطة بنظام عام محتاج لإعادة بناء؛ لأنه لا يمكن أن نخوض تحديات القرن الجديد بهذه الآلية الميتة.

رد الفعل الداخلي:

الشعب المصري أحيانا تحتار في ردود أفعاله ويبدو أنها بلا منطق إذا تمعنت فيها ستجد منها منطقها الداخلي، طبعا سيرحب الشعب أولاً بالرئيس خصوصا أن أجهزة الإعلام ستطنطن ليل نهار لكنه أيضا بعد فترة سيطرح

القضية بشكل موضوعي، ماذا سيقدم الرئيس الجديد لمشاكلنا المتوارثة؟ أنا في اعتقادي أن الموضوع أعمق من مجرد تغيير شكلي، فالجماهير لن تنتفض ضد جمال مبارك في أول يوم لكن يجب الوضع في الاعتبار أن كل الرؤساء الذين حكموا كانت لهم شرعية معينة؛ فجمال عبد الناصر كان قائد الثورة، أنور السادات خاض حرب أكتوبر وصاحب قرار العبور، وحسني مبارك أحد قادة أكتوبر، فهناك شرعية تاريخية لهم، أما جمال مبارك فشاب وليس عنده هذه المشروعية؛ وبالتالي أنا أتصور أن الرئيس مبارك حكيم وسيستوعب هذه المسائل.

رد الفعل الخارجي:

أتصور أنه لن توجد مشاكل فالمهم بالنسبة لأمريكا وإسرائيل أن يضمنوا مصالحهم، والاتفاقات التي تورطت فيها مصر أيا كان ما سيأتي، حتى إن كان من سيأتي شخص سيقول كلاما معاديا جدا لأمريكا لكن في النهاية يحقق لهم مصالحهم إذن لا توجد مشاكل معهم.

الدستور:

أنا أوافق على ما طالبت به أحزاب المعارضة من أن يكون اختيار الرئيس بانتخاب مباشر من الشعب، ولا تجدد فترة الرئاسة أكثر من مدة ولكن هذا من قبيل الأحلام؛ لأن هذه النوعية من المطالب تحتاج إلى قوة لفرضها فلان يتبرع لك الحاكم ويعطي لك ما تريد خصوصا إذا كان يتناقض مع ما يريده. إن هذه الأحزاب مجتمعة أوهى من أن تفرض لا مجرد تعديل الدستور فقط إنما حتى تعديل محطة أتوبيس من مكان لآخر.

إبراهيم عيسي

وإذا دخل مؤتمرا وقفوا مهللين، وإذا قال كلمة صفقوا مكبرين..

لا أريد أن أعلق على تغيير الدستور في نصف ساعة، وهو رقم قياسي عربي لا مثيل له في الدنيا، شرقًا وغربا، ولا أريد أن أتحدث عن أول جمهورية وراثية ابتدعها العرب ضمن ما ابتدعوا من موبقات سياسية. أنا أريد أن أتحدث بشكل مباشر وواضح، وبكل جسارة واندفاع في الحق عن تأثير ما حدث في سوريا على مصر (٥٢) شوفوا يحصل اللي يحصل في سوريا.. لكن أن يتخيل أحد في مصر كائنًا من كان أن هذه التجربة يمكن أن تتكرر لدينا هنا، على هذه الأرض فهذه هي الكارثة تالت ومتلت.. أعرف أن البعض سوف يسعى إلى مسامع الرئيس ويحاول أن يغريه ويستهويه ويستميله، ويمجد له ولاية عهده.. حفاظًا على الاستقرار.. وسوف يحاول البعض أن يداعب مشاعر الأب لدى الرئيس، ويزكي له قرارا فادحا وبشعا مثل هذا.

وأن كثيرين منا سوف يضعون أحذية في أفواههم ويسكتون، وكأن الموضوع لا يعنيهم، وكأن البلد لا تهمهم.. وسوف يزينون للرئيس بسكوتهم كما زين له الآخرون بنفاقهم، مثل هذه المصيبة التي سوف تحل على مصر حين

يورث الرئيس ابنه للحكم الجمهوري، يبدو هذا الكلام عبثيا وخياليا، فإذا به حقيقة حدثت هناك، ويريد البعض أن تحدث هنا.

وسوف يلتفت البعض الآخر إلى الابن، ويشجعه على الظهور أكثر، وإذا دخل مؤتمرا وقفوا مهللين، وإذا قال كلمة صفقوا مكبرين، وسوف يقولون فيه شعر، وفي ذكائه وعبقريته، وأنه سابق زمانه، وفارس عصره، وأن البلد تحتاجه، وأن الوطن منتظره، وأن المستقبل ملكه، وأن الجماهير تحبه، وأن الشعب يعشقه، وأنه لابد أن يكلم والده ويشجعه على اتخاذ قرار بوراثته.. فيها إيه؟ ما أهه حصل في سوريا ومحدش اتكلم.

لكن ما السيناريو الذي سوف يلجأ إليه هؤلاء.. لتبرير كارثة مثل هذه في مصر. هناك سيناريوهان.. الأول: سوف يديره المنافقون.. والثاني: سوف يقوده الأفاقون.

سيناريو المنافقين:

سوف يبدأ السيناريو بأكثر من مقال وموضوع صحفي متناثر في جرائد حكومية صغيرة، أو خاصة محسوبة على الحكومة –الداخلية أو صفوت الشريف أو كليهما- تكتب

مديحا مبالغًا فيه في نجل الرئيس مع إبراز صوره وتصريحاته.. ثم تمتد الحكاية للمطالبة به وزيرا أو سياسيا بارزا في أقرب تشكيل حكومي.. ثم يتبنى البعض في الصحف الحكومية على شكل مقالات متباعدة الزمن منتظمة الظهور في الولوج إلى أفكاره السياسية منتهزين خطوة مهمة داخل هذه السيناريو، وهو عقد مؤتمرات وندوات له في تجمعات شبابية وسياسية وثقافية –معرض الكتاب مثلاً- ويحللون أفكاره باعتبارها نظرية المستقبل –كلما تذكرت ورقته الاقتصادية التي قدمتها في ندوة ٢٥ عاما على حرب أكتوبر أدركت أن أفكاره مطروقة ومطروحة في صحف عادية لكتاب عاديين – ولا أفهم هذا المديح المغرق في النفاق الذي يوجهونه له على أي أساس وعلى أي أرض بنوه؟

أعود إلى سيناريو النفاق.. وبالمناسبة، لقد بدأت بعض خطواته منذ زمن فيه كذلك إيفاده لزيارة بعض الدول العربية، كحامل رسالة من الرئيس.. أو وجوده كعضو أساسي في الوفد المصري المسافر هنا، أو هناك، ثم تصديه للتصريحات الإعلامية أمام شاشات التلفزيون – وهي المرة

الأولى التي سوف يسمح فيها صفوت الشريف بأن يرحم الناس من وجهه الكريم- ثم يبرز دوره في الحزب الوطني- باعتباره عضوا في أمانة الحزب- حيث يختار الأعضاء، أو يسعى إليه الأعضاء، أو يدير لجنة يصبح نشاطها فجأة ملء السمع والبصر.. ثم يبدأ رؤساء تحرير الصحف الحكومية في الكتابة المباشرة عنه، أو أن يسألوا الرئيس عن سر امتناعه عن منح نجله فرصة للقيادة، وقد أثبت كفاءته في كل المجالات، ثم يلحون على الرئيس، الذي يسمع كلام مستشاريه الذين يقدمون له استطلاعات وقياسات رأي عام، يقولون له فيها، ويكذبون عليه فيها، إن له شعبية كاسحة وجماهيرية قوية، وإن البلد في حاجة إلى تجديد دماء، وإعطاء فرصة للشباب، يعني كل مناصب مصر فوق المعاش، وكل حكامنا ورؤسائنا في السياسة والصحافة عواجيز فوق السبعين، والبلد كلها دار مسنين سياسية، وأول ما يفكرون في تجديد الدماء يبقى للصدفة، للصدفة المحضة والبحتة دماء ابن الرئيس وشباب ابن الرئيس.. مش صدفة غريبة شوية؟

أما المشكلات الصغيرة التي تقف أمام سيناريو المنافقين، فأهمها الدستور، تعديل مواده في القاهرة ليس بالسهولة الشكلية التي جرت في دمشق.. لكن هذا الموضوع مقدور عليه، فصحة الرئيس مبارك تمام، وزي الفل، والحمد ، ونجله فاضل له أربعة أو خمس سنين في كنف أبيه –ربنا يديله الصحة- حتى يصل إلى الأربعين، فلسنا في حاجة إلى تعديل دستور ولا يحزنون.

المشكلة الثانية: هي شكلنا قدام العالم – وخصوصا أمريكا- وهذه بسيطة، أولاً: جماهير تسد عين الشمس تطلع في مظاهرات تأييد، بالروح والدم والذي منه،.. واسمها تأييد شعبي عارم نوزع صوره على محطات التلفزيون، وشبكاته، ووكالات الأنباء.. ثانيا: التزام سياسة تلتزم بخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، وهي ما تريده أمريكا، وساعتها يلعن أبو اللي جابوا الديمقراطية في مصر وفي العالم العربي كله.

لكن سيناريو المنافقين هذا لن يكتمل إلا بسيناريو الأفاقين.. والأفاقون هم الأكثر ذكاء وثقافة من المنافقين، والأفاقون معظمهم من إنتاج الحركة اليسارية والثقافية

في مصر، الذي سوف يرفعون أفكارا ومبادئ في هذا السياق تبرر لهم ما يفعلون.. منها.

١- أنه من الصعب تطبيق الشكل الديمقراطي الغربي من تداول السلطة وحرية الانتخابات واختيار الرئيس بالانتخاب الحر المباشر، في أجواء عالم ثالث مثل مصر، فضلاً عن أن الشكل الغربي فاسد.

٢- إننا لو هاجمنا توريث الحكم، فإن هذا المناخ المتوتر سوف يسمح للجماعات الدينية أن تهز أسس المجتمع المدني، وتستغل هذه الأجواء الملغمة، وقد تصل إلى سدة الحكم، ومن ثم نخسر حرية الإبداع.. وتمشي السيدات في الشوارع "لابسة النقاب".. ونخسر حريتنا، وسوف يضعوننا في السجون، واحتمال أن يرجمونا أو يجلدونا باعتبارنا شاربي خمر". يبقى الأحسن إيه؟ إننا نسكت أمام توريث الحكم مقابل استمرار واستقرار –تاني- أسس المجتمع المدني.

٣- إننا لن نتطوع بتأييد توريث الحكم حتى نحصل على إصلاحات سياسية مثل حرية تكوين الأحزاب، وحق إصدار الصحف، وسوف ننتهز حالة السماح الديمقراطي لرغبة التوريث في هذه المكتسبات التي تقوي الحياة السياسية والحزبية، وتجعل المجتمع المصري أكثر ليبرالية وديمقراطية وقادرا على مواجهة المد الديني المتطرف.

هذا هو سيناريو المنافقين، والأفاقين.. والمشكلة أنه إن حدث أيهما فسوف يحدث بتفصيل ما كتبت. فماذا نحن فاعلون؟ لكن بالمناسبة.. من نحن تلك؟

يظن المرء أن ما يخشاه لا يخشاه غيره غالبا.. غير أن كل ما أخشاه يحدث دائما.. ورغم أن الريس مبارك حتى الآن –على الأقل- وقد شكرناه على ذلك حقًا نفى تماما فكرة تحويل مصر إلى جمهورية وراثية، يرث فيها جمال مبارك الرئاسة من أبيه حسني مبارك. إلا أن "الزن" على الودان كما علمونا "**أمر من السحر**".

وبطانة السوء وسوء البطانة حول الرئيس شغالة ا ينور.. والواقع السياسي المصري تافه وهش وأخرس..

والنخبة الفكرية مغمورة في حديث الإفك.. لكنني مازلت واثقًا من أننا لو أعلنا رأينا بوضوح، فسوف يرتدع الأفاقون والمنافقون عن المطالبة بتوريث الرئاسة، وسوف يرتدع الملك أحمد فؤاد عن المطالبة بعودة مصر ملكية من جديد من جديد واعتلاء عرش أبيه؟

وللمرة الثانية يتحدث الرئيس مبارك عن ابنه جمال بصراحة وعلانية ليس فيها لبس ولا التباس وبحسم وحزم مشكورين له ومحمودين عليه خصوصا أن هذا قد جاء في وقت ازدادت فيه حمى النفاق وعلت فيه أصوات المداحين المنافقين والأفاقين، وكثرت أقلام وتكاثر عفن الرياء للسلاطين والملوك (...) وصارت مصر وكأنها أصبحت وطنًا للعبيد لا العباد وموطنًا لرعية ورعايا لا للمواطنين كاملي الحقوق والمواطنة.

المرة الأولى كانت في شهر سبتمبر الماضي قبيل إجراء الاستفتاء التقليدي والشكلي لتثبيت الرئيس على مقعد الرئاسة حين أدلى مبارك بحوار لمجلة أكتوبر رد فيها على سؤال (واضح أنه تم استئذانه فيه أو ربما طلبه هو كما يمكن أن نفهم الآن) حول اشتغال ابنه جمال (بالمناسبة جميل

أن علاء الابن الأكبر غائب عن الساحة فالمسألة ليست ناقصة) اشتغاله بالسياسة وما أشيع (أو ما أريد له أن يشاع وقتها) عن نيته تأسيس حزب سياسي باسم المستقبل وأكل وشرب وهضم كثيرون على هذا الشائعة، وقتها قال الرئيس مبارك إن ابنه لا يشتغل بالسياسة، وإنه لن يشكل حزبا على الإطلاق، وإنه مهموم فقط بالحياة الاجتماعية والعمل الاجتماعي والاقتصادي، ونزل هذا الكلام بردا وسلاما على الذين يخافون على هذا الوطن من جره وجرجرته إلى مناطق سوداء وعبثية وهزلية في التاريخ السياسي العربي لكن هل سكت وانكتم وخرس المنافقون والأفاقون أصحاب مزامير وطبول مدح السلطان وإفساد الحكم؟

(**أبدا**) بدأت شائعات أخرى وأقاويل تتردد بلا أي حياء وطني ولا خوف على البلد، بلا أي مسئولية تجاه مصر ولا المصريين حول أن مبارك يعد ابنه لخلافته. ولم تمنع تصريحات مبارك السابقة على استفتائه من ذيوع صورة ابنه في الإعلام المصري (**الطنان السفيه**) وفرد كلماته في المؤتمرات أو الندوات كأنها كلمات مسئول من المسئولين وزعيم من الزعماء الأجلاء، وأجرت الصحف المصرية

حوارات معه، وحصل على لقب جديد هو "السيد جمال مبارك" ولهث خلفه رنين الكاميرات وكشافات الأضواء ولمعان العدسات يقدمونه للشعب على أنه مفكر وخبير وعليم، ورشحته الصحف ومن يدور معها ويشم ظهرها لتولي مناصب وزارية (وخرج علينا البعض يبكي للرئيس كي لا يظلم ابنه الكفء صاحب الكفاءة التي لم نر مثلها في البلاد ويعينه فيما يستحق واستحقه) وخرجت كذلك شائعات ترشحه للانتخابات البرلمانية القادمة ثم إلى خلافة والده "مهما أطال ا في عمر رئاسته. وعمره". ويبدو أن الابن يتمتع فعلاً بقدر من التميز شأنه في ذلك شأن آلاف الشباب المصري الواعي والذكي والفطن لكن كونه ابن الرئيس جعل (صاجات) و (دفوف) زفة المنافقين تزيد حوله وتدفع في اسمه وترفع من قدره..

ساعد على ذلك جو غبي ومتغابي ومتخاف تتلبد به أجواء الوطن العربي؛ حيث نرى عيني عينك دولاً غريبة فجة وأنظمة عربية وقحة تقدم أبناء رؤسائها باعتبارهم أمراء يخلفون آباءهم الرؤساء الذين وضعوا- على حين غرة من الدهر– تيجان الملوك على رءوسهم التي أصابها خوف

الشيخوخة والزهايمر والسياسة وتصلب الشرايين لا نريد أن نقول أكثر من ذلك حتى نتمكن من أن نقول ذلك فقط، وقد خلق هذا الجو المحموم ونفح السلاطين ولفح النفاق شكلاً من أشكال التصديق في مصر حتى كاد الناس يتصورون أنه أولى بالملك ابن المخلوع أحمد فؤاد (آخر ملوك مصر) أن يعود ويتولى ملكية مملكته.. حتى جاء الرئيس مبارك في حوار من ثمانية أسطر مع صحيفة أسبانية لا نملك إلا أن نشكرها ووضع حدا لما لا حد بعده وتأمل معي ما حدث كي تفهم ماذا يجري بمصر من مسئولي مصر (وكي تشكر معي –رغم كل الخلاف البائن والكامل- الرئيس مبارك) لقد شكرت المحررة الصحفية التي أجرت الحوار مع الرئيس، شكرت الرئيس وكادت تلم أوراقها وترحل بعد نهاية الحوار الصحفي (أو ما ظنته النهاية) فسألها الرئيس:

لماذا لم تسأليني عن الخلافة؟

دلالة تعليق الرئيس شديدة الوضوح والعمق؛ أنه يعلم أن هذا السؤال يشغل الناس في مصر وخارجها، وهو يدرك بحسه وحدسه أو بمعلوماته أن لغطًا وغلطًا كثيرا يدور حول هذا الموضوع، وأن أيدي مصرية كثيرة تعبث في الظلام

وتحاول أن تصنع مأزقًا له ولمصر وتدلس على الناس شائعات حول ابنه تحديدا..

فسأل هذا السؤال ولم ينتظره بل وقلق من عدم طرحه.. المذهل هو ما جاء في تعليق الصحفية وقالت له: "لقد أخبرني مستشاروك ألا أسألك هذا السؤال".

آه من مستشاري الرئيس!!

آه من كل مستشاري رئيس!!

آه من بطانة السوء وسوء البطانة!!

إنهم يحولون بين الرئيس وبين الحقيقة، إنهم أصحاب مصلحة إذن في غرق وإغراق الوطن في دوامات سياسية إنهم ينصحون **(ولعلهم يأمرون)** الصحفية (**وهي أجنبية فما بالك بالصحفيين المصريين**) ألا تسأله هذا السؤال؟

تأمل معي الأسباب؟

لماذا يخفون عنه سؤالاً مثل هذا؟ وما مصلحتهم؟

مؤكد أنهم الذين يريدون لهذه الشائعات أن تكبر وتتضخم.. تأملت معي جرم ما يحدث؟

الرئيس واضح وصريح ويريد أن يتكلم في هذا الموضوع وهم يزرعون ألغاما أمامه وأمام الوطن، يريدون الشر للبلد يدفعهم نفاق ظنوا أنه يريح الرئيس ويسعده.

لكنه خذلهم (مرة أخرى شكرا.. شكرا بجد).

لقد قال للصحفية بوضوح إننا دولة جمهورية (هيه..هيه.. الحمد لقد تذكرنا أننا دولة جمهورية) قال لها إنه لن توجد وراثة للرئيس قال لها إننا لسنا مثل دولة عربية مجاورة أخرى.

أيها الناس رئيسكم قال لكم إنه لن يورث ابنه رئاسة هذا البلد. نشكره رغم أنه لا شكر على واجب وحق.

لكن على الأقل لكم منافقيه، ولجم مستشاريه، وطمأن مواطنيه أنه لا يزال الرئيس مبارك وليس جلالة الملك ولا عظمة السلطان.

يمكن أن نحاوره وننقده ونناقشه ونعاتبه ونناشده ونرفضه ونشكره.

يا جماعة مصر لازالت التي نريد لها أن تكون ليست مثل جمهوريات ملكية ولا ملكيات وراثية فهل ينكتم المنافقون ويخرس الأفاقون ويعتدل المستشارون ويتلم المطبلون ويبكم المزمرون؟

أتمنى.. وأشك

طلعت رميح

قيادات الجيش لها دورها العسكري؛ وبالتالي هم ليسوا مطروحين في الحياة المدنية......

النظام الرئاسي:

التجربة الديمقراطية أو البرلمانية في مصر تجربة محكومة ومحددة بقوانين وبلوائح بحيث لا تنتج أي نوع من أنواع التغيير لا داخل التشريع ولا داخل الحكومة ولا داخل أي شيء. والنظام في مصر نظام رئاسي بمعنى أن أي انتخابات برلمانية لا علاقة لها بتشكيل الحكومة على عكس كل القارات؛ فمن المفروض أن الحزب الذي يفوز في الانتخابات البرلمانية يشكل الحكومة لأن الحكومة مسئولة دستوريا أمام الرئيس وبالتالي عملية التغيير في مصر لا علاقة للبرلمانات بها، فمجلس الشعب المصري لم يستعمل حقه مرة واحدة في سحب الثقة من أي أحد؛ وبالتالي ما ينطبق على عدم قدرته على سحب الثقة من وزير أو مع عدم قدرته على تعديل الميزانية بالدرجة الأولى لا يمكن أن يكون قادرا على تحديد رئيس الجمهورية والسؤال حول أنه قد يوجد رئيس جمهورية مرشح من المعارضة هذا سؤال لا علاقة له بمجريات الأمور في البلد، سؤال افتراضي لا علاقة له بما يجري ولا بالقواعد القانونية ولا بالقوانين ولا بالدستور.

القفز على كرسي الحكم:-

بعض الناس يتصورون أن ما هو ظاهر على السطح من بعض الميوعة في الأشكال التنظيمية أو المؤسسية أو بعض ما يظهر أنه مجموعات متنافرة أو متعارضة بالجهاز السياسي للدولة أو يأخذون مثلاً من بعض الخلافات الوزارية وينطلقون من هذا إلى أشياء يمكن أن تؤثر على مستقبل الدولة في مصر وتؤدي إلى حالة من الاضطراب ناتجة عن وجود متنازعين على الترشيح لرئاسة الجمهورية.

وأقول لك هذه الدولة التي عمرها سبعة آلاف سنة لم تشهد في تاريخها حالة انفراط حوالي ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ سنة، ولا يوجد شيء مستهدف في مصر لأن كل هذه الأشكال هي أشكال كاريكاتورية ومجلس الشعب هو أداة طيعة في يد الدولة المصرية العتيدة القوية المستقرة الممتدة المتسعة الأطراف التي تمثل فيها الجغرافيا جزءا من نسيجها، وحدود الجغرافيا هي حدود الدولة المصرية وبالتالي أي أشياء مثل هذه مستبعدة، فكما قلت مجلس الشعب من المفروض أن يختار رئيس الجمهورية الذي تحضره

الدولة المصرية، وجهازها هو الذي يحدد ترشيحه وهو الذي يحدد نجاحه ومن لا يريد جهاز الدولة المصري أن ينجح إلا في حالات استثنائية في ١ أو ٢٪ بالكثير، وجهاز الدولة المصري حتى الآن هو الممر لأي عمليات تغيير، والتغيير الآن الذي يحدث في مصر في أي قواعد أو قوانين لا يأتي لا من خلال مجلس الشعب إلا إذا كان شيئًا سيئًا، ولا يأتي من خلال ضغط شعبي من أحزاب المعارضة ولا من قوة أحزاب المعارضة ولا من الجمهور هذا كله يأتي من القضاء والقضاء الآن وهو من أجهزة الدولة المصرية أصبح هو المصحح لكل التشريعات، وأصبح هو آلية التطوير المجتمعي في مصر، والمجتمع المصري لم تتطور تشريعاته الآن إلا بفعل أحكام القضاء وجميع العمليات السياسية التي يتدخل فيها ويلعب فيها دور الفاعل بالمنح والوقف والتنفيذ إلى آخره وتعديل القوانين وحل مجلس الشعب (٣ مرات) وتغيرت ٣-٤ مرات قوانين انتخابات مجلس الشعب أو الانتخابات التنفيذية في البلاد وقوانين الجمعيات الأهلية كل هذا من يفعله هو جهاز الدولة فلا يوجد أي احتمال أن يحدث فيه اضطراب أو يحدث فيه خلاف فالذي سوف يحكم مصر

ستقرره مؤسسة الدولة، وسوف يقال لمجلس الشعب انتخب فلانًا وسينتخبونه، وهناك نظام للانتقال الدستوري مثل صوفي أبو طالب الذي مسك البلد وأصبح رئيس الجمهورية مؤقتًا حتى انتخاب الرئيس مبارك، ومن المفروض أن رئيس مجلس الشعب سيقوم بنفس الدور حتى انتخاب رئيس جديد فمن يستقر عليه جهاز الدولة هو الذي سيحكم ولا توجد في المجتمع المصري أي قوى أخرى مكافأة لقوى جهاز الدولة بأي درجة من الدرجات، والجيش جزء أساسي ومكون من جهاز الدولة وكذلك الشرطة والمؤسسات السيادية أو الوزارات السيادية، ولا أظن أن الجيش المصري يفكر في أي لحظة من اللحظات أن يخالف ذلك. لماذا؟ وما الدافع إليه؟ وهل يمكن أن يأتي أحد في رئاسة مصر دون أن يراعي اختيارات جميع الأجهزة المكونة للدولة ومن يسأل تلك الأسئلة و من يفكر بتلك الطريقة أو هذه الطريقة فهو لا يعرف مصر ولا يعرف ما هي المكونات الحقيقية في إدارة الدولة المصرية وأرفض فكرة أن الجيش يقول أرشح واحدا من عندي؛ لأن جهاز الدولة في مصر جهاز قوي وربما تكون عناصر الجيش فيها مميزات غير متوافرة

في المدنيين وهذه حقيقة. أن يكون العسكريون بالذات في ظل مواجهتهم مع إسرائيل. دعني أقول لك بوضوح إن غياب تكوينات مؤسسية في أجهزة الدولة يتخطط بشكل مدني، قد يجعل وجود عسكري في الحكم ضرورة من الضرورات، وبالتالي ماذا تفرز الحركة السياسية في مصر وهي علاقة جدلية بين الاثنين.

المؤسسة العسكرية

هذا كلام لا يسأل فيه، فقيادات الجيش لها دورها العسكري؛ وبالتالي هم ليسوا مطروحين في الحياة المدنية، وهم موجودون فقط بكيانهم العسكري والجيش من المفروض أنه مؤسسة لا تتدخل في السياسة.

وأنا لا أتحدث في نقطة الجيش هل سيستولي أم لا بل أقول إن السؤال نفسه مستغرب فلماذا؟ الاختيار لرئيس الدولة في مصر يمر عبر آليات مؤسسية مستقرة، ويشارك فيها جميع أفراد جهاز الدولة وهي أمور مستقرة ومتداولة ومعروفة ولا حاجة لأي طرف من الأطراف أن يغير موازين هذه الدولة ولا يوجد أي ضرورة لهذه الأمور، فمن المفهوم أن الرئيس يعين له نائبا كما عين عبد الناصر

السادات في ٦٧ أو ٦٨ فمن المفروض أنك سترى الدنيا مترتبة وجاهزة وهذه دولة لا يقفز عليها أحد من الهواء، إن مصر ليست دولة عادية في الطريق فهي ليست ليبيا ولا السودان ولا أي دولة ثانية، إنها دولة مستقرة ومؤسساتها ثابتة.

رد الفعل:

الرئيس مبارك عسكري سابق، والرئيس السادات عسكري سابق، والرئيس جمال عبد الناصر عسكري سابق والرئيس السادات كان يذهب بالبدلة العسكرية لمجلس الشعب في حرب أكتوبر، والرئيس جمال عبد الناصر لبس البدلة العسكرية فترة طويلة جدا، والرئيس مبارك هم يعرفون أنه كان قائد القوات الجوية في حرب أكتوبر، ويظهر على التليفزيون في اللقطات القديمة بالبدلة العسكرية؛ وهذا يعني أن الشعب عندما يجد عسكريا على رئاسة الحكم لن يقول إنها شيء جديد، ولا أظن أن المسألة تتحدد بما يرتدي رئيس الدولة وكون الرئيس عسكريا لا يؤثر على سياسته الخارجية ونظرته للحرب، فصدام حسين لم يكن عسكريا وعمل حربا مع إيران، وعمل حربا مع الكويت وحاربته أمريكا

و ٢٩ دولة إتحاد وعمره ما كان عسكريا، والرئيس القذافي اسمه العقيد معمر القذافي عسكري ولم يدخل في عمل عسكري واحد وهذا ليس له علاقة بالموضوع، وحافظ الأسد كان عسكريا وابنه أتى من بعده وليس عسكريا فهذا ليس له علاقة بالموضوع. فليس معنى أن الشخص عسكري معناه أنه يوجد حروب، بالعكس ربما الشخص العسكري في معظم الأوقات يكون أكثر دراية بالحروب، وأكثر خوفًا من الدخول فيها، والآن عندنا الحاكم العسكري في باكستان والأمور ملتهبة هناك على الحدود الهندية الباكستانية من فترات طويلة ولا حرب ولا شيء؛ فليس لهذا علاقة ولكن هنا نقطة أخرى وأنا أتحدث كقاعدة عامة وهي أن الغرب والدوائر الأمريكية عندما تحاول النيل من دولة من الدول تتحدث عنها باعتبارها نظاما عسكريا، بالتأكيد أن هناك زيفًا في ذلك؛ لأن الولايات المتحدة صنعت عشرات من الانقلابات العسكرية في دول أمريكا اللاتينية وكانت كلها ديكتاتورية بالمعنى الحقيقي، وكانت تحصد أرواح الشعوب بالدبابات هذا فقط ما يمكن أن يستخدمه الغرب لكن القاعدة الأصلية والأصيلة في هذا الأمر أن لكل شعب ولكل دولة اختيارها ولا علاقة

لها بالدولة الخارجية، ونظامنا السياسي لا تحدده أي دولة خارجية وإنما يتحدد من خلال الأطر الديمقراطية وأنا شخصيا ممن وقفوا ضد أي تدخل أجنبي في الشئون المصرية حتى ولو كان على غرار مراقبة الانتخابات أو حتى مراقبة حقوق الإنسان وحتى لو كان هذا من خلال الأمم المتحدة.

انتخابات ديمقراطية:-

أولاً: لا يوجد انتخابات على مستوى رئاسة الجمهورية حتى الآن؛ وبالتالي لا يوجد مرشحون في المجتمع لنيل أصوات الناخبين بشكل متعارض ودعاية مقابلة، فالشعب يستفتي على من يرشحه مجلس الشعب فهنا في مصر يوجد استفتاء ولا يوجد انتخاب، وهذا السؤال افتراضي لأنه إذا لم يوجد انتخابات في الأصل وإذا كان مجلس الشعب على هذه الحالة الدائمة وليست حالة مؤقتة وليست هي فترة مبارك وحدها وإنما هي فترة مبارك وفترة السادات وفترة جمال عبد الناصر، ومجلس الشعب دائما هو مجلس الحكومة وهو الذي يحدده ويعينه، والنسبة في هذه الانتخابات نسبة هامشية وبسيطة، وفكرة وجود مرشحين آخرين ستكون

على سبيل تأكيد فكرة أنه يوجد ناس رشحت داخل مجلس الشعب لكنها لم تحصل على أصوات.

الإسلاميين: -

أظن أنه في مثل هذه الظروف من الممكن أن يحدث إجماع على شخصية واحدة إسلامية لو رشحت نفسها وهذا باعتباره أحد الافتراضات.. وهذه لو. لو. لو. لو أنت تقول لو مجلس الشعب سمح وهذا ليس مسموحا، ولو أن مجلس الشعب تركها تمر وهو لا يتركها تمر، وبعد هذا لو تغيرت العملية ولم تصبح استفتاء وهي استفتاء، ولو أصبحت انتخابات ثم نفرض شيئًا آخر وهذه كلها افتراضات.

وحتى لو عملت مجمعا انتخابيا كاملاً فهو شكل ضمن إطار عمليات الانتخاب وما يحدث الآن في مصر شيء ثانٍ؛ فمجلس الشعب كهيئة منتخبة سابقة تقوم بتحديد مرشح واحد ومن حق أكثر من مرشح أن يتقدم وفي النهاية الذي يعرض على الشعب واحد؛ لذلك أنت تقول لو لو ولو التي في الآخر لا توجد بالمرة.

ويوجد الآن قضايا ترفع عدم دستورية هذا أو لتمكين الناس من الترشيح في انتخابات الرئاسة وإذا كان هناك حكم

إسلامي فسوف يأتي من خلال آلية انتخابية ومن المفترض أن يأتي الشعب به؛ وبالتالي وجود حكم للإسلاميين أو الاتجاهات الإسلامية وأنا لا أريد أن أقول إن الحكم الموجود حاليا غير إسلامي لكن هو في التصحيح والتخطيط أن يكون هناك حكم لتيارات سياسية وإسلامية وهي الموجودة في المجتمع المصري في المعارضة الآن طبعا سوف يحدث هذا دوي داخلي وعربي عالمي خطير، ونظرا لثقل مصر السياسي وتأثيرها في كافة أرجاء العالم العربي والإسلامي طبعا هذا سيؤثر بتغير خطير وطبعا من المعروف أن أمريكا تقف أمام الأمم الإسلامية وتمارس ضدها ضغوط وقد تصل إلى ضرب للقوات المسلحة.

جمال مبارك:-

أولاً لا يوجد أي إعلان رسمي وما يجري حتى الآن بخصوص نجل الرئيس هو بين الشائعة والتكهن، وقد قيل إن جمال مبارك يعد لحزب المستقبل وعلى هامش جمعية المستقبل فثبت أنه تصور غير مضبوط، وكل ما هو موجود تكهنات ولكن لا يوجد شيء رسمي ولكن إذا فرض أن هناك تكرارا لتجربة سوريا لترشيح نجل الرئيس لولاية الرئيس،

والمدهش أيضا أنها تجربة أمريكا حيث إنه في الانتخابات يأتي ابن الرئيس عموما فهذا يمثل تغيرا كبيرا في نظرة مؤسسة الدولة لاختيار رئيس الجمهورية؛ حيث إن رئيس الجمهورية عسكري باستمرار سواء كان عبد الناصر أو السادات أو مبارك، والأمر الثاني هنا أن هذا يعني أن الرئيس مبارك لن يعين له نائبا؛ لأنه من حث المنطق لا يعقل أن الرئيس مبارك سوف يعين ابنه نائبا له دستوريا أو قانونيا، وهذا يعني أنه لا يوجد نائب للرئيس؛ وبالتالي ستجري الانتخابات على جمال مبارك باعتباره واحدا من الحزب الوطني مثلاً أو ممثلاً من الحزب الوطني.

الأمر الثالث في قضية جمال مبارك هو أنه كيف سيتم إقرار وجوده في السلطة السياسية واحتلاله لهذه المكانة حتى يكون مجلس الشعب جاهزا لمثل هذا التقرير بحقه أن يكون مرشحا لرئاسة الجمهورية وهذه مسألة أعتقد أنها تتمثل فيها صعوبات ليست بسيطة بالنسبة للمجتمع المصري.

وبالنسبة لجمال مبارك أظن أن هناك اختبارا هاما يجري له الآن داخل الحزب الوطني، وكما نشر في الصحف حدث خلاف بين جمال مبارك ويوسف والي وكمال الشاذلي

حيث إن جمال مبارك رفع شعار التغيير وأيده في ذلك كل من دكتور زكريا عزمي ودكتور حسين كامل بهاء الدين لكن يوسف والي رفض هو وكمال الشاذلي، وهذا يطرح مدى قوة من يدفعون بجمال ليكون مرشحا للرئاسة، وأظن إذا جاءت نتائج الاختبار الحالي وأظهرت أن جمال مبارك غير قادر أن يفعل شيئًا داخل الحزب خاصة في مواجهة يوسف والي وكمال الشاذلي فأظن أن الذي لا يقدر أن يغير في الحزب الوطني سيستطيع أن يصل إلى الترشيح.

الحرس القديم:-

وبالنسبة للوزراء الذين استقروا في الحكم سنوات طويلة المسألة هي أنه لا يوجد ما يمنع أن يستمر وزير في مكانه فترة طويلة لكن هذا في الحقيقة يتطلب أن يكون للشخص شخصية خاصة به؛ حتى يحافظ على منصبه، لكن القضية الأخطر هي أن هذا هو نظام عقد دولة ولا أظن أن الموضوع مرتبط بجمال مبارك؛ فمبارك لا يغير الوزراء بكثرة ومثبت الناس بكثرة منذ أن تولى، وليس معقولاً أنه تولى سنة ٨١ وفي تفكيره أنه في اليوم الثاني سيخلفه ابنه فيوسف والي مثلاً معه من أولها ولا علاقة لذلك مع موقعه

في الحزب الوطني، بل إننا نتفاءل إذا قلنا إنه هناك شيء اسمه الحزب الوطني؛ فهي مجرد إدارة حكومية تابعة لأجهزة الدولة، وأنا أقول إن الخطير أن هذا نظام عام في الدولة، وأن الرئيس مبارك مستمر طوال هذه الفترة وكذلك الوزراء لكن الأدهى والأمر أنه عندما جاء الدور على التغيير في الوزراء تم تغيير الوزراء الذين تعاطف معهم الرأي العام ويساندهم ويرى أنهم الأفضل والأكفأ، وجيء بوزراء أسوأ، فالقضية ليست قضية تغيير لكن الاستقرار بهذا المعنى يخلق الفساد وهذا أحد ملامح الفساد في مصر أو في المجتمع المصري.

وخارجيا

لا أظن أن يكون هناك رد فعل سلبي أو أمر سوى أنك ستهاجم من بعض الصحف والكُتاب وبعض أجهزة التليفزيون من زاوية أن مبارك ولى ابنه وهذه ملكية، وربما تهاجم من صحف تصرف عليها حكومات ملكية.

ورد الفعل الداخلي لا أظن أن الناس سوف تكون على قناعة كبيرة بهذا الأمر، وإذا حدث هذا فهذا سيلقي عبئًا خطيرا جدا على جمال مبارك في أن يقدم نفسه بصورة

واضحة، وأن يقدم على عمليات تغيير واسعة في مؤسسات الحكم والأشخاص بحيث يكتسب شرعية ستكون شرعيته هو، وهذا ملاحظ في بشار الأسد؛ فبشار الأسد لم يأخذ شرعيته من أبيه ولكن أخذ شرعيته من قراراته كما نعلم أنه منذ تولى إلى الآن بدأ هناك مناخ للحرية داخل سوريا، بدأ هناك إفراج عن المعتقلين وكذلك الإفراج عن المعتقلين اللبنانيين داخل سوريا، وبشائر رياح السماح للقطاع الخاص باحتلال مساحات أوسع في الاقتصاد السوري، وتغير العلاقات مع العراق التي كانت مقطوعة منذ ١٨ سنة، وإزالة الحساسيات التاريخية فيها؛ وهنا يكتسب شرعية من خلال قراراته، لا من خلال شيء آخر باعتبار أنه احتل منصبا ليس من حقه بحكم أن والده كان رئيس جمهورية، وبالتالي سيجد صعوبة وإذا لم يتحرك جمال مبارك لكسب ثقة الناس لا أظن أن أحدا سينتخبه، ولكن الموضوع ليس مطروحا للانتخابات وهو يتم في أروقة الدولة طرحه أولاً ثم يخرج لنا.. مثلاً الرئيس جمال عبد الناصر بسبب غير معروف إلى الآن اختار الرئيس السادات ولا يعلم أحد إلى الآن ما السبب، وبما أنه اختار الرئيس السادات فقد حدث نقل

للسلطة دستوريا إليه، والرئيس السادات رأى في الرئيس مبارك بعد ضربة الطيران أنه الأفضل أن يتولى منصب نائب الرئيس؛ فتولى الرئيس السادات وجاء الرئيس مبارك، أي أن الذي يحكم هو آلية داخلية داخل الدولة وبما أن الموضوع يجري والناس لا تعرف عنه أي شيء ويأتي أمام مجلس الشعب ويقدم شخصية اختارتها الدولة؛ وبذلك يحدث ما حدث قبل ذلك، الناس كل ما في ذهنها أن الذي سيأتي سيكون بهذا الشكل فإما الرئيس يختار ابنه وإما الجيش سيأتي بواحد لكن حتى الآن ا أعلم والتركيبات الجارية في المجتمع لا تشير أي مؤشر لاعتماد حدوث أي تغير في البلد.

اللواء/ طلعت مسلم

من الممكن أن يكون هناك موجة من النكت وهذا هو رد الفعل الخارجي.....

وجود الحزب الوطني:-

أعتقد أنه لا وجود للحزب الوطني بالمرة فمن المعروف أن أغلب أعضائه مستقلون قد ضمهم الحزب بعد أن تم نجاحهم، وبالتالي هم غير مضمونين للحزب الوطني، وبعد مبارك سينفرط العقد ولكن دعني أقول إن المسألة ليست مسألة مجلس شعب، إنه نظام دولة بأكمله، وسيقرر هذا النظام من سيكون الرئيس، وسيوافق عليه المجلس بعد ذلك، والجيش هنا جزء من النظام، والجيش ككل لن يسيطر على مقاليد الأمور ولكن من بيده الجيش هو الذي سيفعل، وهذا لا يستلزم قيادات بارزة أو غيره، وأعتقد أنه لن يكون هناك رد فعل سلبي من الشعب، والدليل على ذلك أنه لم يكن له أي رد فعل تجاه حكم عبد الناصر والسادات وحسني مبارك اللهم إلا بعض النكت.

وبالنسبة لرد الفعل الخارجي أنا أرى أن ذلك سيتحدد مع الشخص الذي سيصبح رئيسا للجمهورية سواء كان من الجيش أو لا وليس شرطًا أن كل عسكري يسعى للحرب أو السلم.

حياد الجيش:

أنا أرى أنه من الطبيعي أن يكون الجيش محايدا؛ فلم يحدث من الجيش المصري أي سابقة تدل على غير ذلك، وأرى أنه من الممكن أن تجري انتخابات ديمقراطية تسفر عن مرشح يختاره الشعب في حياد من الجيش ولا أجد أي مانع في أن يشارك فيها الإسلاميون، وقد يحدث نتيجة لهذا السماح بعد القهر فترات طويلة أن يتقدم مرشحون كثيرون من الأحزاب والقواد السابقين بل والمواطنون العاديون.

التيار الإسلامي:-

قد تستطيع التيارات الإسلامية الاتحاد والوقوف خلف مرشح واحد وقد لا تستطيع فأنت من الصعب أن تتكهن الآن بذلك، ومسألة نجاحها في عمل ذلك داخل النقابات شيء وهنا شيء آخر، وفي حالة نجاح المرشح الإسلامي لا يوجد أي احتمال أن تمر مصر بنفس مرحلة الجزائر؛ فالجيش في مصر ليس كأي دولة في العالم وهو دائما قريب من الشعب وقد رفض الجيش من قبل النزول إلى الشارع،

ولم ينزل في سنة ١٩٧٧م إلا للتهويش وبعد أن تم النزول لرغبة الشعب.

وأنا أرى أن رد الفعل الداخلي سيكون إيجابيا؛ فالحكم الإسلامي لن يأتي إلا من خلال الشعب وبالتالي هو الذي سيحميه من أي شيء وحتى من رد الفعل الخارجي، فأمريكا مثلاً ستحاول إجهاض أي محاولة لحكم إسلامي في مصر، وستحاول ذلك بالقوة أو بالاحتواء أو الاختراق.

جمال مبارك:-

بعد الأحداث الأخيرة في الحزب الوطني والتلميحات الإعلامية أصبح جمال مبارك أحد الاحتمالات وإن كان ذلك ليس سهلاً.

حرس قديم:-

أعتقد أن الحرس القديم في العادة يقوم على فكرة وبعد ذلك يكون دائما حرسا للفكرة؛ فالضباط الأحرار الباقون حتى الآن من الممكن أن نسميهم حرسا قديما لثورة يوليو مثلاً عبد الحكيم خدام وفاروق الشرع حرس قديم لحزب

البعث في سوريا لكن عندنا الحرس القديم ماذا يحرس؟ كرسي الحكم؛ ولذلك كلمة حرس قديمة كلمة كبيرة عليهم.

النظام السياسي:-

لا يوجد شيء اسمه الجيش سيسمح أو الجيش لا يسمح هذا يتوقف على النظام السياسي بأكمله هل سيسمح أم لا. لكن الجيش هو مجرد منفذ فإذا تم الاتفاق بين الحزب الوطني والبرلمان وقتها الجيش لن يقول لا. الغريب رد الفعل الداخلي سوف يكون نكتة؛ فالشعب المصري يعبر عن رأيه من خلال النكت لكن لا يقوم بعمل يمكن أن يعبر عن رفضه، وأتصور من الممكن أن يكون هناك موجة من النكت هذا هو رد الفعل الداخلي.

لجنة الانتخابات:-

من المفروض أن تكون هناك لجنة غير قابلة للعزل تتولى الإشراف على الانتخابات من الألف إلى الياء والألف تبدأ من ... مثلاً إذا كانت الانتخابات القادمة من ٢٠٠٥ فمن المفروض أن تبدأ اليوم وتستمر حتى ٢٠٠٥ بما فيها من تحضيرات وبما فيها الإشراف على الدعاية، بما فيها

المشاركة في استخدام وسائل الإعلام بما فيها حرية الاتصال بالجماهير وحرية المسيرات كل هذا حق للهيئة المشرفة على الانتخابات أن تشرف عليه.

لكن هناك مشكلة وهي أن الانتخابات حتى الآن في مصر تدور على أساس المصلحة الشخصية أو على أساس نسميه محليا أو علاقات؛ بمعنى أن العائلة هذه في المنطقة من الضروري أن يصبح عندها عضو مجلس الشعب من هو؟ وما هي أفكاره؟ ما هو ماضيه. ما هي صلاحيته ليس ضروريا، هذا شيء، الشيء الثاني أنه من الذي يستطيع أن يخدم الناس أكثر بمعنى أنه من يستطيع أن يحضر لهم استثناءات أكثر، ومن يستطيع أن يتوسط لهم عند الوزراء أكثر؛ وبالتالي أصبح النائب يحتاج للوزير أكثر؟!

بمعنى أنه سينتخب من يصلح للتشريع في مناقشة القوانين وهذه اللخبطة في اختيار النواب في مجلس الشعب تنعكس أيضا على اختيار رئيس الجمهورية من هؤلاء النواب.

د. محمد عباس

أنت تتكلم عن شعب منهك بعد ٢٠٠ أو ٣٠٠ عام من الإحباطات.....

الحزب الوطني والدستور

كما قال المستشار يحيى الرفاعي في كتابه: إذا أرادت الحكومة أن تقيم انتخابا أو استفتاءات نزيهة بالشرطة فإنها ستستطيع، وإذا أرادت أن تزور انتخابات يشرف عليها القضاء فإنها أيضا ستستطيع. المشكلة هنا ليست هل الآليات تسمح بذلك أم لا، المشكلة أن هناك نوعا من الإصرار منذ ما يقرب من خمسين عاما وبالتحديد منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م.

إن رئيس الجمهورية يكون محددا اسمه سلفًا وتأخذ بصمة مزورة من الشعب على ذلك بغض النظر هل هذا الرئيس محبوب أم مكروه؟ هل يمثل التطلعات القومية والوطنية للأمة أم يمثل عكسها تماما في جميع الحالات؟! كان الرقم الذي يدور حول ٩ في خانة العشرات وما يقرب من ٩ في خانة الآحاد والكسور التي تقرب من ٩ في خانة الكسور جميع الرؤساء احتفظوا بهذه النسبة رغم أن كل رئيس يشكل تناقضا وانقلابا على الرئيس الذي كان قبله بشكل من الأشكال، كل هذا يمثل عبثًا لدرجة أن أي نقاش تحليليا أو إحصائيا له يعد عبثًا هو الآخر؛ لأن الثلثين

في مجلس الشعب ليست هي الثلثين إنما هو تزوير أوصل إلى الثلثين، ولن تستطيع أبدا أن تقول بأن التزوير تم بنسبة ٥٠٪، إن الثلثين كان أصلها ثلثًا فزادت ثلثًا آخر فأصبحت ثلثين، فالتزوير عشوائي لدرجة أنك لا تستطيع أبدا أن تضع افتراضا أو احتمالاً عن ماذا كان الوضع في الحقيقة قبل أن يزور، وإن كان من الدلائل ما حدث في المكسيك على سبيل المثال فقد كانت تحكم بنفس طريقة التزوير الذي يحدث في مصر، وكان الرئيس يحصل على ٩٧٪، ٩٨٪ وكان الحزب الحاكم يحصل على نفس النسبة وعندما حدث تطور سياسي حقيقي ونضج حقيقي سقط الحزب الحاكم سقوطًا مروعا، ولم يحصل الحزب الحاكم على أكثر من ٥ أو ٦٪ بدلاً من ٩٧٪. أنا أتصور أنه لو أعطيت نوعا من الحرية الحقيقية غير الكاملة لن أقول لك أطلق الحرية في الإعلام والإذاعة والتليفزيون لمدة عام لا سأقول لك أطلقها لمدة أربعة أو خمسة أسابيع ودع كل القوى تتكلم واكشف الأسرار وهي ليست أسرارا؛ لأن عددا كبيرا من الناس يعلمها لكن أجهزة الإعلام تسكت عنها، اكشف الأسرار والفضائح والمخالفات القانونية إلى آخره لمدة

أربعة أو خمسة أسابيع، لا أظن أن الحزب الوطني أو الحزب الحاكم بقياداته بحاكمه باستفتاءاته سيحصلون على أكثر من ٥ و ٦٪ أو ١٠٪ على الأكثر وأعود لأقول إن نسبة الثلثين والاستفتاءات كلها خاطئة وهناك دوائر ما أخشى أن يكون بعضها خارج الوطن هي التي تتدخل في تعيين رئيس الجمهورية وليست هناك علاقة بانتخابات أو بمجلس الشعب أو بالثلثين أو أي شيء آخر.

النظام يدرك بتخطيطه أنه سيلجأ لتزوير استفتاء في عام كذا، إذن مجلس الشعب الذي يسبقه في عام كذا لابد أن يكون مزورا أو لابد أن يكون معه أكثر من ثلثين، وانتخابات هذا العام خير دليل على ذلك فعندما هدِدت نسبة الثلثين عامل جنود أمن النظام الشعب كما تعامل جنود إسرائيل الفلسطينيين، منتهى القسوة والجبروت وإطلاق النار على الأطفال والأبرياء وهذا يعطي إشارة أخرى أن تدريب الجنود في الاتجاهين فلسفته واحدة واتجاهات السلطة في الاتجاهين (مصر وإسرائيل) أو أي نظام قمعي فالتدريب أمريكاني والخطة صليبية والمنهج غربي، عندما شكوا أنهم

سيفقدون نسبة الثلثين عاملونا كما تعامل أمريكا العراق وإسرائيل فلسطين كل شيء سابق التجهيز ومصنوع.

الجيش

في مجتمع مفكك كمجتمعنا تعتبر النخبة الحاكمة فيه أعدى أعدائها ليس العدو الخارجي بل الأمة نفسها، فتلجأ باستمرار إلى تمزيق المجتمع المدني وإغلاق النقابات وإضعاف صحف المعارضة والأحزاب؛ ولذلك لا توجد قوة قادرة على حماية هذه السلطة ومواجهة هذه السلطة سوى الجيش؛ فهو المؤسسة الوحيدة المنظمة القادرة على فرض سلطة أو خلق سلطة أو معارضة سلطة، لأن الشعب تم تقييده وتكتيفه وسجنه؛ لذلك فالجيش هو القوة الوحيدة القادرة على ذلك. والجيش هنا يعني الجيش ككل من أسلحة ولواءات ونخب قائدة ومخابرات، فأنت إزاء نظام بالغ الهشاشة وهذه اللعبة التي يعرضونها كثيرا في التليفزيون وهي لعبة الدومينو إذا سقطت قطعة واحدة تسقط خلفها عشرات الآلاف من القطع وهذا يمكن أن تفعله في الجيش أو بالجيش وأضرب مثالاً على أن الجيش نفسه ممكن أن ينهار بهذه الطريقة ما حدث في ١٩٦٧م انهزم القائد نفسيا فتبعه مليون

قطعة دومينو وتساقطت كل القطع الأخرى إلى أن سقط الجميع وطبعا هناك استثناءات وهناك بطولات عظيمة لكن أنا أتكلم عن الصورة الكلية، نفس الشيء ممكن أن يحدث مع مؤسسة الرئاسة؛ لأنها هي أيضا هشة فلا يوجد في هذا البلاد الآن جزء متماسك، فيما عدا الإسلاميين وهم أيضا قد فككوا كثيرا وتعرضوا لضغوط هائلة. الجانب الآخر المتماسك هو جانب المستغربين لسبب رئيسي أنهم يدركون أنه لو تغيرت التوجيهات وعادت إلى المسار الطبيعي لها والواجب أن يكون فإنه لا مكان لها في هذه البلاد أبدا وقد تعامل على أنهم خونة وجواسيس..

لقد تم إفراغ الجيش كما تم إفراغ كل مؤسسة أخرى في الدولة من أي شخص يمكن أن يشكل منافسا للرئيس في ذات يوم. وإنني أرجو أن نتنبه لنقطة في غاية الخطورة في كل عالمنا العربي والإسلامي: أنه ما من جمهورية ترى فيها رجلاً ثانيا، فما من جمهورية واحدة تستطيع أن تقول إن هذا الرجل يمكن أن يكون رئيسا للجمهورية بعد ذلك إلا في الهزليات عندما يكون هذا الشخص ابن الرئيس الحالي.

فالآن يتم قتل كل المواهب في البلد؛ كي يعيش الرجل الأول وهو الرئيس والذي لا يستطيع أي أحد أن يحل محله، ومن هنا يأتي ذلك الشعور المقزز والمخزي والفاضح عندما يموت رئيس شعب عربي فيشعر الشعب باليتم؛ لأنه بالفعل خصى كل الرجال وقتل كل الرجال ولم يتبقَ سوى أطفال ونساء.

نعود إلى الجيش ومشكلته أنه حامٍ وغول؛ فهو الوحيد القادر على فرض سيطرة مؤسسة الرئاسة بالقوة والبطش، وهو الوحيد القادر على اغتيال هذه المؤسسة أو تغييرها وليس المهم هنا هل سيفعل هذا أم لا لكن المهم أنه هو القادر على هذا وهو القادر على ذلك وهذا يصنع التباسا وعصابا ذهنيا عند الرؤساء؛ لأنه هل يقوي هذا الجيش كي يدعم حكمه أكثر أم يخشى إذا قواه أنه سيأكله؟ هل يضعف هذا الجيش كي يأمن غدره وانقلابه عليه لكنه إذا أضعفه قد يمكن قوى أخرى للحصول على السلطة؟ ومن هنا يمثل الجيش بالنسبة للحاكم الطاغية والطواغيت والحاكم الديكتاتور ذهانًا عصابيا دائما أنه لا ملجأ له إلا إليه ولا خوف له إلا منه،هكذا يشكل الجيش؛ولهذا تتشكل الأفكار والتوجهات

المتضاربة بالنسبة للجيش،إنه يقويه بصريا ويضعفه جوهريا، يجعله يحارب في عكس الاتجاه الذي يجب أن يحارب فيه، وبدلاً من أن تكون هناك كتلة بشرية متجانسة لها عقيدة فكرية واحدة يفعل العكس تماما فنجد كتلة بشرية غير متجانسة لها قيادات متعارضة كل واحد منهم يصلح في أي وقت أن يكون عدوا للآخر ويقتله هذا لا يشكل جيشًا لقتال الأعداء، هذا يشكل جيشًا لقتال الأمة.

رد الفعل

أنت تتكلم عن شعب منهك بعد ٢٠٠ أو ٣٠٠ عام من الإحباطات، بالطبع سيكون هناك ردود فعل، وسينتصر فيها من يريد له القدر الانتصار بمعنى الجيش هو القوى فعلاً لكنه هو الآخر لا يملك عقيدة لكي يقاتل باقتناع، وبيقين أنه على حق الكارثة هنا أن النخبة يكشف بعضها الآخر تماما يعرفون من هو اللص ومن هو الخائن كلما ارتفعنا إلى أعلى اكتشفنا أن الصورة ليست كما يراها عامة الناس فبالجيش هم يرون الأمور بصورة حقيقية؛ لذلك فإنك لن تجد الجندي أو الضابط الفدائي الذي على استعداد لأن يستشهد في سبيل كذا لأنه يدرك أن كذا لا يمثل أي نوع من القداسة أو الطهر

فأنت أمام كيانات هلامية لا تستطيع أن تحدد أو أن تخمن من سينتصر فيها؛ لأن عشوائية التخطيط سوف يقابلها عشوائية النتائج بمعنى كما قيل في وقت من الأوقات في سوريا إن من يصحو قبل الآخر هو الذي يتولى رئاسة حكم، فمن يستطيع الاستيلاء على التليفزيون أولاً سيحجب الجميع؛ لأنه ليس هناك عقيدة قتالية وكل واحد منهم ولا أريد أن أعمم حتى لا أخطئ فعدد كبير منهم أموالهم الآن في الخارج لا تنسى أن هناك ٥٠٠ مليار جنيه مصري في الخارج هذه ليست مهربة للاستثمار؛ لأن الاستثمار في مصر وصل في جو الفساد الموجود إلى أن يعطي عائدا أكبر من أي دولة أخرى هذه مهربة للخارج تحسبا وتوقعا عندما يحدث ما تقوله؛ كي يهرب كل هؤلاء الناس لن يبقى معظمهم ليدافع عن موقعه أو قيادته أو رئاسته الكل سيهرب.

التيارات الإسلامية

بالنسبة للتيارات الإسلامية فقد حوصرت بحصار مما يحاصر به الصهاينة الفلسطينيين، عندك عدد يتراوح ما بين ٢٠ ألف و ٥٠ ألف معتقل في السجون يسامون سوء العذاب والجزء الذي في الخارج، الإخوان المسلمون وبعد

الصدمات العديدة مع السلطة اتخذوا قرارا لا رجعة فيه أنه لا عنف ولا صدام، وإن الشيء الذي يستطيعون أن يفعلوه خلال الـ ٣٠ سنة القادمة هي عملية تربية نفسية واجتماعية وسياسية ودينية فلن يقتربوا من السلطة ولن يحاولوا الحصول عليها، أما حزب العمل فقد تم تحطيمه.

هذا بالنسبة للأجزاء الإسلامية وأيضا منظمة الجهاد تم تحطيمها وتفتيتها عسكريا، لكن هناك عامل آخر على المدى البعيد لا يتعلق بالرئيس القادم ولكن يتعلق بالرئيس بعد القادم فعندنا الآن ما بين ٢٠ ألف لـ ٥٠ ألف شباب من الجماعات الإسلامية ليسوا من الإخوان المسلمين وممن يؤمن معظمهم بالعنف أنت أدخلتهم في معهد هائل من التفكير والتعليم والتكوين وهم فئة وهوية متجانسة داخل المعتقلات والسجون، وأعطيت لهم الفرصة أن يحكموا على هذا النظام من داخل أحشائهم فهم يرون أقبح ما فيه وأقذر ما فيه، هؤلاء عند انتهاء حكم الرئاسة الحالي لسبب أو لآخر أغلب الظن أنهم سيخرجون جميعا إلى المجتمع، وهؤلاء سيشكلون القوة الحقيقية للتغيير ليست للرئيس القادم ولكن للذي يليه، عندنا ٣٥ ألف داعية ومجاهد ورجل مستعد لاستعمال العنف

وتعرض لأقصى درجات البطش والعبث من السلطة، يحوي صدره كثيرا ضدها كما أنه مدرب نفسيا وعسكريا وفكريا وعمليا على المواجهة، مر بلحظات كثيرة أو سنوات كثيرة كان الموت فيها أهون له مما يحدث، هؤلاء سيشكلون كتلة نسبية للتغيير في الفترة القادمة تماما كما تسببت هذه في ٦٧ وما حدث في السجون أيامها من إخراج مجموعة شكري مصطفى وخلافه كما أفرج عن الإخوان المسلمين بعد مجيء السادات وليشكلوا في كل عهده تقريبا وفي أكثر من نصف عهد مبارك قوى رئيسية فعلاً لا يستطيع النظام حتى الآن أن يتخلص منها بل تقوى يوما بعد يوم، الإخوان لا يؤيدون العنف ولا ينافسون على رئاسة الجمهورية، المسجونون الآن هم الذين سيفعلون ذلك وقد يكون منهم رئيس الجمهورية بعد القادم. أريد أن أقول إننا نحن وحدنا الذين سنفاجأ برئيس جمهورية قادم أما دوائر الغرب وإسرائيل فإنهم يعرفون منذ الآن؛ فهم لن يفاجئوا بهذه نقطة.

الجيش في مصر

أما النقطة الثانية؛ الجيش في مصر له وضع آخر مختاف عن الجيش في معظم المنطقة العربية، الجيش في مصر بشكل أو بآخر قريب من الشعب وبعيد عن التسلط، بل هو نفسه أحيانًا أو في معظم الأحيان يكون ضحية للبطش والقهر والجبروت الذي يتعرض له الشعب في بلاد أخرى، جيش مصر فعلاً له ماضٍ عريق في الدفاع عن الدولة بشكل أو بآخر، ومن الممكن أن يكون الفرق الشاسع بين الطبقات والفرق الشاسع بين العسكري واللواء قد جعل الكتلة الأساسية للجيش انتمائها إلى الأمة، فالجيش ليس بغيضا للشعب المصري كما الجيش في أمريكا اللاتينية بغيض بالنسبة للشعوب هناك؛ فالجيش أقرب للشعب المصري لكن المشكلة ليست في الجيش نفسه وإنما المشكلة كما قلنا إنه يتم صناعة أو قولبة نموذج معين لأن يكون هو الرئيس القادم، وستجد أن الشخص الذي اتفقت عليه الآراء تحدث له تغيرات معينة ونحن لا نفهم منها شيئًا؛ حيث إنه إذًا يعين في مكان وقد يعزل منه ثم ينقل في مكان آخر ثم يتغير مفهومه السياسي ثم يدخل حزبا وتحدث أشياء نحن

لا نفهمها حتى نفاجئ به رئيس جمهورية، نحن الذين نفاجئ أما الغرب والقوى المحركة لا تفاجئ على الإطلاق في هذا الإطار أقول لك إن حسني مبارك عندما عين رئيسا للجمهورية كان واضحا تماما أنه هو الذي سيكون رئيسا، وأن هذا الاختيار لم يتم عشوائيا.

الأحزاب والانتخابات

هذا لابد أن يوضع في الإطار الكامل له بمعنى أن مدة هذه الانتخابات هل ستكون هناك انتخابات غدا أم بعد شهرين، الأداء السياسي ومدى الحرية التي ستمنح للتجمعات السياسية في الشهرين هل ستعطي لهم الإذاعة والتلفزيون؟ هل ستطاردهم قوى الأمن في الشوارع؟

هل سيحدث الفضيحة التي انفردت بها مصر بين بلاد العالم عندما تقوم وزارة الداخلية بعمل عصابات ومافيا تمنع المنتخبين من الذهاب إلى الانتخابات لا المافيا في إيطاليا ولا أمريكا الجنوبية ولا في وسط أفريقيا ولا أي مكان في العالم فعلت ما فعلته الشرطة في مصر، لو حدث ذلك سندخل إلى المنطقة العشوائية الأولى ولا قيمة لأي نتائج لكن لو أعطيت حرية أعتقد أن الجيش نفسه يمكن أن يقتنع بسبب

أو بآخر أن يعطي السلطة للنظام التقليدي؛ لأن الجيش جزء من الشعب في مصر و تاريخه لا يثبت أنه كان ضد الشعب إنه كان دائما ضحية مع الأمة، وفي ٦٧ كان ضحية لقيادته مع الأمة، وفي ٧٣ انتصر مع الأمة، وفي ٤٨ كان ضحية للملك، وما يحدث من تخريب للجيش نفسه يقابله ما يحدث من تخريب للمجتمع المدني والقضاء على أي احتمال لأي زعامة أو كتلة تتبلور لكن الجيش أقدر على استيعاب هذه الخطة من المجتمع المدني والأحزاب سوف تنقرض خلال شهر، النقابة سوف تنفصل خلال عام، الجيش فيه قوة مقاومة؛ لأنه يرى أكثر منا، ويستطيع أن يثبت ما يراه أكثر ما نستطيع، وأن يقول لا ومثال ذلك جزء المخابرات العسكرية من الأجزاء المضيئة جدا ولن أقول في الجيش المصري بل في الدولة كلها لماذا؛ لأنه تم تشويه الكل وتدنيسه فقد تحول مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام على سبيل المثال الذي من المفروض أن يكون عينًا لمصر على العالم تحول إلى عين للعالم على مصر واختراق من العالم لمصر، وقس على ذلك الأماكن كلها أما المخابرات فأنت لم تستطع أن تشوه نظرتها بهذا الشكل؛ ولهذا السبب

الرئيسي ذكرناه أن الجيش عندما انهزم في ٦٧ دفع الثمن غاليا جدا جدا وهو يخشى من تكرار ذلك. ودليلاً على ذلك يكفي أن أقول لك إنه في الفترة الأخيرة الذي ترتفع فيها أسهم واحد من جماعة كوبنهاجن مثل عبد المنعم سعيد صدر توجيه من المخابرات العسكرية بإلغاء محاضراته التي كان يعطيها في النوادي وهيئات القوات المسلحة، وتم تنفيذ هذا الأمر فعلاً، وأصبح التوجه صحيحا في الوقت الذي تم الاختراق في جريدة الأهرام بكل كوادرها الثقافية، المخابرات العسكرية استطاعت أن ترى أكثر مما تراه النخبة المثقفة، وأن تمنع مثل هذا الشخص من التأثير على القوات المسلحة، ومن المعروف أن عبد المنعم سعيد هذا مدير مركز الأهرام الاستراتيجي فقد كان في الماضي يلقي المحاضرات للضباط والآن منعته المخابرات، هذا بالضبط يمكن أن يحدث في وسط نظام يمكن أن نقول عليه نظام الفالوذج، وهو نظام هلامي تماما بالنسبة للقوى في مصر لا تستطيع أن تحدد علاقات القوى عندما تنهار السلطة الرئيسية، إنها شيء كعنقود العنب ما يمسكه هو الفرع الأخضر عندما تنزع هذا الفرع لا تستطيع أن تحدد في أي

اتجاه سوف تنفرط كل حبة؛ فالقوة رابطة غير منطقية عندما تزول هذه القوة الرابطة لا تستطيع أن تتصور حتى في أي اتجاه يمكن أن تسير، فعندما نتأمل الانتخابات الأخيرة هل الوفد يستحق هذا القدر الضئيل من الأصوات التي حصل عليها، وهل كان من الممكن أن يحصل على عدد أكثر من الأصوات لو أُعطِي فرصة في الدعاية أو قدرا أقل من التزوير في الانتخابات لا نملك الإجابة عليه، هل كان حزب التجمع يستحق هذه النسبة الهائلة بالنسبة لحجم تواجده في الشارع وهكذا هناك أسئلة كثيرة فالحكومة تسخر كل جهدها لتزوير الحقيقة أمام عينيك فلا تستطيع أبدا أن تضع يديك على شيء وتقول هذا حقيقي والآخر لا تدرك ولا تتصور أبعاد خطة الحكومة في التزوير وإخفاء الحقيقة.

الجيش وجمال مبارك

الأمر في هذا الصدد اعتقد أنه خطير وفي تصوري أنا الخاص أن الجيش لا يسمح بتولي جمال مبارك؛ والسبب هو أنه كان يمكن للجيش أن يسمح لو أن هذا الشخص نبع من قلب الأمة، وكان له فكر أو فعل أو جهاد أو رأي أو إنجاز بحيث يشكل نوعا من إجماع الأمة لكن كونه يأتي

من داخل كواليس النظام وبالذات من قمة هذه الكواليس، ومن بيت الرئيس هذا يحمل تحديا صاخبا للجيش، والجيش يدرك أنه لن يفقد الحكم إلا مرة واحدة لأنه لن يحصل عليه مرة أخرى أبدا فهو إلى حد كبير لن يسمح بذلك، وفي بشار الأسد الوضع يختلف إلى حد كبير أولاً الشعب المصري مهما كان عليه من ضغوط إلا أنه في أعماقه يمتلك قدرة كبيرة على الرفض حتى ولو بدون استعمال آليات عسكرية أو عنيفة وكم الكبت والقهر عند الشعب السوري أشد، والآليات مهدت لهم أن يدركوا منذ زمن مبكر أن الخليفة هو بسام قبل بشار أخيه؛ ولذلك لما فوجيء الشعب أن بشار بدل بسام فكانت النقلة ليست بعيدة فدخل بشار الجيش وقد تمت تقريبا كل عملية نقل السلطة قبل أن يموت حافظ الأسد، هنا أنت لا تستطيع أن تفعل هذا والرئيس موجود؛ لأن الجيش يستطيع في هذه النقطة المقاومة، وهذه الأمور لا يتم الصدام فيها للنهاية، فالرئيس لن يكسر رقبة الجيش؛ لأنه يعرف أنه لا يستطيع أن يكسر رقبته والجيش لا ينتظر أن يحاول الرئيس كسر رقبته وكل واحد منهم يدرك أنه لن يحدث الصدام، سوف يحدث اختلاف قبل ذلك من أحدهما

على الآخر وهذا التوجس الرهيب من كل واحد منهم تجاه الآخر سيولد قدرا كبيرا من الحذر ومسافة تمنع حدوث هذا الصدام أصلاً، وسوف تحاول مؤسسة الرئاسة بشكل أو بآخر أن تحصل على مواثيق وموافقة الجيش إذا أرادت أن يكون جمال مبارك خليفة للرئيس لكن هنا ينقلب السحر على الساحر؛ لأن رئاسة الجمهورية أو السلطة الحاكمة بشكل أو بآخر قد قربت مجموعة من الضباط على حساب البعض الآخر وجعلتهم في القيادة وإذا ما أخذت موافقة هؤلاء سوف ينقلب الآخرون الذين أبعدتهم السلطة إلى حد ما وسيكون دورهم وتأثيرهم على الجيش أكثر، سيقولون لهم لقد أخذوا منكم منصب الرئاسة فالدولة بوليسية منذ عدة أعوام لم يبقَ لكم إلا منصب الرئاسة كل المؤسسات الأخرى يشرف عليها البوليس؛ وبذلك نجد النعرة القبلية أو ما يشبه النعرة القبلية قد تعود مرة أخرى في الجيش.

التيار الإسلامي وكرسي الحكم

أنت لست أمام أمة أنت أمام شراذم أمة تنتهك وتمزق كل عدة أعوام، ورد الفعل الأول سيكون تكاتف الحركات الإسلامية وأنا من الناس التي تؤكد أنه لو تمت انتخابات حرة

في مصر فسيفوز مرشح التيار الإسلامي وسيحصل على ٦٠ أو ٧٠٪ من أصوات الناخبين لكن لا يجب أن أقول هذا ثم أصمت؛ لأن هناك مخاطر شديدة جدا نتيجة ما حدث من تدهور في الأعوام الماضية وتعدد الجماعات الإسلامية ستكون لحظة دخول الحكم هي لحظة بداية الصراع وهذا شيء مخيف ولعن ا من كان سببا في الفتنة فأنت أمام كم من الاختراق الهائل، عندنا السلطة في عالمنا العربي والإسلامي أشبه بجندي الأمن المركزي الغبي الذي ينفذ أمرا يصدر إليه دون أن يفهم مرامي هذا الأمر، هذه الجملة أعتقد أن ما بداخلها مهم جدا وأكررها ثانية: السلطة والرؤساء يفعلون مثل جندي الأمن المركزي الغبي الذي ينفذ الأوامر الموجهة إليه دون أن يفهم ما وراءها؛ معنى ذلك أن نوع وكم الضغوط التي تمارس على قوى المجتمع المدني تأتي باقتراحات أو بنصائح أو بأوامر من مخابرات غربية هم هناك درسوا أنهم عندما يمارسون هذه الضغوط تكون النتائج كذا وكذا، ويأتي الغبي لينفذ هذا ليترتب عليه بعد ذلك تشرذم الأمة كلها وانقسامها والنتائج حتى قد تكون ضده في يوم من الأيام ولكنه لا يشعر.

التيار الإسلامي والجيش

الجيش في مصر غير البوليس، الجيش قيمه الروحية والخلقية أعلى بكثير جدا من البوليس والتخفف من جهامة الموضوع في حوار كان ضاحكًا وصاخبا في آن واحد، فقد كان عندي شقيقان في مكتبي أحدهما لواء جيش والآخر لواء شرطة أخذا يتبادلان قدرا هائلاً من السباب الحقيقي: الجيش يتهم الشرطة بأنهم خدم السلطة وأنهم مزورون وأنهم بلا أخلاقيات ويقول إن ضابط الجيش تربيته الأساسية أن يكون فدائيا وشهيدا بذلك فهو قريب من ا ، أما ضابط الشرطة فتربيته دائما أن يكون عبدا وخسيسا ومزورا، وكان ضابط البوليس لا يستطيع أن يدافع عن كل هذا فلم يجد إلا أن يقول نحن الذين نحكم وأنا أستطيع أن أحبسك وأنت لا تستطيع أن تفعل لي شيئًا.

وهذا الحوار الصاخب الضاحك المحزن يمثل فعلاً أن الجيش من الفئات السلمية في المجتمع المصري وليس هناك فئة سلمية كليا ولكن لن يصيبها العطب كما أصاب الأجهزة الأخرى ولولا أنني أوقن أن الجيش ما قاد أمة إلا وأساء إليها لما كان لدي مانع من أن تكون الرئاسة

في الجيش؛ لأنك عندما تأتي بواحد مثل الفريق سعد الدين الشاذلي وتضعه في مكانه المناسب كرئيس على سبيل المثال هذا الرجل ممكن أن يكون جيدا رغم أني أختلف معه في أجزاء كثيرة في التفكير لكن عندما تأتي بمثل هذا لن يكون مرفوضا من الأمة، وأعتقد أن أخطر منافس للتيار الإسلامي لو تم انتخابات قد يكون عسكريا من الذين يثق بهم الشعب ويحبهم مثل الفريق سعد الدين الشاذلي هو أو غيره أنت ترى أن الجزء من الأبطال الوطنيين في وجدان الشعب المصري عسكريون، فأحمد عرابي على سبيل المثال عسكري، والفريق الشاذلي من النماذج التي قد تستقطب اتجاهات حتى منها بعض الاتجاهات الدينية؛ فالشعب المصري شعب متجانس ليس فيه التقسيمة الحادة التي يمكن أن تجدها في أمم أخرى وهذه مشكلة بالنسبة للحاكم أيضا؛ أنه قد يجد جماعات إسلامية متطرفة داخل الجيش بل داخل الشرطة نفسها بل وداخل مباحث أمن الدولة وهذا ما يحدث من إصرار بعضهم في بعض الأحيان على الاستقالة من عملهم أو التحويل لعمل آخر.

ومثلاً على سبيل المثال المستشار الذي كان يحاكم مجموعة الجهاد ثم خرج على المعاش ليصبح واحدا منهم أو جهاديا بفكره على الأقل فالشعب المصري متجانس وقريب من بعضه إلى حد كبير، هذه النقطة تشكل مشكلة بالنسبة للحاكم والمحكوم أيضا كما أنها مشكلة بالنسبة للحكام قد تكون مشكلة بالنسبة للحزب الإسلامي أنهم قد يجدون جزءا مهما من التيار الإسلامي في الشارع يختار قائدا عسكريا.

كما قلت إن العسكرية في مصر ليست بغيضة للناس، وكانت تملك قدرا من الكياسة في معاملة الناس ولا ننسى في مظاهرات يناير ١٩٧٧م أن الجيش رفض أن ينزل ويصطدم بالناس إلا بعد شروط معينة وهي أن تلغى القرارات التي أساءت وضايقت أو استفزت الناس، أن لا يتم صدام مع الشعب بشكل مباشر وهذا جزء أقول لك إنه فعلاً حبيب، وأستعمل هذا التعبير رغم أنني ضد الحكم العسكري وأن معظم إفرازاته في القرن الأخير كانت بالغة السرعة لكن عندما ترى أن أول طلب طلبه الجيش المصري بعد انتصاره في ٧٣ ممثلاً في قيادته أن يأخذ تعهدا من الريس

السادات ألا يأمر الجيش بأن يواجه الشعب أبدا بعد ذلك، لقد حقق الجيش للأمة نصرها ولا يريد أن يواجهها أبدا بعد ذلك هذا شيء قابع في وجدان الشعب المصري.

مهما حاولوا تغييره فأرجو أن تضع في اعتبارك أنهم يستطيعون أن يشوهوا كثيرا جدا من الحقائق لكن يظل العمود الفقري للجوهر موجودا، إن الجيش ليس ضد الشعب في مصر، وإن معظم انتصاراته الحاسمة في تاريخ الأمة المصرية حققها له الجيش لا الساسة، وبالرغم من هذا كله فأنا ضد أن يتولى شخص من الجيش الحكم في مصر ليس عداء للجيش وإنما للأسباب التالية: أنه في كل الفترات والعصور حرص على عدم تثقيف الجيش ثقافة سليمة، إفراغ وعيه وعقله من ثقافات محددة، حشوه بثقافات أخرى ليست في مصلحة الجيش ولا الأمة في مصلحة الدين، الجزء الثالث أن الجيش باعتبار ما يجب أن يحيط بكل قراراته وآلياته من سرية أكثر عرضة للاختراق الخارجي من مؤسسة مكشوفة يستطيع كل الناس أن ينتقدوها ويتكلموا عنها، وأن يكشفوا آليات الاختراق الموجودة وهذا ما يجعلني

أقف موقفًا ضد أن يكون رئيس الجمهورية من الجيش وليس موقفًا جذريا ضد الجيش نفسه.

المؤسسة الحاكمة

ونعود كما قلنا إذا كان الكل فاسدا فجزء هذا الكل أيضا فاسد، المؤسسة الحاكمة فيما أظن كلها الآن فاسدة، وكل من يتفرع عنها فاسد، قد يكون أقل فسادا لكنه عندما يحكم ستظهر طاقته الإفسادية الكاملة، هذا النظام السائد الآن يحتاج إلى انقلاب كامل لا أقصد الانقلاب العسكري ولكن الانقلاب الفكري في التوجهات وفي الرؤى والفلسفة والشفافية، وفي الطهارة وعدم الكذب وعدم التزوير والتلفيق، وفي عدم السلوك الحيواني مع الأعداء السياسيين، هذا النظام كل قيمه أصبحت فاسدة ودنسة، وإذا كان الكل دنس فبعضه أيضا دنس، ويجب أن يتغير كل هذا. فكيف السبيل؟ أستطيع أن أقول لك إن دخان الهزائم والمعارك والتزييف والتشهير والتزوير الذي تمارسه السلطة منذ أعوام طويلة يساعدها في ذلك وتساعد هي في ذلك الصليبية والصهيونية الخارجية لا توجد رؤية واضحة الآن لكن يبقى قدر ا ونحن أسبابه.

المنهج الإسلامي

ليس أمامنا طريق آخر ويكاد لا يكون أمامنا اختيار آخر سوى المنهج الإسلامي، متى سينجح هذا المنهج الإسلامي؟! ا أعلم ذلك يعتمد على فطنة القوة الإسلامية المختلفة وقدرتها على أن تتجنب الصدامات والصراعات، وأن تشكل نوعا من التوحد في المنهج والهوية، ليس المهم التوحد الكامل أو التطابق لكن إلى حد كبير ألا تتصادم كما يحدث في أفغانستان الآن، ورغم أي مشكلة يمكن تحدث هل من حقنا أن نحلم بمنهج غير إسلامي في دولة إسلامية مثل مصر، أنت ليس أمامك حل غيره وعليك أن تخوضه، وأن تتخلص من مضاعفاته وعواقبه وآثاره من خلال التجربة نفسها استغرقت عام أو عامين أو ١٠٠ عام أو ألف عام فليس أمامك حل غير ذلك هذا حتى بمنطوق غير إسلامي بمنطوق صدام الحضارات أنت أمامك إما أن تكون منافسا للحضارة الصليبية الصهيونية أو أن تكون عبدا لها، ليس أمامك من طريق ثالث، ورد الفعل الخارجي سوف يكون عنيفًا، وسوف يتراوح من محاولة الضرب والضغط

والقسوة والعنف إلى محاولة الاحتواء وإعادة التوجهات ودس مجموعة من الخونة كي يستقطبوا ويستعيدوا، كل هذا وارد.

جمال مبارك حاكما

نستطيع أن نجيب على هذا السؤال أن الفرص المتاحة ٤٪ بجانب جمال مبارك، و ٦٪ للجيش وجمعهم ١٠٪، والـ ٩٠٪ الباقية خاضعة للصدفة، ومؤكد أن محاولة نقل السلطة تحدث وليس عندي شك في ذلك، وأن الرئيس مبارك نفسه رغم أنه لم يصرح بذلك علانية إلا أنه يهدف إلى أن يكون جمال مبارك خليفته ولكني أعتقد أن أكثر ما يبغض الناس في جمال مبارك ليس صفات جمال مبارك نفسه والذي أعرف عن طريق الكثيرين الذين يعرفونه أنه شخصية علمية متوازنة وأنه مفكر ومتحدث لبق ومفكر اقتصادي جيد لكن هذه مميزات شخصية لكن أعتقد أن أكثر ما يسيء لجمال مبارك وأكثر ما سيبعده عن الحكم هو ممارسات حكومات أبيه، وما أخذه الناس على أبيه يجعلهم يكرهون أي امتداد له حتى ولو كان هناك احتمال أنه يكون أحسن؛ لأنه يجب أن نقرر أن أسوأ فترة في حكم مصر كانت فترة الرئيس مبارك لدرجة ما يقوله الناس الآن

كأشبه بالنكت أو النواح.. إن الذين كانوا يكرهون السادات بشدة ولم يترحموا عليه في يوم ما لكن بعدما حدث من تصرفات حكومات الرئيس مبارك المتعاقبة أصبح الناس يترحمون بحق على السادات، وأخذ الآخرون يردون على من يقول رحم ا أنور السادات يقولون بل رحم ا هتلر فأسوأ نظام حكم مصر في الفترة الأخيرة نظام الرئيس مبارك كل هذا العبء سيصب في الكفة الأخرى ضد جمال مبارك حتى لو أدرك أو لم يدرك النظام.

رد الفعل

الشعب مغلوب على أمره لكن هناك مأثورة عن الشعب المصري أنه لا توجد آلية أو قوة في العالم تتنبأت باللحظة التي يثور فيها، إنه يثور كثيرا جدا وعندما يثور تكون ثورته فعالة.

الشعب بالتأكيد غير راضٍ لا عن جمال ولا عن أبيه ولا عن الحكومة كلها، وقد فضحت الحكومة نفسها بصورة سافرة في الانتخابات الأخيرة، كان التزوير قبل ذلك يحدث في الكواليس، وكان يمكن للبعض أن يصدق أو يكذب، الآن فضحت الحكومة نفسها بطريقة سافرة في هذه الانتخابات

الأخيرة وأعتقد أن ذلك ولو لم يكن له إلا ردود فعلية محدودة حين الحدث نفسه لكن على المدى البعيد أدرك الناس أن النظام كله فاسد ومزور؛ سيكون لذلك آثار وتداعيات في الفترات القادمة وقد يكون منها محاولة فرض جمال مبارك رئيس للجمهورية ورد الفعل الخارجي فيما أظن سوف يرحب بجمال مبارك

تغيير الدستور

أحزاب المعارضة تطالب بأن يكون الانتخاب من الشعب مباشرا، من المحزن أننا نطالب بذلك في الألفية الثالثة كان لابد أن نطالب به منذ ١٠٠٠ عام، والشرط الوحيد لجعل الجيش محايدا أن يكون الرئيس كفئًا لعمله وإذا كان هناك نوع من الموافقة الشعبية عليه بنسبة فوق الـ ٥٠٪ لن يحتاج إلى أي قوة أخرى لتؤيده، أما إذا كان جبارا دكتاتوريا غير كفء ويعرف أنه لو طرح في انتخابات حقيقية فلن يحصل على أكثر من واحد أو اثنتين أو ٥٪ من المنتفعين كيف يعوض النسبة الباقية طبعا بقوة أخرى هي الجيش؛ لأنها القوة القادرة على فرض ذلك أو البوليس عندما يكون الجيش ضعيفًا كما قيل في بلاد أخرى مثل

أمريكا الجنوبية أو جنوب شرق آسيا تستطيع أن تمنع الجيش عندما يكون الرئيس رئيسا حقيقًا وله تواجد حقيقي في الشارع السياسي، الجيش لا يتدخل أو لا يفرض نفسه إلا بسبب فراغ في السلطة السياسية، هو يملأ هذا الفراغ عندما يكون الرئيس ضعيفًا شعبيا، يملأ الجيش هذا الفراغ لو حضر عندك مدني له تواجد شعبي قوي، لن يتدخل الجيش؛ ومن أجل هذا أقول لك اعرض الانتخابات واترك أجهزة الإعلام والتليفزيون لمدة شهرين في حرية وانتظر النتيجة وسترى اختلاف النتائج التي حصلت عليها الأحزاب، وكان يمكن للوفد أن يحصل على ١٠٠ مقعد التي تنبأ بها وأنا لست وفديا ولكنني أقول إن الظروف التي جرت فيها الانتخابات ظروف غير طبيعية وغير قويمة؛ ولذلك لا بد أن تسفر عن النتائج غير الطبيعية وغير الصحيحة، وكان ممكنًا أن يحصل الوفد على أقل من ٣ مقاعد لكن أنت تتكلم عن فساد عشوائي ليتهم يحولونه إلى فساد منظم كخطوة، لكن فساد عشوائي لا تستطيع أبدا أن تقول هذا يحصل على كذا، أنت تجد من أجهزة الإعلام قدرا هائلاً من الكذب والتزوير ويكفي أن إدوارد سعيد المسيحي يدافع عن الإسلام

أكثر مئات المرات من الصليبيين الذين يمسكون مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام وأسماؤهم جميعا مسلمة وإدوار سعيد في كتابه الاستشراق كتاب في غاية الأهمية يتكلم عن كيف يحاول المستشرقون أن يضعوا الإسلام في قالب منفر دائما، انظر في الأهرام اليومي ستجد الشيخ يوسف القرضاوي يقول الهدف الرئيسي من الزواج هو المتعة، لا يمكن أن يكون الشيخ القرضاوي قال ذلك ولكنه إنسان مخترق عميل موجود كاف بأن يشوه صور الإسلاميين، أزل هذه الغيامة وستجد ردود فعل حقيقية من الناس.

الرئاسة

موضوع الرئاسة عموما في العالم العربي موضوع حساس جدا ويعامل كالعلاقات المحرمة أو كزنا المحارم لا أحد يتكلم عنه، وإذا أحد تكلم عنها تعتبر كارثة وفي أثناء أزمة الوليمة عندما قابل السيد زكريا عزمي الأستاذ إبراهيم شكري قيل ضمن ما قيل إن أزمة الوليمة لم تكن السبب في ثورة النظام على جريدة الشعب وحزب العمل وإنما كان السبب واقعة كنت كتبتها في بروتوكولات حكماء العرب عندما كنت أتصور في بناء روائي أن شخصا ما ينصح أبناء

الحكام كيف يكونون حكاما، الفكرة السريعة للعمل أن المهندس يستطيع إذا استشكل عليه أمر يرجع إلى كتب الهندسة أو الطبيب لكتب الطب، فإلى ماذا يرجع الملك أو الرئيس كي يكون رئيسا أفضل أو يتمكن من الرئاسة أو الملك بشكل أكثر تخيلات أن هناك شخصا عبقريا وفي رأسي أنه الشيطان ينصحهم كيف يستطيعوا أن يبطلوا الحق ويقيموا الباطل كي تدوم ممالكهم لهم، وكان من ضمن ذلك رئيس الجمهورية هذا يريد أن يجعل من ابنه رئيسا وتصورت أنه ينصح هذا الرئيس أن يرشح ابنه في ضاحية من ضواحي العاصمة ثم يتصنع ابن الرئيس بعد أن ينجح أنه ضد ممارسات أبيه القمعية ويؤيده الشعب وتخرج مظاهرات مصطنعة تطلب من أبيه أن يجعل نائبا له ويتصنع الأب التمنع لوقت ثم يتصنع أنه رضخ للإرادة الشعبية ويعين ابنه نائبا له، قيل إن هناك بعض المنافقين والذين يحاولون الاقتراب من السلطة بنفاقها الدائم، إنهم كانوا يفكرون في برنامج مثل هذا كي يكون ابن الرئيس مبارك رئيس للجمهورية، إنني عندما كتبت ذلك ظنوا بشكل أو بآخر أنني فضحت خطتهم وكان هذا هو سر الغضب الرئيسي على حزب العمل وليس موضوع أزمة الوليمة.

الهامش:

١. موسوعة الحكام المصرية –مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
٢. الإصلاح السياسي والدستوري ص ١٥، "صدر في المؤتمر العام السادس لحزب العمل".
٣. يوسف شرارة مشكلات القرن الواحد والعشرين، ص ١٥٣.
٤. معجم الحضارة المصرية القديمة ص ٩٣، ترجمة أمين سلامة.
٥. المصدر السابق ص ٢٥٥.
٦. د. محمود جامع: عرفت السادات، ص ٢٥٢.
٧. معجم الحضارة المصرية القديمة (مصدر سبق ذكره) ص ٢٦٧.
٨. المصدر السابق ص ٩٠.
٩. المصدر السابق ص ٢٥٧، ص ٢٥٨.
١٠. د. سيد كريم: الحكم والأمثال في الأدب الفرعوني.

١١. د. جمال حمدان: شخصية مصر، ص ١٣٠، طبعة دار الهلال.

١٢. د. مصطفى محمد رمضان "تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصري، ص ١١٢.

١٣. المصدر السابق ص ١١٤، ١١٥.

١٤. المصدر السابق ص ١١٦.

١٥. إسماعيل يونس: محاكمة عرابي ص ٣٠.

١٦. المصدر السابق ص ٣٤.

١٧. د. مصطفى محمد رمضان: تاريخ الحركة الوطنية (مصدر سبق ذكره) ص ١٣٧.

١٨. د. جمال حمدان، شخصية مصر، ص ٥٧ مصدر سبق ذكره.

١٩. المصدر السابق ص ٥٩ إلى ٧٥.

٢٠. صموئيل حبيب، فن قيادة الجماعات. ص ٢٦

٢١. المرجع السابق ص ٢٨، ٣٥.

٢٢. عمرو الليثي، اللي اختشوا ماتوا، ص ٩

٢٣. المصدر السابق ص ٢٥.

٢٤. جريدة الخميس، ٢٦ أكتوبر، العدد ١١٦.
٢٥. اللي اختشوا ماتوا، ص ٣٣ (مصدر سبق ذكره).
٢٦. جريدة العربي. الأحد ٣ يوليو. العدد ٧١٢.
٢٧. المصدر السابق.
٢٨. جريدة العربي ٢٥ يوليو ٢٠٠٠.
٢٩. مصدر سبق ذكره "جريدة العربي ٢ يوليو ٢٠٠٠ العدد (٧١٢).
٣٠. جريدة العربي ١٨ يونيو ٢٠٠٠ العدد (٧١٠).
٣١. المصدر السابق.
٣٢. سطور يوليو ٩٨ ص ٨٩.
٣٣. جريدة العربي الأحد ٢ يوليو العدد ٧١٢ (مصدر سبق ذكره).
٣٤. يوسف شرارة، مشكلات القرن ٢١، ص ٦٤.
٣٥. المصدر السابق ص ٩٥.
٣٦. مجدي حسين، "الإسلام والعنف"، ص ٧٠.

٣٧. د. محمود جامع، "عرفت السادات"، ص ٢٥٩. مصدر سبق ذكره.

٣٨. سطور يوليو ٩٨، ص ٨٩. مصدر سبق ذكره.

٣٩. محمد عبد الحميد الغزالي، أساسيات المشروع الإسلامي ص ١٦٨، ص ١٧٠.

٤٠. المصدر السابق ص ٢٠٩.

٤١. المصدر السابق ص ٢١٨، ص ٢١٩.

٤٢. مجلة سطور، يوليو ٩٨، ص ٨٩. مصدر سبق ذكره.

٤٣. المصدر السابق ص ٥١، ٥٢.

٤٤. د. يونان لبيب رزق، "تاريخ الأحزاب المصرية" ص ٢٥٥.

٤٥. المصدر السابق ص ٢٥٧.

٤٦. مجدي حسين، "الإسلام والعنف"، ص ٣٢، ٧٢.

٤٧. حزب العمل (مصر والعالم الإسلامي) ص ٨، ١٦.

٤٨. يوسف شرارة، "مشكلات القرن ٢١"، ص ١٥٢، ١٥٣. مصدر سبق ذكره

٤٩. د. حسن أبو طالب. الأهرام ٨ يناير ٢٠٠١.

٥٠. المصدر السابق.

٥١. د. محمد حلمي مراد، عادل حسين، لماذا نقول لا في استفتاء الرئاسة القادم، ص ٧٣.

٥٢. جريدة العربي ١٨ يونيو ٢٠٠٠